قال إنه تلقى تهديدات بعد انضمامه إلى الحراك الجنوبي

طارق الفضلي: علي سالم البيض بشرني بمواقف تسر الجنوبيين خلال الأسابيع المقبلة

«النداء» -خاص

كشف طارق الفضلي عن تلقيه تهديدات من أطراف في السلطة بعد التحاقه بالحراك الجنوبي قبل أسبوعين. وقال في تصريح لـ«النداء»، إن مسؤولاً في السلطة «اتصل بشقيقي الشيخ وليد الفضلي طالباً منه إبلاغي بأنه إذا لم اعتذر عن ما ورد في البيان سيكون هناك تصرف آخر معي»، وأكد بأن هذا التهديد لم يزده إلا اصراراً على موقفه. وقال: الشعب في الجنوب انخرط في التصالح والتسامح، وقرر وضع قضيته في عينيه، وقد تجاوزنا مرحلة المطالبات والاستجداءات، وما أنا إلا لبنة في بنيان هذا الحراك.

وكان الفضلي أصدر بياناً في 2 ابريل الجاري أعلن فيه انضمامه للحراك الجنوبي، ورفضه ما وصفها بـ«وحدة الفيد».

ورحبت قيادات في الحراك الجنوبي بموقف الفضلي الذي عُرف بعلاقته الوطيدة بالسلطة بعد الوحدة، ومشاركته في حرب 1994.

وحول دوره في حرب 1994، قال الفضلي إن أطرافاً جنوبية عدة ساهمت في الحرب ضد سلطة الاشتراكي وكان لها الدور الفاعل في النصر. وأضاف: «تم استغلال المشاكل الداخلية بين أبناء الجنوب لشن الحرب على الاشتراكي، وعندما سقط النظام الحاكم في عدن بدأ الغدر فور انتهاء الحرب، وتقدم الجبناء الذين كانوا يتوارون خلف الصفوف في جبهات القتال لممارسة النهب والسطو على الممتلكات والآراضي».

وسُئل عما إذا كان موقفه الأخير نابعاً من تضرر مصالحه الشخصية، فرد بأن هذه شائعات مغرضه «مصالحي ماشيه، وقد استطعت بفضل الله من استرداد حقوقنا، وكنت أنا وأسرتي نعيش في رغد في كنف والدنا». ومعلوم أن طارق هو نجل آخر سلاطين السلطنة الفضلية في

التتمة في الصفحة 4

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 19 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 15 ابريل 2009 العدد (192) Wed. 19/4/1430 - 15 April 2009 50 ريالاً 16 صفحة

رغم تحريم قانون الخدمة العسكرية مزاولة أي عمل تجاري يملك العميد يحيى محمد عبدالله صالح مجموعة شركات ومؤخرا أصبح رئيسا للاتحاد اليمني للسياحة

تعليق إضراب سائقي "توتال" والنقابة تتهم شركة "ماز" بالضغط على الأعضاء لإدانتها

■ "النداء"

علقت اللجنة النقابية للسائقين بشركة "توتال" النفطية الإضراب الجزئي الذي كانت بدأته الأسبوع الماضي، مقابل إلزام شركة "ماز" المتعاقدة معها من الباطن بالاستجابة لمطالبهم.

وطبق رئيس النقابة، فإن شركة "ماز" المملوكة للعميد يحيى محمد عبدالله صالح خرقت الاتفاق الذي أبرمته النقابة مع "توتال"، الأحد، وتمارس ضغوطا على السائقين لإدانة تحركات اللجنة.

وقال عبدالله المحضار، رئيس اللجنة النقابية للسائقين، إن النقابة علقت الإضراب الجزئي ابتداء من الاثنين عقب لقاء جمعهم مع مدير العمليات بـ"توتال" الأحد، والذي وعد بإقناع "ماز" بالاستجابة لمطالبهم بإعادة رئيس اللجنة النقابية وأعضائها الأربعة الموقوفين إلى العمل.

ولجأ السائقون إلى الاحتجاج ضد "ماز" عقب رفضها البت في مطالبهم بصرف مستحقات أعمال إضافية، وهي الخطوة التي أدت إلى فصل رئيس اللجنة النقابية عن العمل، ليقرر أكثر من مائة سائق تصعيد الاحتجاج بتنفيذ إضراب جزئي عن العمل لمدة ساعتين ابتداء من الثلاثاء قبل الماضي.

وأوضح المحضار أن لجنته أمهلت "توتال" حتى 30 ابريل الجاري لتنفيذ مطالب السائقين. وقال لـ"النداء": "إذا لم يتم الاستجابة لمطالبنا سنعاود الإضراب مجدداً".

واتهم المحضار شركة "ماز" بخرق الاتفاق وممارسة ضغوط على السائقين لإدانة النقابة.

التتمة في الصفحة 4

"صخر" مجلس النواب يسائل الحكومة بشأن اتهام نجل الرئيس بتقاضي رشوة من شركة أمريكية

نقل النائب البارز صخر الوجيه موضوع تقاضي مسؤولين يمنيين، بينهم نجل رئيس الجمهورية، رشاوى مالية من شركة اتصالات أمريكية، إلى البرلمان، كأول عضو في المجلس يحاول اختبار الدور الرقابي للمجلس في قضية بهذا المستوى.

وتتفاعل منذ أكثر من أسبوع قضية أثارتها المحاكم الأمريكية، تفيد بتورط شركة "لاتين نود" المتخصصة في خدمات الاتصالات بدفع رشاوى بحوالي 1.6 مليون دولار لمسؤولين في المؤسسة العامة لاتصالات، بالإضافة إلى نجل الرئيس علي عبدالله صالح.

وطبق وثائق نشرتها وزارة العد الأمريكية، فقد أقرت شركة

التتمة في الصفحة 4

إمام جامع اتهمها بالتخابر مع دولة كافرة

منظمات الاغاثة في صعدة قلقة بشأن فرقها وتستغرب الصمت الرسمي

أستأنفت منظمات الاغاثة في محافظة صعدة اعمالها أمس الثلاثاء بعد توقف دام أربعة أيام.

وقال مصدر خاص لـ«النداء» إن المنظمات العاملة في الغوث الانساني في صعدة عقدت اجتماعاً طارئاً السبت الماضي وقررت تخفيف تحركاتها بعد أن شن خطيب احد الجوامع حملة تحريض ضدها.

واوضح أن حفظ الله العويري، خطيب جامع ابن تيمية المجاور لمبنى الأمن السياسي في مدينة صعدة، اتهم في خطبة الجمعة الماضية اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة «اطباء بلا حدود» الفرنسية، ومنظمة «اليونيسيف» التابعة للامم المتحدة بالعمل لحساب مخابرات دولة اجنبية كافرة.

واضاف المصدر أن الخطيب وهو من التيار السلفي وجه في خطبته نداء استغاثة إلى رئيس الجمهورية ومحافظ محافظة صعدة طالباً منهم انقاذ

التتمة في الصفحة 4

الاعتصامات تتواصل في صنعاء وتعز

القاضي يصدر قراراً برفض طلبات هيئة الادعاء في قضية الطبيب الراشدي قبل حضورهم لجلسة المحاكمة

قرر القاضي محسن علوان رفض طلبات هيئة الادعاء في قضية الطبيب درهم الراشدي ودفع محامي المتهمين في الجلسة الثالثة التي عقدت في المحكمة الجزائية المتخصصة يوم الاثنين الماضي. ونطق القاضي بقراره رفض طلبات الادعاء بإعادة ملف القضية إلى النيابة للتحقيق مع من لم يتم التحقيق معهم من المتهمين قبل وصول أعضاء هيئة الادعاء إلى مقر المحكمة، رغم طلب شقيق الطبيب درهم المحامي رضوان الراشدي من القاضي التريث قبل النطق بقراره إلى حين وصول هيئة الادعاء، وهو ما أدى إلى عدم حضور الهيئة بقية الجلسة بعد أن أشعرت بمحتوى القرار. وعلاوة على رفض طلبات الادعاء فقد رفض القاضي دفع محامي دفاع المتهمين بعدم الاختصاص النوعي للمحكمة في القضية وأقر استمرار المحكمة في النظر بالقضية. وأوضح القاضي قبل رفعه الجلسة وتحديد الاثنين القادم موعداً جديداً للمحاكمة إلى حق الطرفين باستئناف قراره.

إلى ذلك واصلت نقابة الأطباء والصيادلة وأهالي الدكتور درهم الراشدي

التتمة في الصفحة 4

مصادر قبلية: الدولة التزمت للخاطفين ب 65 مليونا وسلمتهم 300 كلاشينكوف في باية اعمال الوساطة

مساعي الوساطة تنجح في إطلاق سراح الرهينتين الهولنديتين

جمال نعمان

نجحت وساطة قبلية في إطلاق سراح الرهينتين الهولنديتين بعد مرور أسبوعين على اختطافهما من قبل مسلحين ينتمون إلى منطقة بني ضبيان بمحافظة صنعاء.

وأكدت مصادر قريبة من الخاطفين أن لجنة الوساطة التزمت بدفع 65 مليون ريال، فضلاً عن 300 قطعة آلي كلاشينكوف سبق للوسطاء تقديمها للخاطفين لقبول مساعيهم، إلى جانب الإفراج عمن تم اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية. فيما مصادر رسمية قالت إنها لم تلبِّ مطالب الخاطفين.

الرهينتان الهولنديتان اللذان تم تسليمهما، الاثنين، إلى السفارة الهولندية

التتمة في الصفحة 4

داخل «عالم سنان»... وخارجه أيضاً

كان الشيخ سنان أبو لحوم صباح أمس الثلاثاء على عهده نقَّاداً، متدفقاً، متوقد الذاكرة!

نعم، الرجل الذي يدنو وئيداً من التسعين، بدا متوقد الذاكرة، على الرغم من تسلحه بملف طبي متخم بصور أشعة تؤكد أنه يعاني من متاعب في الدماغ. قال لي إذا أحد لامه على ما أورده في هذا الحوار (أظن أنه سيغضب كثيرين) فعذره أنه يعاني من مشاكل في المخ.

كان يعرِّض ضمناً بأولئك الذين تورطوا في الهجوم عليه واتهموه بالخرف، عقب تصريحات أدلى بها لصحف محلية وعربية خلال السنوات الماضية.

لاح متعباً، وأوضح أنه كي يغادر الكرسي الذي يجلس عليه، يضطر إلى طلب العون من مساعديه.

وقد قدرت أنني سأكون مخادعاً إذا جاريته في دعواه عن ضعف ذاكرته. بالطبع أصدقه فيما يخص مرضه في الدماغ، لكن لا يساورني شك في أن قسم الذاكرة في خلايا دماغه لم يطاله أي ضرر. للدقة، فإنه لم يدقق في هوية الصحفي الذي يحاوره. وقد أسعدني ذلك، إذ كنت علقت بقليل من القسوة وكثير من الاندفاع على الجزء الثالث من مذكراته في سلسلة حلقات باسم «عالم سنان». («النداء»، مايو – يونيو 2005).

***

قبيل حرب 1994 غادر الشيخ سنان اليمن عقب بيان شهير صادر عنه والشيخ مجاهد أبو شوارب أعلنا فيه يأسهما من إمكان الخروج من الأزمة السياسية، محملين طرفي الأزمة مسؤولية انفجار الحرب. في ذلك «الربيع الكارثي» قال سنان لصحيفة عربية إن وحدة اليمن وأمنه في يد (الرئيس علي عبدالله) صالح، و(الشيخ) عبدالله الأحمر. كان بيان «شيخ المعارضات والمساومات» منذ خمسينات القرن الماضي، بمثابة براءة نسب من الجنون (!) الذي ينتظر عند عتبة صيف حارق.

صباح أمس كان مصير الوحدة قد آل إلى يد واحدة، هي يد الرئيس، كذلك قال الشيخ بنبرة قاطعة. فالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، يعيش محنة المرض في لندن عاصمة الضباب. والضباب يلف العهد الذي كان الشيخان (سنان والأحمر) أبرز مهندسيه وأركانه. ولئن شكا الشيخ سنان من متاعب في عينيه تحرمه من القراءة أو متابعة الأخبار في القنوات التلفزيونية، فإن ذلك لم يحرمه من إعمال متعته الأثيرة: قراءة الحالة السياسية الراهنة، واكتشاف مواطن الضعف والخور فيها، توطئة لممارسة هوايته التاريخية (!): النفاذ إلى موقع مميز داخل الخارطة السياسية يمكنه من مشاكسة السلطة. لكنه، على ما يقول، مُعرضٌ عن الصراعات، زاهد في مغانم السلطة.

يجازف أي صحفي إذا أمَّن بعد الشيخ وصدَّق على كلامه. وفي هذه الأيام الرمادية يجدر التدقيق في المعطيات التي يقدمها كدليل على عزلته ونأيه عن الأحداث. وصباح أمس وبينما كنت أجري هذا الحوار في منزله، كان العشرات من زائريه ينتظرون في الخارج، وقد اضطر أحد مساعديه إلى مقاطعتنا لتذكيره بوجود شخص مهم في القاعة المجاورة ينتظره.

في حديثه ظهر لي «العم سنان» مهتماً أكثر من أي وقت مضى بما يجري خارج «عالم سنان»: من عدن إلى القاهرة، إلى الخليج، إلى الانتخابات، والصحافة الحرة.

في المقابل، أدهشني إلحاحه على نفي أية صلة له بالتطورات التي استجدت مؤخراً داخل «عالم سنان». وهو نفى بصورة قاطعة أى ارتباط له بمؤتمر قبلي انعقد في نهم (معقل الشيخ)، وكذلك فيما يخص المؤتمرات القبلية والاجتماعية في محافظة مأرب، التي تنتظم تحت 10 مطالب يرفعها المحتجون.

وفي مقام الوحدة المضعضعة، يذهب الشيخ بعيداً في معارضته أسلوب الرئيس صالح (الوحدوي).

ولئن حذر من إمكان انحدار البلد باتجاه الصومالة، فقد انتقد علي سالم البيض الذي قاد الجنوب إلى الوحدة، ثم التزم الصمت في منفاه الاختياري في عُمان. ناصحاً الرئيس بالتحلي بالتواضع والمسارعة إلى «تدبير معالجات» للحفاظ على الوحدة.

***

بقي أن أشير إلى أن الشيخ الطاعن في السن الذي أدرك عهد الإمام يحيى، وعايش عصر نجله الإمام أحمد، قبل أن يتموضع في مكانة نافذة في عهود الرؤساء الجمهوريين في شمال اليمن، لم يُخفِ انجراحه من المؤامرات التي تعرض لها في العهد الحالي، ووجعه من الحملات الرسمية ضده عقب كل حديث يُدلي به للصحافة.

وإذ أنشر هنا أغلب ما أدلىَ به، أرجو أن لا تجلب «النداء» عليه متاعب جديدة، تنضم إلى متاعب جسده الضعيف، وذاكرته «المتعبة» وقلبه الموجوع وعينيه المرهقتين.

■ **سامي غالب**

نصح الرئيس بالتواضع، والبيض بالخروج من عزلته، وقال: قلبي مع النوبة وباعوم..

سنان أبو لحوم: إذا لم نتدارك التدهور ستخرب البلد ونتحول إلى صوماليين، وعلي عبدالله صالح سيصبح محمد زياد بري

وينتقد الشخصيات الجنوبية في الحكم:

لا يستطيعون فعل شيء، وعليهم احترام أصحابهم الذين أقصوا من الحكم

• الشيخ سنان أبو لحوم

■ كيف تقيم الأوضاع في الجنوب، المطالب لم تعد حقوقية فقط، بل مطالب سياسية؟

– **وحدة اليمن مصلحة عليا.**

في 1988 قلت: نفعل وحدة لخمس سنين، وبعدها، إذا قالوا شيوعية (لا مانع)، هاجمتني وسبتني الصحف في اليمن والسعودية، ووصفوني بأنني مجنون.

من عنده ضمير الآن لا يقبل بما تمر به البلاد، وحتى لو كان هناك خلاف يجب أن يكون محدوداً. الرئيس علي عبدالله صالح أنا صادقته 27 سنة، وتحملت أنا الذي لا أتحمل أحد. أنا لا أتحمل أحد، مع الإمام والسلال والمصريين، طبيعتي هكذا وحدي. لكن ما دريت ما أقلقه مني وكيف أفعل، لا تدري أي حين يصادقك وأي حين يكون عدوك.

ساهمت في الوحدة، وعلاقتي بالناس جميعاً جيدة: أنا أصلي أكثر من الاصلاحيين، لكن في كلمة حق، والحق اعظم الأمانات. الوضع مقلق، وأنا حتى نظري متعب وممنوع (من مشاهدة التلفزيون). لم أعد أقدر حتى أقرأ. قرأوا لي أني كذا وكذا (في إشارة إلى مقالات وأخبار تهاجمه). أنا الحمد لله مترفع، لست تاجر فلوس بل أخلاق.

■ أرجو أن توضح لي قصدك بفترة الخمس سنوات، هل تقصد تدرجاً من فيدرالية إلى اندماجية؟

– **لا بد أن يعالج الموقف بترفع. الذين تبنوا الوحدة وساهموا فيها لا ينسموا (يبقون) هناك (خارج البلاد)، وندي غيرهم، في أخلاق يعني.**

■ **أنا موجوع من الرئيس لأنه هددني، واتهمني بأكل أموال الأيتام.**

■ هل تقصد قادة الاشتراكي في الخارج الآن؟

– **الذين حققوا الوحدة.**

■ البيض والعطاس...؟

– **كلهم، وعلي ناصر. لن أفسر الخلاف، الناس كلها تكتب عن علي عبدالله صالح. ونحن جميعاً لا يوجد شيء يشرفنا في الحكم إلا الوحدة، وإلا ماذا فعلنا لليمن خلال 28 سنة؟!**

■ هل ترى أن البلد ذاهب إلى الانفصال في حالة استمرار التعاطي مع الأمور بالأسلوب القائم؟

– **هناك تعاطف مع الجنوبيين. قلت للرئيس: يا ابني هؤلاء (الجنوبيون) صحيح كانوا يعيشون على معاشاتهم، لكن لقمة العيش موفرة، والمعاش فيه ما يغطي حاجة الناس.**

■ هل تعتقد أن الرئيس يمكن أن يقبل فعلاً بإعادة القادة الذين شاركوا في تحقيق الوحدة؟

– **الكلام كلام، والمعول على ما في القلوب. الامام يحيى حكم 47 سنة، حتى جوا عياله ودخل «البراع». علي عبدالله صالح فيه تعقل، وهو زمان قال لي: بدل ما أخرج دبابة أدي شوية زلط.**

الآن الموقف تطور إلى ما هو عليه ولا بد من معالجته، والذي يجرح هو الذي يداوي، والأخطاء التي ارتكبها البعض لا نجعلها مبرراً لعدم المداواة.

■ هل لديك معلومات عن اتصالات مع البيض وآخرين؟

– **قلت لك القطيعة قد طالت 13 سنة، والوحدة لم تصمد إلا أربع سنين لما حليناها (فككناها). لا بد من «مداركة» وترفع، والرئيس علي عبدالله ما هو بسيط، هو أحمر عين، وعنده فهم، يستعمل جزء من عادته القديمة، ويقبل بالحقيقة.**

■ في 1994 قلت إن الوحدة مصيرها بيد (الرئيس) صالح و(الشيخ) عبدالله الأحمر، الآن بيد من؟

– **الأسرة، والأولاد، وعبده بورجي.**

■ أمر يريحني كصحفي، أن زميلاً لي بيده مقاليد الأمور؟

– **الموقف لا يحتمل نكت أو الكلام الفاتر. أنصح اليمنيين**

←

■ بعد محاولة اغتيالي من «الدولة» زارني عبدربه منصور هادي وقال: أنا ما اقدرش أفعل لك شيء.

■ الزلط التي وزعها الرئيس تفتح الباب لآخرين، وخاصة نحن الشماليين لأن الزلط عندنا مقدسة.

■ مصير البلد والوحدة صار في يد الأسرة والأولاد... وعبده بورجي.

وعلى رأسهم علي عبدالله يدبر الحلول من أهل الضمائر مش من اللي يفتجعوا منه: «حاضر، مرحبا». إذا الرئيس ما يعجبه إلا «حاضر، مرحبا»، فالمعنى أنه أفسد كل شيء يستطيع يفعله. لا بد من الترفع والقبول، وعدو عاقل خير من صديق جاهل.

في الماضي كانت تحصل أحداث وأقوم بواجبي في النصيحة، وكان دائماً يقول: أنت أبونا. أنا مش طامع في الحكم، وقد أنا في سن معين، وعندي سكر وأمراض في القلب والدماغ. حتى إذا لخبطت أنا سأديهم (صور) أشعة (تثبت) أن عندي خلل في المخ (قالها ضاحكاً، في إشارة إلى الحملات التي تعرَّض به).

■ كنت في مصر، هل التقيت بشخصيات معارضة هناك؛ علماً بأن أحد المواقع الاخبارية ذكر أنك تقدمت بطلب للسفارة الليبية هناك لزيارة طرابلس؟

– أعرف القذافي من قبل وصول علي عبدالله للحكم بـ 10 سنوات. هو يعتبرني صديق. ويوم جاء إلى هنا عند الوحدة، 1990، أمسك بيدي وقال: هذا أشرف رجل عرفته في اليمن. علاقتي به طويلة من مؤتمر المغرب (قمة عربية) وكان يرتدي لباس عسكري وكان تولى الحكم من وقت قريب. وكان يظهر مواقف ضد السعودية، فقلت له: الله المستعان! عادك جديد قدك بتصوت ضد السعودية؟ قال: هذا لأجل عبدالناصر، لأن موقفه حرج.

سرنا إلى عنده (في البيت) بعد ذلك وأخرج 11 مليون (لم يحدد العملة) للخزينة، لم نكن نملك مثل هذا المبلغ، ووفر «البومبات»، وأدى كل شيء. رحنا إحنا والجنوبيين مرتين عنده يصلح بيننا (عام 1972)، وسرت أنا والحمدي، وقدم مساعدات. وفي 1973، مرينا على السعودية، خرج الملك فيصل والإرياني يستقبلوه عند الطيارة هو والسادات. وهو عندما وصل عندي عانقني، أنا الرابع في الصف، وحسبوني عليه.

■ ماذا بشأن ما نشره أحد المواقع من أنك طلبت زيارة ليبيا؟

– شوف يا ابني، هو دائماً السؤال عني، قبل حوالي سنة علم أنني مريض وأرسل باقة زهور إلى هنا. علاقتي معه ليست علاقة فلوس، وانت ستنشر هذا وهم سيقرأونه. يقولوا كم اعطاني فلوس؟ الرجل يحترمني. وأنا اعتب على الرئيس عندما يقول هكذا، يدي أشياء من رأسه.

■ لكن هذا الكلام لم يقله الرئيس، بل نشر في أحد المواقع الاخبارية؟

– لا، لا. الرئيس اتصل بالسفير. أسير الخليج وأسير أكثر من مكان، وما من رئيس إلا وصورته عندي، كنت الرجل الثاني في الدولة مع الإرياني، وكنت مع السلال ومع الحمدي، وأحياناً كنت أرأس وفود خاصة. وكنت أطرح قضايا الدولة، ولم أطلب ميزانيات منهم، وإذا أراد الله (فأجلب) مساعدات لليمن.

■ ثمة قلق هنا من وجود تحركات معارضة في الخارج، كنت في مصر، هل لمست شيئاً يبرر ذلك؟ وهل التقيت هناك شخصيات معارضة؟

– بالنسبة لعلي ناصر فمكتبه في القاهرة عندي في نفس البناية. علي ناصر بعد الاستقلال كان يزورني وأنا في عدن. وعندما جاء إلى (الشمال) لاحقاً وكان وزيراً أصر على زيارتي إلى الحديدة (عمل الشيخ سنان كمحافظ للحديدة نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات).

■ علاقتك به قديمة؟

– طبعاً.

■ وهل التقيت به خلال زيارتك الأخيرة لمصر؟

– مكتبه وشقته في البناية نفسها، ونحن دائماً نلتقي. وكذلك حيدر (العطاس) التقيته في جدة.

■ والبيض؟

– البيض لا. هو في عمان.

■ ليس هناك أي اتصال بينكما؟

– أتصلت به مؤخراً أسأل عن حاله. تعرف أن العمانيين اشترطوا عليه أن «يرزى مكانه». هو رجل طيب وسريع البادرة، وصديق.

■ هل تعتقد أن يفيد البيض البلد في حالة عودته إلى السياسة؟

– أرى وأنصح أن يخرج (إلى السياسة) لأنه هو الذي ربط. ما دام هو الذي ربط، لا بد أن يحضر، وما يهربش، لأن الناس تقول إنه (رتب) مصالحه، وترك.

■ هناك حديث عن إقصاء الجنوبيين، كيف تقيِّم دور شخصيات من محافظات جنوبية في الحكم: نائب الرئيس – عبدربه منصور هادي، وأمين عام المؤتمر عبدالقادر باجمال، وعلي مجور رئيس الحكومة؟

– أنا قد اغضبت في حديث صحفي سابق (أدلى به لصحيفة «الخليج» الإماراتية) عندما قلت: طرد الأساسيين، وادّى ناس من الشارع. هؤلاء كانوا موظفين مع الذين أقصوا، والانسان يحترم صاحبه، وكان لازم عليهم أن (يمتنعوا). عبدربه منصور عنده ميزات. عندما حاولوا اغتيالي من طرف الدولة (قبل عدة سنوات)، ورجعوا «يهجروني»، قال لي: «يا عم سنان أنا ما اقدرش أفعل لك شيء». كان معي وفي، وأنا لم أقل هذه الواقعة إلا الآن، لأجل أقول له لو قال إنني «أخطيت عليه» انه قد قال لي هو موقفه، وانا تبين لي انهم لا يستطيعوا أن يفعلوا شيء.

كذلك حسين عرب وزير الداخلية، جاء إليَّ يعتذر وقبَّل راسي، عندما تآمروا على رأسي (يريدوا أن) يقتلوني. أقول لا بد من ترك الأنانية، ويرجع (الرئيس) علي عبدالله صالح إلى أسلوبه القديم، يترك المجهالة والخبرة. ويحاول مثلما طرد (شركاءه في تحقيق الوحدة) يداوي، والله لو هو أنا لاسير «أعقر لهم إلى بيوتهم». لا بد أن نحرص على الوحدة وإلا فاليمن خارب وسنكون مثل الصوماليين؛ علي عبدالله يقع زياد بري وإن احنا من قرية إلى قربة.

اليوم الناس الغلاء يفتك بهم، وهو يوزع أراضي وملايين. الناس جوعانين، ماذا سيبقى لهم. سيقول: هذا حقد، ولكن الشعب كله جاوع. أنا صريح معهم ومع غيرهم. كلمة الحق أمانة.

■ حدثت مؤخراً محاولة اغتيال للرئيس السابق علي ناصر محمد، هل لديك معلومات وهل تواصلت معه؟

– الأمر صحيح ومطروح. وهم لقوا الغرماء واعترفوا. هم «مسيرين أو كيفه؟»، ما احد يصيِّح إلا من وجع. علي ناصر رزين، وهو من أرجل الناس، وذكي. هو قد قال لي علي عبدالله صالح: هذا (علي ناصر محمد) سيأكلنا كلنا (ضحك).

في أخطاء كبيرة من أول يوم «ما احنا إلا احنا». أنا معك إن علي عبدالله صالح عنده إمكانيات، (لكن) يقولوا لي أدوا لفلان أرضية في إب... في الجوف... في صعدة، من حق من؟ أما عدن فقد كملوها.

عرض عليّ (يمنحني) بيت (في عدن)، مثل الذين أدوا لهم من أصحابنا، قلت له: لا أريد، فقال: ليش؟ فقلت له: «ولا تسكنوا في مساكن الذين ظلموا فتمسكم النار».

وبعدها طلع يزورني هو وعبدالعزيز عبدالغني وعبدالله البشيري، وهو بصراحة يميِّزني، قلت له: يا ابني أيش الفرق بينك والشيوعيين؟ هم نهبوا الناس حقهم، وأنت جيت وزعتها، أيش الفرق بينك وبينهم؟ لم يكمل الجلسة إلا وقد دعا المسؤولين ووجههم: «سيروا أخرجوا هذا حق المعلا (شخص تم تمليكه عقار بطريقة غير قانونية)، وردوها لأهلها». لكن إلى أين؟ القطار مشىَ.

■ الرئيس أعلن عن تعديلات دستورية، في المرحلة الانتقالية بعد الوحدة كان في مجلس رئاسة...؟

– (مقاطعاً) لو إحنا على مجلس الرئاسة كان أفضل له، وإن احنا في خير، كانوا يشلوا معه (الحمل).

■ تعتقد ان مجلس الرئاسة أفضل؟

– أقول لك: أيوة. إحنا حبيناه قوي، وهو وقع أكرم من الأولين (الرؤساء الذين سبقوه)، وأحمر عين، يسير عند هذا، ويتصل بهذا. أنا لا أنكر، أنا ساهمت (في وصوله للحكم)، الشيخ عبدالله بن حسين (الأحمر) رفض، وأنا تعاهدت مع علي (أبو لحوم) أخي، الذي كان زميله، أني أدعمه. وجلست هنا (يقصد في منطقته) أوفر التأييد له، لكن صمَّم عليَّ أرجع صنعاء. أنا مترفع، حتى في أيام الحمدي وأيام الإرياني كنت أخرج البلاد، مزارعي

■ عرض الرئيس تمليكي بيتاً في عدن، فقلت له: «ولا تسكنوا في مساكن الذين ظلموا فتمسكم النار».

أنتبه عليها بنفسي سواء كنت في الوزارة أو في الدولة أو في مجلس الرئاسة. لا أحد يمن عليَّ، واتحداهم أن يمنوا عليَّ، يجيبوا لجنة عربية يقولوا من أين لك هذا؟ أنا مستعد، ويبدأوا بي (وضاحكاً)، أشتي يقولوا لي هذا ويبدأوا بي.

■ لنعد إلى النظام السياسي، أنت ترى أن القيادة الجماعية الآن انسب للبلد؟

– طبعاً. لو يريد أن يلقى الله يوافق، وإلا الصومال. اليمن يصبح صومال.

■ تقول قيادة جماعية، مَن مِن الشخصيات يمكن أن تكون في القيادة؟

– اسمع، أولاً: إما الرجوع إلى الحقيقة وإزالة كل المظالم التي حصلت، أو التفرقة.

لا بد من الترفع (والكف) عن الاستهتار بحقوق الناس.

■ دعني أسألك عن المؤتمر القبلي الذي انعقد في نهم الأحد الماضي، ما علاقتك به؟

– لا علاقة لي به.

■ هل أنت مع المؤتمر ونتائجه؟

– لا أدري عنه شيء ولا عن نتائجه، «نهم» أنا منهم وهم أصحابي. نحن مشائخ خيرات، وأنا أميل لخولان وجهم، وستجد هذا في مذكراتي. واصحابهم مثل أصحابي يحبوني، وبعضهم إذا لقي شيء مصلحة أقول له: خذ (من الدولة). بعضهم يدوا لهم زلط لكي يسبوني، أقول لهم سيروا جرَّوا لكم زلط، وإذا تكلموا ضدي أيش با يقع بي؟! (أضاف ضاحكاً) لي نص الأجر حق الزلط... أجري عند الله أنني متسامح. الله سبحانه وتعالى يقول: «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس». مرة تقطعوا لي في الطريق ورموا علينا، وكنت في الطريق للعزاء في ابن معيلي الله يرحمه. وحبس (المتورط) في التقطع، وقلت للرئيس: ليش حبسته، هم قد جوا لي ورسلوا لي البنادق، احنا قبائل، وقلت له: اطلقه. الناس يأخذوا كلهم، وهو يساعدهم. أنا أقول لهم روحوا اتكلموا عليَّ وجروا لكم زلط!

■ في مأرب عقد اجتماع اليوم لشخصيات قبلية بخصوص مطالبهم من الدولة؟

– قالوا أمس مش اليوم.

■ أمس واليوم، ألديك صلة بهذه المؤتمرات؟

– لا.

■ ما صحة ما يقال عن وجود دور سعودي؟

– لست متأكداً، علاقتي بالسعودية محدودة. عندما مرض إبني كان الأمير سلطان (بن عبدالعزيز) كريماً معي، لكن أنا لا أستطيع أن أقول للسعوديين: «حاضر».

■ أنت عاصرت عهد الرؤساء من بعد الثورة، السلال والإرياني...؟

– (مقاطعاً) والإمام يحيى والإمام أحمد.

■ أعرف، ولكن فيما يخص رؤساء الجمهورية، كيف تصف وضع الرئيس علي عبدالله صالح الآن وسط كل هذه الاحتجاجات، قياساً بالرئيس الحمدي في 1977، أو السلال في 1966، و1967. هل توافق على توصيف وضعه بأنه الآن ضعيف، ويحتاج معالجات سريعة؟

– لا. هو الآن قوي، لكن قد يضيِّع هذه القوة. السلال مخلِّق وطيب ولديه ماضي، وحُبس مع الأحرار في حجة، ويعتبر استاذ. لكن لما وقع رئيس وزراء احنا فلتناه، ولم يعد يحميه إلا المصريين.

الحمدي محترم وله وجهة نظر، حسين النية: يا عم سنان يا ابا سنان؛ مؤدب. قرأت في كتابي كيف يخاطبني، كأنه يؤكلك سكر وزبيب. أنا أيدت الحمدي، وعندما استقال الارياني استقلت معه (في 13 يونيو 1974). والإرياني كان يثق بي، ولا يذهب إلى أي مؤتمر إلا ويأخذني معه، ليس لأني أفضل الناس، ولكن كنت أصونه.

■ كنت تحميه؟

– لا، مش أحميه، لكنه كان متأدباً، وكنت أواجه الناس (الذين يعتدون عليه).

■ تقول الوحدة في خطر، وأضيف بأنه والنظام فيه خلافات داخله، ومع الشيخ عبدالله الأحمر...؟

– (مقاطعاً) الشيخ عبدالله متسامح أكثر من غيره، تذكر في الانتخابات (الرئاسية 2006) كان الناس مجمعين، وأيد الرئيس.

■ لكن كثرت الانتقادات من داخل الحكم نفسه؟

– نصيحتي للرئيس علي عبدالله صالح، أن الزلط التي يوزعها (لكسب الولاءات) يفتح الباب للآخرين، وخاصة نحن الشماليين الزلط عندنا مقدسة.

■ هل تتواصل مع الرئيس في الفترة الأخيرة؟

– لا.

■ متى اتصل بك آخر مرة؟

– قبل الانتخابات. هو يتصل بي. أنا لم أعد أتصل، ولا أحضر احتفالات، أنا تاعب، وحتى في الحركة استعين بآخرين.

■ أدعو لك بالشفاء، المهم اتصل قبل الانتخابات يطلب دعمك...؟

– لا، قال: يا عم سنان أنا قررت الاستقالة.

قلت له: يا إبني لا تستقيل، لا تستقيل، لا تستقيل. لكنه أصر، فقلت له أنت أخبر، لكن أنصحك أن تبقى، ولما جاءت الانتخابات وإن احنا يا غارتاه يا رجالاه!

■ لكنك استقبلت مرشح المعارضة فيصل بن شملان في بيتك بـ «وراف» (محافظة إب)؟

– معك حق تسألني. بيتي للعدو وللصديق. لا أعادي أحداً، حتى الشيوعيين يحترموني، الناصريين أكثرهم يحترموني، لأني مش منافق.

طلع إلى عندي المرشح الرئاسي الذي رشحه الرئيس (المجيدي) ومعه قائد اللواء. بالنسبة لفيصل بن شملان، كان في إب ومعه تقريباً 200 شخص، بينهم حميد الأحمر وناس من كل حدب، كان عندي ضيوف، وما دريت إلا وقد وصلوا عندي البيت، قلنا لهم أهلاً وسهلاً، وقدمنا لهم الشاي، وقلنا اتغدوا معنا، قالوا لا، قلنا مع السلامة.

بالنسبة للرئيس فقد طالت (به) المدة (في الحكم). بعد 28 سنة يقول: أنا سأفعل وسأفعل، ليش ما فعل؟ صديقك من صدَقك لا من صدّقك. إذا قلت حاضر مرحبا، أكون منافقاً عند الله وعند خلق الله. أنا موجوع منه لأنه تهددني، وقال إني آكل أموال الأيتام.

■ لم يقل الرئيس ذلك، كتب ذلك..؟

– (مقاطعاً) اسمع، قلت له قل للمحافظ، هو الذي يأكل أموال الأيتام، أما أنا فأعيِّش الأيتام. قضية لها 40 سنة. ناس من أسرتي أعطاهم «زلط»، يقولوا إنها حقهم، عفا الله عنهم. (عرض الشيخ سنان بالم حالات أخرى ومضايقات لجهوده الخيرية).

■ سمعت عن اتصالات تجري، وإن بطريقة غير مباشرة عبر محمد علي أبو لحوم، ومحسن العيني...؟

– الرئيس اتصل بمحسن العيني (صهر الشيخ). تعرف محسن العيني مترفع ولا يتطلع للحكم. جاء العيني وآخرون، قلت لهم: شوفوا أنا أبوكم، (الرئيس) أساء إليَّ واتهمني بأشياء أمام الناس.

■ لكني اتساءل عما إذا وصلتك رسالة محددة من الرئيس مؤخراً عبر محسن العيني أو محمد أبو لحوم؟

– هو يريد اعتذاراً.

■ اعتذار عن ماذا؟

– عن المقابلة التي أجريتها مع صحيفة «الخليج» (نشرت قبل شهرين). قلت لهم: وأنا من يعتذر لي؟

■ تعتبر أنك أولى بالاعتذار؟

– (ضاحكاً) شوف أنا مش متكبر. والله انهم يرموني واسامحهم!

■ هل تحب توجه رسالة إليه عبر «النداء»؟

– أيش أقول له؟ هو كريم، ولو أنا وجهت رسالة حمَّلت نفسي الثقيل.

■ حسناً، ألديك رسالة معينة لقادة الحركة الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية، باعوم والنوية وغيرهما؟

– أنا قلبي معهم، وكلمة الحق أقولها. وأنصح الرئيس علي عبدالله أن يدبِّر الحلول وأن لا يتعامل معهم من أبراج عليا. التواضع مهم، الكلام الحالي يؤثر على الآخرين، لكن الكلمة السيئة تضر.

■ المتورطون في محاولة اغتيال علي ناصر محمد قبض عليهم واعترفوا بتورطهم.

■ علاقتي بالسعوديين محدودة، والامير سلطان كان كريماً معي، لكنني لا أستطيع أن أقول لهم: حاضر.

■ حمل لي محسن العيني رسالة من الرئيس يطلب فيها أن أعتذر له عن تصريحات صحفية، فقلت له: وانا من يعتذر لي؟

علي عشال

(تتمة الصفحة الأولى)

أن يصدر هذا الرأي من شخصية كانت تحتل موقع وزير الشؤون القانونية، فضلاً عن كونها واحدة من الشخصيات التي شاركت في صوغ مثل هذه التعديلات!».

ولفت عشال، وهو نائب معارض من التجمع اليمني للاصلاح، إلى أن مجلس الشورى ليس مخولاً بصوغ مشاريع قوانين أو التصويت عليها (في اجتماع مشترك مع مجلس النواب) فكيف بالحري المشاركة في صوغ الدستور، أو إقرار تعديلات عليه.

وأشار إلى المادة 158 من الدستور، التي حددت بوضوح الاجرءات الواجب اتباعها لتعديل الدستور. موضحاً أن هذه المادة لم تعط مجلس الشورى أي صلاحية فيما يخص اقتراح أي تعديل أو التصويت عليه، بل حصرت الصلاحيات في مجلس النواب، وحددت الأغلبية الخاصة لإقرار ونفاذ أي تعديل، وهي ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

وبشأن فترة الشهرين التي حددها عبدالله غانم للاجتماع المشترك لإقرار التعديلات، استهجن عشال هذا التجرؤ على الدستور من قبل المؤتمري، وقال: «لا أدري على أي نص يستند وزير الشؤون القانونية الأسبق». وأردف: «المادة 158 لا تشير إلى هذا الاجتماع المزعوم، ولا يوجد أي نص يلزم مجلس النواب بفترة محددة لإقرار أي تعديل».

وإذ أوضح أن مجلس النواب يستطيع إقرار مبدأ التعديل في جلسة واحدة، قال: «يمكن له إحالة التعديل من حيث المبدأ إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لجنة خاصةلإبداء الرأي فيه خلال أسبوع على الأكثر».

السلطة تريد

(تتمة الصفحة الأولى)

التي نسعى لتحقيقها عبر النضال السلمي تجمعنا مع بعض قيادات وقواعد المشترك الذين ينشطون معنا على مستوى الأفراد وبصفاتهم الشخصية". وأضاف: "خلال 13عاما لم نشعر من الحزب الاشتراكي الذي وقع على الوحدة أنه يتابع القضية الجنوبية. أما اليوم وبعد طرحها من قبل جمعيات المتقاعدين نلاحظ أن البعض من قيادة الحزب بدأوا يتحركون لأجل القضية الجنوبية". وتابع: "الجنوبيون شبوا عن الطوق ولم يعد بإمكان أحد أن يلتف على قضيتهم.

وحول ما إذا كان تبني قيادات في المشترك لذات الخطاب الذي يطرحه المتقاعدون تطورا في الحراك المتصاعد، قال: "لن نحكم على مثل هذا الأمر، لكنا سنترك لهم تحديد ما يرمون إليه. ونؤكد أن الشعب بلغ مرحلة من الإدراك والوعي بقضيته ما يجعله قادرا على التمييز والاستيعاب". وعن الفعالية التي من المقرر أن تقام يوم 13 يناير القادم، أوضح أنه لم يتم إلى الآن الاتفاق بشأن ما سيتم في هذا اليوم. مشيرا إلى أنه ستتحدد لاحقا تفاصيل الفعالية التي توافق ذكرى أحداث 13 يناير التي راح ضحيتها الآلاف من كوادر دولة الجنوب قبل الوحدة.

وتأتي الفعالية ضمن سلسلة من فعاليات مماثلة تهدف لتعزيز التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب التي دشنت العام الماضي.

بن زبع: سكوت

(تتمة الصفحة الأولى)

أيام الأزمات التي كانت تحدث بين الرياض وصنعاء على ترسيم الحدود، بأن ذلك "شرف لا ندعيه". معتبراً أن أي كيان قبلي بأي حجم ومن ورائه دولة كبيرة بحجم المملكة "هذا شرف لك وليس نقيصة"، ولكن هذا لم يحدث، حيث والمفاهيم تبدلت في العصر الحديث، هناك دول تصنع حكومات وتسقط حكومات. مبدياً تساؤله عن أيهما أهم كيان قبلي أو كيان دولة تقوم أمريكا ودول كبرى في المنطقة على صناعتها ورسم سياساتها؟

وقال الباشا في مقابلة صحفية مع "مأرب برس" إن تحالف قبائل مأرب والجوف أنشئ لمواجهة جرعات الموت التي توالت على الناس برعاية حكومة الإرياني ومن بعده باجمال والبنك وصندوق النقد الدولي و"لندافع عن أنفسنا بعد أن دمرت قوات الطيران والكاتيوشا والمدفعية الثقيلة البيوت على رؤوس النساء والأطفال في مأرب والجوف في أحداث يونيو 98 الأسود وفوق هذا أقمناه لنصرة المظلوم وردع الظالم والمطالبة بالحقوق وتحت هذه الأهداف حدث ولا حرج عن حرمان هذه المناطق، وواجبنا تجاه مقارعة هذا الحرمان بالوسائل المشروعة وهذه مهمة طويلة المدى وشاقة إن لم نف بها ستواصل من أجلها الأجيال القادمة".

وطالب الشيخ علوي الباشا رئيس الجمهورية بالإيفاء بوعده الذي قطعه على نفسه في الحملة الانتخابية الرئاسية للشيخ محمد العجي بن خالد نائب رئيس التحالف يدفع التعويضات للمتضررين في أحداث يونيو 98م الأسود والتي تجاوزت خمسة وثلاثين مسكنا منها ما دمر بشكل كامل ومنها ما دمر جزئياً حيث وقد وعد الرئيس الناس صراحة في خطابه بالجوف متمنياً أن لا يكون ذلك دعاية انتخابية فقط.

واعتبر الباشا أن موقف التحالف الأخير حول ما يحدث في الجنوب هو تشجيع على التمسك بالوحدة وتجسيد لها لأن أبناء الجنوب ظُلموا وتم إقصاؤهم من مناصبهم وسُرحوا من معسكراتهم ووظائفهم ونهبت أراضيهم وحتى منازلهم على خلفية نتائج حرب 94م، وهو ما لا يجوز والسكوت عليه، تحضيرا للانفصال وليس ترسيخا للوحدة، وسكوت الكيانات الاجتماعية والأحزاب السياسية في الشمال عما يدور في الجنوب خطأ كبير قد يدفع الجنوبيين بقوة إلى خيار الانفصال الذي بدأ يقفز إلى مقدمة الصفوف.

ودعا المؤتمر الشعبي العام نفسه وفي مقدمته الرئيس أن يؤيدوا المطالبات السلمية وأن يعيدوا للناس حقوقهم "قبل أن نصل إلى مرحلة لن يفيد بعدها إعادة الحقوق".

ووصف مهرجان ملتقى أبناء مأرب والاحتجاجات التي صاحبته بالشيء الطبيعي، حيث قال: "الطبيعي أن ينتقل الشيء الجيد والنضال السلمي من الأشياء الجيدة للشعوب وانتقال تجربة الجنوب إلى مأرب وإلى محافظات أخرى شيء جيد، أما بخصوص مطالبنا التي يصفها البعض بالتعجيزية بالعكس هي مطالب مشروعة ونحن نتمسك بها وإن لم يتجاوب معنا المسؤولون سنذهب إلى رفع سقفها أكثر والحراك الذي تشهده الساحة الوطنية دليل عافية ويجب أن ينظر له الحزب الحاكم من هذه الزاوية".

وفيما بدا لنا في سياق واحد أشاد الشخصية السياسية البارزة وأبرز مشائخ أبين محمد علي أحمد بتحالف مأرب والجوف على وجه الخصوص في مستهل إشادته بكيانات وشخصيات شمالية في رسالة مفتوحة وجهها بعيد الاستقلال.

الحراك الشعبي

(تتمة الصفحة الأولى)

وقد تكون التجربة الجنوبية في النضال السلمي قد حطت رحالها في مأرب التي لا تبعد كثيراً عنها وتعد نقلة نوعية في الطريقة الأمثل لحصول أبناء مأرب على حقوقهم والتي سُلبت منهم على مدى عشرات السنوات وقد تكون طريقة التخلص من القطاعات وحمل السلاح في وجه حكومة طالما ماطلت في تلبية مطالبهم وأساءت لهم أكثر مما جلبت لهم نفعاً.

فبعيد مهرجان ملتقى أبناء مأرب الذي أقيم الشهر الماضي وحضره عشرات الآلاف وخرج بـ21 مطلبا حقوقيا وتنمويا طالب به أبناء مأرب السلطات المحلية والمركزية، أقيم الأسبوع الماضي بمناسبة عيد الاستقلال مهرجان جماهيري بمديرية حريب أقامته قيادة أحزاب المشترك بالمديرية مع مديرية عين التابعة لمحافظة شبوة.

المهرجان الأخير والذي كان لمكانه وتوقيته إشارة ذات مغزى وحمل شعار "جسر التواصل بين أبناء مأرب وشبوة" حظي بتأييد كبير من عدد من قادة العمل السياسي داخل اليمن وخارج اليمن حيث توالت برقيات الإشادة والثناء.

ولأول مرة في تاريخ المهرجانات التي تُقام في ما يُسمى الشطر الشمالي سابقا تتعالى الأصوات والهتافات باسم الرئيس علي ناصر محمد، حيث شهد المهرجان ترديد اسمه في أكثر من مرة وخصوصاً عندما ألقى الشيخ علي ناجي الصلاحي رئيس ملتقى أبناء مأرب كلمته.

الحراك الشعبي والذي يقوده عدد من المشائخ والشخصيات المؤثرة بمأرب على خلاف اتجاهاتهم السياسية وضع في طريقه عدة عراقيل من قبل محافظ المحافظة عارف الزوكا والذي حدد للجنة المنتخبة من الملتقى يوم الثلاثاء الماضي موعداً للقاء بهم ولكنه قام باستدعاء عدد من المشائخ الموالين للحزب الحاكم والذين رفضوا الانضمام الى الملتقى إلى الاجتماع في محاولة منه الى شق صف الملتقى.

وفي تصريح لصحيفة "النداء" اتهم الشيخ/ علي ناجي الصلاحي رئيس ملتقى أبناء مأرب قيام مسؤولي الأجهزة الأمنية بالمحافظة بإثارة الفتن والقلاقل بين قبائل مأرب. وقال الصلاحي إن هناك أجهزة أمنية تعرف نفسها جيداً تقف وراء حادث ليلة أمس عندما قام اثنان من قبيلة بني سيف – مراد بإطلاق النار على محطة وقود تابعة لقبيلة آل فجيح – عبيدة، برغم وجود صلح بين القبيلتين، متهماً منفذي الحادث بالتبعية لأجهزة معينة يسوؤها أن تتوحد صفوف القبائل المأربية وأن يجتمع شملهم وأن يتركوا خلافاتهم وثاراتهم جانباً ويطالبوا بحقوقهم بطريقه مدنية.

وأضاف الصلاحي أن عارف الزوكا محافظة المحافظة قام بصنع فريق مبادرة من أعضاء المؤتمر وجعلهم يقفون حائلا بينهم وبين المحافظ ووضع العراقيل أمام الملتقى حيث قام بتحديد موعد للقاء معه وعند وصول قادة الملتقى كان هناك عدد من المشائخ الموالين للحزب الحاكم والرافضين لمطالب الملتقى، بهدف وقوع تصادم بين أبناء مأرب فيما تظل السلطة متفرجة عليهم، مبدياً استغرابه للعقلية التي تدار بها محافظة مأرب وهل مسؤولوها فقط هم مسؤولون للمنتمين للحزب الحاكم أم لأبناء مأرب؟ مختتماً حديثه بالقول: "أرجو من السلطات الرسمية أن تعامل الشعب بمعايير متساوية مع أعضاء المؤتمر وأن يعتبروا أنفسهم مسؤولي الجميع وأن يبتعدوا عن المكابرة وأن يعترفوا بها".

هذا وقد اجتمع قادة ملتقى أبناء مارب عصر أمس من أجل مناقشة وتقييم المرحلة الأولى وتهرب وحادث إطلاق النار الذي وقع أمس والطريقة التي تعامل بها الزوكا مع الملتقى وضلوع أجهزة أمنية في المحافظة بإثارة الفتن والقلاقل بدلاً من إحلال الأمن في المحافظة.

غبار مصنع

(تتمة الصفحة الأولى)

لحماية البيئة، قال إن الغبار موجود بصورة مستمرة وأن المشكلة ليست في المصنع الجديد الذي عمل له دراسة تقييم أثر بيئي وفيه فلترات ممتازة. وأوضح الرياشي لـ«النداء» أن تصاعد الغبار عائد إلى المصنع القديم الذي لا يوجد به فلترات.

وأضاف أنه قبل سنتين نزلوا إلى المصنع وطلبوا منهم تشجير حول المصنع واستخدام الفلترات. وتم غرس حوالي ألفي شجرة وركبوا فلترات ولكن نتيجة عدم متابعتهم لم يتأكدوا من تجديد هذه الفلترات.

مصادر مطلعة قالت لـ«النداء» إن مشكلة تصاعد الغبار بكثرة نتيجة توقف العمل في المصنع الجديد وتحول العمل بالقديم.

وقال إن المصنع الجديد قبل توقفه كان ينتج 1500 طن من الأسمنت يومياً، الامر الذي حول العبء إلى المصنع القديم الذي أصبح مطلوباً منه إنتاج الكمية نفسها وفوق طاقته الإنتاجية المقدرة بـ500 طن يومياً.

وحسب المصدر فإن مهندسين تركيين تم استقدامهم إلى المصنع لعمل حل لمشكلة الغبار الذي يؤثر على البيئة وصحة الانسان.

«الشارع» تدفع

(تتمة الصفحة الأولى)

نيابة الصحافة والمطبوعات وينعقد الاختصاص بنظرها والفصل فيها للمحاكم الابتدائية (العادية).

ويواجه الزملاء نايف حسان رئيس تحرير الشارع ونبيل سبيع مدير التحرير، ومحمود طه، تهمة إضعاف القوات المسلحة بسبب نشر أخبار في العدد الأول للصحيفة الصادر مطلع يونيو الماضي.

وطلب نبيل سبيع في جلسة السبت، من رئيس المحكمة «الفصل في الدفع استقلالاً»، ملتمساً من المحكمة قبول الدفع، والتقرير بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى.

وحضر الجلسة عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق، وسامي غالب رئيس لجنة الحريات في النقابة، وتوكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود، فضلاً عن عدد من الصحفيين والكتاب والناشطين الحقوقيين.

وكانت وزارة الدفاع طلبت في شكواها إلى النائب العام تحريك دعوى قضائية ضد «الشارع»، مشترطة أن يتم ذلك من خلال النيابة الجزائية المتخصصة.

وأحيلت شكوى الوزارة إلى النيابة الجزائية، في سابقة خطيرة أثارت اعتراض نقابة الصحفيين والمنظمات الحقوقية في اليمن والخارج.

ومعلوم أن الاختصاص في التحقيق في قضايا النشر معقود لنيابة الصحافة والمطبوعات التي أنشئت بعد قيام الجمهورية اليمنية عام 1990.

وقرّر القاضي رضوان النمر تأجيل جلسات المحكمة إلى 5 يناير القادم، بناءً على طلب النيابة الجزائية إعطاءها مهلة للرد على الدفع.

موازنة 2008

(تتمة الصفحة الأولى)

لمقبل قدر بـ 5.4% وبفرض أنه تحقق فإنه يقل كثيرا عن توقعات الخطة الخمسية الثالثة التي قدرته بـ 7% عام 2008 وبمتوسط 7.1%، خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة، 2006-2010، والمرجح أن لا يحقق المعدل المتوقع، لعدة اعتبارات، منها أن ارتفاع معدل التضخم سيصل حسب تقدير البيان المالي إلى 10% بل وسيتجاوز هذا الرقم استنادا إلى السوابق المتواترة في هذا المجال، إذا بلغ 15.5% العام 2006 طبقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ووصل التضخم الفعلي إلى 13% خلال الفترة يناير – أغسطس من العام الجاري 2007 وفقا لماورد في البيان المالي وهو ما سيؤثر على انتعاش الاقتصاد ويقلل من فرص الاستثمار طالما أن التضخم بهذه الوتيرة التي لا تغري المستثمر بالمغامرة.

الاعتبار الثاني: إن ما يحول يحول دون بلوغ معدل النمو الإجمالي المستهدف الانخفاض المتوقع في نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط خلال السنة المقبلة، إذ قدرت الموازنة أن معدل نمو النفط سيتراجع بنسبة 8.26% عن العام الماضي بعد أن تراجعت عائداته العام الجاري بنسبة 33%، وهو أمر يضع تمويل الموازنة تحت رحمة تدفق القروض والمنح وزيادة الضغط الجبائي، فقد قدر معدل نمو المنح الخارجية السنة القادمة بـ224% مرتفعة إلى 64.4 مليارا مقارنة بـ 19.8 مليار ريال في تقديرات العام الماضي، وستزيد نسبة القروض الخارجية بمعدل 112% والقروض الداخلية سترتفع بمقدار 200%. وطبقا للبيان المالي فإن خدمة الدين الداخلي والخارجي سترتفع إلى ازيد من 52 مليار ريال وهو مبلغ يقل قليلا عن عائدات المنح، وهذا مؤشر إلى أن تصبح الموازنة في السنوات القادمة أمام إكراهات جديدة هي عدم قدرة عائدات المنح على تسديد التزامات القروض الداخلية والخارجية (فوائد واقساط الدين) هذا إذا لم نغدو أمام ضغط يتجاوز ذلك إلى الاستدانة من أجل تسديد التزامات القروض الداخلية والخارجية، وهو ما يقلل من أهمية تدفقات المنح التي تعول عليها الحكومة لتجاوز أزمة التمويل التي تواجهها جراء تراجع النفط وضعف الأداء القطاعي البديل مما يعني أن مؤشرات النمو يصعب بلوغها في ظل هذه التشوهات البنيوية التي تعاني منها المالية اعامة والاقتصاد الكلي على حد سواء.

ثالثا: خلال السنوات الخمس الماضية درجت الحكومات المتعاقبة على طرح أرقام سنوية للنمو لم تسطح تحقيقها على الإطلاق في القوانين المالية إذ لم تحقق حسب الأرقام الرسمية سوى 3.17% عام 2006 رغم التوقع بتحقيق 4.9% وتراجعت النسبة إلى 3.6% عام 2007 رغم التوقع بتحقيق معدل 4.2% (1).

وإذا ما استحضرنا غياب مساءلة النواب للحكومة عن سبب إخفاقاتها في بلوغ الأرقام المعلن عنها فإن الخطورة تكمن في أن الحكومات المتعاقبة تمارس التضليل بطرحها أرقام جزافية دون أن يعرضها ذلك للمساءلة بشأن عدم تحقيقها، وهو أمر يبقي السياسة المالية ضمن التدابير الدعائية التي تسعى إلى إطلاق وعود دون الإلتزام بالوفاء بها أو على الأقل تبيان كيفية بلوغها، إلا أن الحاصل هو إخفاقها خلال تلك السنوات مع أن النصيب الأكبر لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فيها كان راجعا إلى زيادة أسعار النفط في السوق الدولية وزيادة حصة عائدات الحكومة من تلك العائدات. أما مع تراجعها فإن الصورة تبدو سوداوية تجعل اليمن مقبلا على سنوات عجاف.

علاوة على كل ذلك تبدو الخطورة أكثر بروزا في اختلال ميزان المدفوعات الذي بدأ يتحول من فائض طيلة السنوات الخمس الماضية إلى عجز بدءا من العام الجاري. وفي هذا السياق ذهب البيان المالي (2) إلى أن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات عام 2006 الذي بلغ 1.4 مليار دولار سيتحول إلى عجز يتجاوز المليار دولار بقليل بل إن عجز ميزان المدفوعات سيرتفع إلى 1.2 مليار دولار العام المقبل.

(1) معدل النمو طبقا لصندوق النقد الدولي بلغ فقط 2.7% في 2006.

(2) الملاحظ أن الحكومة ومجلس النواب يلتقيان على إطلاق مصطلح "البيان المالي" على مشروع الموازنة حتى إقراره مع أنه قانون مالي لأنه يقر من قبل السلطة التشريعية ويعتبر بمثابة إذن بالصرف من قبلها، لكن يبدو أن الجهل إذا طال الشكل انسحب على الموضوع مما يجعل نقاش الموازنة أشبه بمسرحية هزلية.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للطبيب القدير د. نجيب وازع أبو أصبع، رئيس قسم الكلا بمستشفى «الثورة» بصنعاء، على ما قام به من جهد أثناء تلقيّ العلاج على يديه.

وكان تشخيصه الدقيق للمرض الذي سبب لي توقفاً للكلا، ومراحله العلاجية الاولية التي اتبعها محل إعجاب الأطباء في مصر ودهشتهم في أن، فاتبعوا الخطوات نفسها التي قام بها. فله مني كل التقدير والامتنان.

عبدالله عبده ناجي المخلافي

المداد
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

البقاء لله

مصطفى راجح العزعزي،
الدكتور عبدالباقي المسني،
المهندس عبدالرحمن المسني،
المهندس عبدالولي
محمد حيدر،
يعزون الوالد
شمسان الأصبحي
ومحمد عبدالحكيم
شمسان بوفاة المهندس
عبدالحكيم شمسان
الأصبحي

- بحضور لفيف من الأهل والأصدقاء احتفل العزيز الاستاذ محمد عبدالله الموسى الأسبوع الماضي بزفاف نجله الشاب «مازن» الف مبروك وعقبى للبكاري المهنئون: فضل مبارك، ناصر حسين، وجميع رواد منتدى الاحلام بخورمكسر

■■■

- اجمل التهاني والتبريكات للاخ العزيز عيدي المنيفي وزوجته بمناسبة المولودة الجديدة «تسنيم» جعلها الله قرة عين لوالديها المهنئات: د. بلقيس أبو أصبع، بشرى العنسي، سعادة علاية، غيداء الصبري، إبتهال الضلعي، ثريا دماج

عزاء ومواساة

انتقلت الى رحمته تعالى زوجة الاخ الوزير عبدالرحمن سلام وإذ نعزي الاستاذ سلام وجميع أسرة سلام لنتمنى للفقيدة الرحمة والرضوان ولأهلها وزوجها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
عبدالكريم الخيواني، عبدالعزيز الزارقة، عبدالباري طاهر، سامي غالب، فؤاد صالح، أبوبكر السقاف

«توكل» ... والأجر على الله!

شفيع محمد العبد

● توكل كرمان

إمرأة من هذا الزمان المحكوم بموروثات اجتماعية، وتقاليد تحد من حرية المرأة، وتجعل منها «متاع» لإشباع الرغبات والغرائز. متمردة على واقع مجتمعها. وهو المتمرد المنطلق من مفاهيم تربوية وأسس شرعية، انطلقت صوب أفق حقوقها وحرياتها محلقة بجناحي الثقة بالنفس، والإلتزام الشرعي والإنضباط المهني.

توكل كرمان المرأة والصحفية، الحقوقية، الناشطة، وليس آخرها السياسية. لقد أثبتت أنه بالامكان ظهور بلقيس وأروي مجدداً، وذلك مرهون بمدى إيمان المراة اليمنية بثقتها وحقها في المشاركة في مختلف مجالات الحياة، وثقتها بنفسها.

هاهي تتقدم الصفوف متفوقة على نظيراتها وتتجاوز من نسميهم مجازاً «رجال»...

تقود اعتصامات المجتمع المدني، وتشارك بفاعلية في اعتصامات (الجنوب الثائر)، تصدع بكلمة الحق في وجه (حكم) جائر وتناضل في سبيل إنكار المنكر بوسائل متقدمة وعصرية ذات نهج سلمي وطابع حضاري. تاركة وسيلة «القلوب» لضعاف الايمان.

تعرضت لشتى صنوف المضايقات، وتفنن «الحكم» وأجهزته في إيجاد وسائل هدفها تضييق الخناق عليها لكتم أنفاسها وصوتها، وإرهاب فكرها، وكسر قلمها الأقوى من هرطقات «الحكم».

وإغلاق منظمتها الأصدق من «المصدر المسؤول»، والأوثق من «المصدر الأمني». مثلما أغلقت خدمتها الاخبارية عبر الموبايل

أن تكون رسائل الجوال والتي كتبت بإياد مرتعشة، وفرائص مرتعدة وقلب خواف جبان هي الأخيرة في مسلسل تهديدها بالتصفية الجسديّة، ففي منتدى منظمات المجتمع المدنيِ الموازي لمنتدى المستقبل الرابع، والذي عقد بصنعاء مؤخراً تعرضت توكل لقمع سلطوي من طراز جديد، حيث قامت عناصر من أجهزة السلطة الأمنية على مصادرة لوحة «القائمة السوداء». لمنتهكي الحريات الصحفية في اليمن للعامين 2005، 2006، والنصف الأول لعام 2007. والتي كانت منظمة صحفيات بلا قيود قد عرضتها ضمن جناحها في المعرض المصاحب للمنتدى، لقد تمادت تلك الأجهزة وسجلت انتهاك «دولياً» لحرية الرأي والتعبير في مؤتمر دولي.

نظام في مواجهة إمرأة... حقيقة تفرض سؤال عن قدرة هذا النظام على القبول بالآخره في ظل معطيات تنبئ عن وضع حرية الرأي والتعبير، وهجرة طيورها. وتفكير جدي لدى البعض لطلب اللجوء.

«المتوكلة على الله» تحرز أهدافاً شتى في الزاوية تسعين لمرمى «الحكم» في ظل محاولات بائسة للمدافعين عن الحاكم لإعاقتها وإثنائها عن الهجوم.. فلله درك يا توكل!!

مؤلم وأشد ألما.. طمس هوية الجنوب

معاناة غربة في وطن

عفراء حريري

إلى مدينة عدن المحبة، عدن أمي، عدن أهلي وأحبائي،

عدن وطني الذي منحني عنوة وإكراها وضغطا هوية الاغتراب عنه وفيه.

مؤلم هو ما يجري في الجنوب. وأفظع منه أنك لا تدري لماذا الجنوب؟ لأنك طيلة 13 عاما تحاول البحث عن حق في مواطنة متساوية وعادلة فتجد أن هناك طمسا لهوية الجنوب، وتحديدا "عدن"، وتتجاهل الدولة، بسلطاتها الثلاث (التشريعية، القضائية، والتنفيذية) هوية الجنوب، وهي وحدها مسؤولة عما يحدث في الجنوب. أوليست؟

السلطة الأولى (التشريعية)

التي شرعت قوانين هذه البلاد، قوانين لا تضاهيها قوانين في مضامين المساواة والعدل والكرامة، انتخبها الشعب -هذا المغلوب على أمره- لتسانده وتؤازره وتدافع عنه في قضية من أكبر وأكثر القضايا حساسية: المواطنة الغائبة عن أهل الجنوب، وأكثرها عبثا: "عدن"، باستثناء أولئك الذين تعلو لديهم مصلحتهم الخاصة على كل القيم والأخلاق والوطن أيضا من أهل الجنوب. تلك المواطنة التي تعني كل الحقوق، والمساس بها هو مساس بكل الحقوق.

إن الحرمان من الحقوق يعني أن هناك خللا في النظام. ويجر النظام المختل خللا في كل القوانين الوطنية، وتعطيل كل المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية). وهو نكران لأسمى ما جاء في التشريع السماوي والنبوي (القرآن الكريم والسنة النبوية).

السلطة الثانية (القضائية)

هي التي تصدر الأحكام والأوامر التي لا يشوبها ظلم ولا تدخل من أحد، وتستند في أحكامها إلى التشريع السماوي للشريعة الإسلامية السمحة بكل تشريعاتها، والقوانين الوطنية والدولية. وهي التي يتوجب عليها إنصاف المظلوم وإحقاق الحق والحكم بالعدل. إن الجور في الحكم ظلمات في الدنيا والآخرة، وإزهاق حق مظلوم وعدم إنصافه هو هدم للمقدسات (وهوية الإنسان مقدسة) فما بالكم بهوية أمة في الجنوب وبخصوصية "عدن". إن التدليس والغش والضغط في إصدار الأحكام لصالح ظالم وذي نفوذ وقوة وسلطة ووساطة هو ضياع هيبة القضاء واستخفاف باستقلاليته. إن فساد القضاء (قضاة ونيابة، مع الاعتذار للنزهاء منهم) هو لعنة عليهم إلى يوم تقوم الساعة. إن كل تلك الأمور لا تمس سوى أهل الجنوب، وأكثرهم نقصانا في العدالة أهل "عدن"، في ظل اختلال ميزان العدالة.

السلطة الثالثة (التنفيذية)

هي التي يقع عليها تنفيذ القوانين والعمل على إيجاد خطط وبرامج لمصلحة الشعب كافة، ومراقبة تنفيذ القوانين والقرارات واللوائح التي تصوغها لمصلحة الشعب كافة. وهي التي يخول لها وضع الميزانية وصرفيات بنودها ومعالجة القضايا التي تدخل في نطاق كل وزارة فيها. ولها أن تنفذ في حدود صلاحياتها، فلا تنهب ولا تعتدي ولا تبحث عن مصالحها الخاصة على حساب أمة الجنوب في كل وزاراتها وجميعها لا تستخدم سلطتها التنفيذية ظلما إلا في عدن.

وكثيرة هي المهام، وكبيرة هي مسؤوليات هذه السلطات.

ثم نأتي إلى المجالس المحلية، وهي أيضا في عدن من طيف واحد فضلاً عن الكثير منها في بقية المحافظات، والشورى، وغيرها، واللجان التي لا تحصى، وكلها وما أدركت ما هو عملها سوى نهب ثروات هذه البلاد وإهدار كرامة المواطن وحرمانه من حقوقه كافة، لسبب واحد: من أين تأتي صرفياتها؟ مضاعف هو العنف والانتهاك لأهل الجنوب. ويضاعف الألم والوجع حين يتواطأ حفنة من الجنوبيين ضد أهل الجنوب، وأكثرها بيانا في "عدن".

لسنا انفصاليين، ولكن الهوية/ يمن الجنوب، والمواطنة درجة خمسين لأهل الجنوب، والثوابت الوطنية ليست وطنية ما لم تثبت رأسيا وأفقيا في الجنوب، ولا تحمل الوطنية معالم ما لم تكن هناك هوية للجنوب. فالثروات التي منحت -معذرة! سلبت- لأولئك الوطنيين هي ثروة الجنوب: نفطا، أرضا، بحرا، جبلا، إنسانا... أعطى الجنوب ما لم تعط أرض مثله؛ ولم نجن نحن سوى الحرقة والألم ومرارة الوجع وضياع الهوية.

طمس تاريخ الهوية والمواطنة للجنوب وأهل الجنوب لم يسلم هو أيضا. تعالوا نذكر ومضة من ذلك الطمس المؤلم، ويكفينا ما طمس عنوة من تاريخ الحركة النسوية في الجنوب، لتصبح بدايته عند اتحاد نساء اليمن الذي تأرخ في 2003، معذرة! لنسوة الزمن الجميل. لا تعليق؛ فلم تعد النفس تميل لقراءة ذاك التاريخ الزائف. وفي هذا لا أقصد التقليل أو التصغير من النساء في الشمال؛ عذرا! ولكن التاريخ لا يقبل التزييف أو طمس هويته، كي يستمر الحاضر والمستقبل نضالا للنساء موحدا في حقوق مواطنة متساوية وعادلة. فيا أخواتي نحن لسن أقل منكن مستوى، ولا نبكي على أطلال الماضي، وأنتن تعلمن ذلك، فالشواهد كثيرة.

إن هوية الجنوب تطمس، وعدن تسلب يوما عن يوم، وحقوق المواطنة تنقص لحظة تلو لحظة؛ فتعالوا نحسب عدد اللحظات منذ 1994 حتى اللحظة! سنعرف في أي درجة مواطنة هم أهل الجنوب، وتحديدا "عدن" بفضل أهلها عليها وفيها ومنها. طمست الهوية ومعها المواطنة بكل حقوقها، وامتهنت بفنون التهديد والترهيب، اتهامات بقوائم طويلة: العمالة، الجاسوسية، التآمر على الوطن مثلما بدأ اغتيالا، خطفا، اعتداء جسديا ونفسيا، قمعا، إقصاء، حرمانا، وغيره، مستوقفا في الوقت الحاضر بعدم الاعتراف بالمواطنة المتساوية والعادلة والوطنية لأهل الجنوب خاصة "عدن"، لأسباب قد لعكتها الالسن من قبل الأقلام الرخيصة الحبر دون وجه حق، فلا جدوى من ذكرها.

عندما استهللت موضوعي بالسلطات فذلك لأنها قوائم النظام الذي أعطى حقا تشريعيا وتنفيذيا وقضائيا بطمس الهوية خاصة في محافظة عدن، ابتداء بهدم البناء الجميل الذي تميزت به المدينة (عدن) ولا حجة للسلطات بأنه قديم فالقديم هو ثراث وتاريخ وحضارة. ثم توالت الأحداث متسارعة في تغيير ملامح كل المدينة، وحذت المجالس حذوها.

فإن فقدت عقلي وصدقت ما تلقيته من العلم في جامعة الحقوق "قانون عام" بأن الدستور أعلى التشريع، ومن مصادره الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية سارية المفعول ولا قوة سوى للقانون، ورفعت دعوى إلى القضاء عن طمس هويتي وقضيتي إلى النائب العام عن سلب مواطنتي بكل ما شملته من حقوق، مستندة إلى الشريعة الإسلامية في سيرة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وبعده أبو بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما حين ظل النصارى كما نسميهم "المسيحيين واليهود" محتفظين بهويتهم وقد أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام بتركهم على ديانتهم ولغتهم وتاريخهم وكلاها محاور الهوية ثم استأنست بالمواثيق الدولية والدستور والقوانين النافذة أن يصدر لصالحي حكما ببقاء معالم مدينتي "عدن" التي أصبحت قرية في منهج التاريخ الابتدائي وكذلك الجنوب. آه! آه! آه! غصة الألم تفاقم الغضب عند أهل الجنوب، فلا مهزلة ولا سخرية ولا عفن ووباء وبلاء أكثر من طمس هوية أمة ممثلة بأهل الجنوب، وكأن التاريخ ملك أفراد لا انتماء لهم لأمة ولا لوطن سوى نهب حق الجنوب لتشكيل هوية وحدهم يعرفونها. فإن كنت تدري أن ذلك يجري فعار عليك ألا يؤلمك حال الجنوب؛ فمؤلم هو ما يجري في الجنوب، وأفظع منه أنك لست تدري لماذا الجنوب، بل لمن ولماذا وأين هوية الجنوب ومواطنة المساواة والعدل لأهل الجنوب وخاصة عدن.

وإن رفعت قضية بصدد المواطنة غير المتساوية وغير العادلة في جميع الحقوق إلى النائب العام، مستندة إلى كتاب الله العزيز الحكيم، بمجمل آياته، ثم المواثيق الدولية، ثم القوانين النافذة، أو رفعتها إلى جميعها، هل ستصدر السلطة القضائية حكما نهائيا باتا غير قابل للطعن بمنطوقه في جميع أوامره وفقراته لصالحي ولصالح أهل عدن وأهل الجنوب؟ وهل ستقف معي السلطة التنفيذية للتنفيذ؟ وإن رفضت هل سيحاسبها مجلس النواب؟

أنا غريبة عن مسقط رأسي وعن مدينتي الصغيرة وفي كل أرض الوطن. ولكن للأسف لم يراودني يوما حلم الاغتراب، فقد مارس عليّ أبي وأمي الغبن، ومدرستي التدليس، والنظام السياسي الذي لم أنخرط في حزبه يوما الغش... جميعهم خدعوني -غبنا وغشا وتدليسا- حين غرسوا فيّ الانتماء ومحبة الوطن والتغزل بعدن وعشق البحر على امتداد الجنوب. لم يدعوني وشأني أتعلم أشياء أخرى: أن أكون غنية مالا، وليس مثلا وقيما ومبادئ وطنية، ففقدت هوية وطني وحقوق مواطنتي، وذاك هو الفقر والاغتراب. فالغنى ليس بمعنى المال، بل بالمواطنة، عدل ومساواة في الغربة وطن. والفقر ليس بالمال، بل بغياب المساواة وانعدام العدل في الوطن غربة. هنا ستجد السلطة القضائية ضالتها لإنصافي فستصدر حكمها ضد والديّ ومدرساتي ومدرسيّ والنظام الذي كان، فذاك حكم سهل التنفيذ، وسيعتبر واجبا وطنيا لاستعادة حق مواطنة. وسيتبعني أهل الجنوب في الحصول على حكم عادل كهذا لاستعادة الهوية والمواطنة المتساوية والعادلة؛ فأخيرا وجدت السلطات والمجالس واللجان والنظام القائم حكما صائبا شبيها بما أصدرته من حكم جائر على عدن بنقل فعاليات منتدى المستقبل الموازي الى صنعاء، مقرة معترفة معززة مجسدة، بأن عدن قرية وليست عاصمة اقتصادية وسياحية كما يزعمون، وكي لا يفضحون ما يجب وينبغي بموجبه وعليه عدن أن تكون!

ملاحظة للقارئ: إن ذكر عدن بشكل خاص في مجمل المقال بشكل دائم لأنها كانت عاصمة الجنوب وميناءه الحر وعروس بحر العرب منذ تاريخ طويل، وستظل عدن المدينة المتمدنة على امتداد سنوات عمر الحضارة، تاريخا وإنسانا.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

حينما تفتح بوابة طائرة حطت على مدرج مطار يمني، ما يلبث أن يصفع الهواء الملوث بالغبار والسياسة الوالجين عبرها إلى فضاء المدن اليمنية، وبهمة تتابع السياسة وضع شنطتها جوار حقائب الركاب في طابور الانتظار أمام ضابط جوازات بطيء، ومنذ الوهلة الأولى لضيق ومضايقات ستنتابك كثيرا في اليمن، لن تجد سوى السياسة مقلبا جاهزا يتلقى نفايات لعنك وشتمك وركلك إياها.

اليمن هو البلد الوحيد الذي يرجع كل شؤون حياته إلى محمول السياسة، وعلى ذلك يمكن استثمار الحضور الكثيف للسياسي كمعلم سياحي نضعه على بروشورات الإغراء السياحي ونصدره في واجهة الإعلان مروجا للغرائب الـ...(رقما مفتوحا) في اليمن التي ستبدأ بالسياسة وتنتهي بالسياسة. إن الانهمام والانشغال بالسياسي لدى اليمني يفيض عنه حد الإغراق. وفي مقابل السياسة اليمنية المشلولة الكسيحة هناك المواطن المشلول تفكيرا بهذا الشلل.

في ظني أن الرجال اليمنيين حين يؤوبون إلى أسرتهم عاجزين يلعنون السياسة، والنساء حينما يكتشفن رداءة الكحل في أعينهن يلعنّ السياسة، والجدة التي تهز مهد الوليد حين يصرخ ممغوصا تلعن السياسة، والخباز الذي يحرق رغيفه يلعن السياسة، والعاشق الذي تهجره معشوقته لكسله العاطفي يلعن السياسة... وهلم جرا. تنتفخ الحقيبة السياسية بالكدمات واللعنات فتقوم بتسريبها من جديد على شكل أزمات تستدرج اللعن والشتائم. يتموقع الاحتدام بالسياسي في مفاصل اليومي للمواطن والوطن، والإمعان فيه حد تلاشي الاستحقاقات الأخرى وعدم التفكير في دوائر أخرى لاستقطاب فعل مختلف يغاير السائد ويستشرف حراكا جديدا للبناء والخروج من حظيرة السياسي ومستنقع أزماته. فإذا ظل الأمر على إمعانه بين النخب وحصائر المواطن العادي، وهكذا يبدو المشهد الانخراطي في اللغو السياسي عابرا الشرائح والفئات، فإن الواقع سيظل متموضعا في هاويات انحداره، ومجرورين بأدواته سنجد أنفسنا خارج تأطير الحياة كما يجب أن تكون.

وانزياحا على مقاربات أرحب، فإن بلدا صغيرا كالبحرين (ما زلت حديثة عهد بزيارته) لا يخلو من انهمام مواطنيه بالسياسة ومشاكل مفصوح عنها ومضمر، ونضال وسجون ومعتقلات وحركات حقوقية وموارد شحيحة وغيره؛ غير أنك لا تشعر أن مواطنيه يستغرقون قوت وقتهم وطاقاتهم وقودا للهم السياسي والانغماس في لغوه. مثالا: يعمد الانشغال بالثقافي مزاحما السياسي ليشكل ملمحا لفضاء نهضوي أرحب عند المواطن في البحرين. ترى لمسات الثقافة والفنون في كل زاوية من البلد الصغير في مساحته، وتأثيث الثقافي وتصديره سوى من خلال قامات ورموز ثقافية مهرت -وما زالت- المشهد الإبداعي العربي، وأثرت في تشكيله، أو رصد حراك المنتوج على معيار النوعي وليس الكمي فقط. في البحرين يشده المراقب الاهتمام بالفن، فقلما يخلو مقهى أو مطعم أو مكان عام من لوحات فنية أو مجسمات ومنحوتات باذخة، وغالبا تتصادى الموسيقى السيمفونية في الفضاءات المرتادة، وهكذا، تنويعا على إحالات فنية بحساسية اختيار راقية دالة على مدى عمق اهتمام واستمزاج ذائقة المرتادين. وتحليلا عليه فإنه انشغال يسحب على السياسي محوريته وتمركزه، ويدفع به متراجعا إلى خطوط ومساحات تتناسب ودوره وفروض رسمه الاستراتيجي، ومتابعة تنفيذ مهام تأتي في صميم فاعليته، مما يجعل حضوره ايجابيا، ولو في الحد المتوسط من التحقق، وليس على غرار ما يحدث عندنا في اليمن: الكل يحتطب السياسة، ساسة ومواطنين ونخبا، ليتبدى الوطن مهدورا على ضريح رمادها.

وحديثنا ممتد...

■●■

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

لماذا فنجان القهوة صغير، بينما فنجان الشاي كبير؟

أسئلة كونية كبيرة كهذه يمكنها أن تشغل بالك دون أن توصلك إلى إجابة مقنعة، إجابة مقنعة لك أنت أولا.

إنها أسئلة تدخلك في دهاليز التفاصيل، لتتوه في زحام أفكارك ودواخلك وعقدك النفسية ومواقفك وخلفياتك، لتصل لأسئلة أكثر تفاهة.

تفاهة...! نتيجة ستصلك في نهاية إخفاقك إلى أنها فقط مجرد تفاهة، لماذا أشغل عقلي الإنساني الذكي بها؟

لكن، لماذا فنجان القهوة صغير بينما فنجان الشاي كبير؟

نقيب المعلمين أحمد الرباحي:

سنصعد الاحتجاجات إذا لم تستجب الحكومة لمطالبنا

ما تزال نقابة المعلمين منذ ثلاث سنوات تطالب الحكومة برفع الرواتب بحسب القانون للمرحلة الثانية، رافقها عسف واعتقال مع تعليم متدهور. ترى كيف تنظر النقابة إلى كل هذه الأمور في ظل الاحتقان الموجود في الشارع؟! كان لـ«النداء» هذا الحوار مع نقيب نقابي المعلمين أحمد الرباحي.

لقاء: سعادة علاية

● الرباحي

■ إلى أي حد نفذت الحكومة وعودها في تنفيذ استراتيجية الأجور؟

– لم تنفذ وعودها ليس تجاه المعلمين فحسب، إنما تجاه الموظفين في الدولة كاملة، ولم تنفذ من قانون المرتبات حتى الجزء البسيط من المرحلة الثانية. حيث تم التوصل إلى أن يكون الحد الأعلى للأجور أربعة أضعاف الحد الادنى، في حين أن القانون يتضمن أن الحد الأعلى للأجور ثمانية أضعاف الحد الادنى، أي أن بداية الربط المالي للدرجات الوظيفية غير عادل.

■ ما هي مطالبكم في هذه المرحلة؟

– نفذت المرحلة الأولى فقط في رفع مرتبات الحد الاعلى إلى ثلاثة أضعاف الحد الادنى فقط والفائدة بسيطة جدا، والمرحلة الثانية لم تنفذ ومن المفترض أن تبدأ من يوليو 2006 وليس من اكتوبر 2007. يتم رفع الحد الاعلى إلى خمسة أضعاف ويتم تحديد فارق مستوى بداية ربط الدرجات الوظيفية، والحكومة لم تنفذ القانون كاملاً وإذا استمرت على هذا لن نصل إلى ما نريد إلا في نهاية 2015 ، أي سنحتاج إلى إستراتيجية جديدة للأجور توازي ارتفاع الأسعار حينها.

■ ما المقصود بآفاق التوزيع العادل؟

– أن يحصل أصحاب الفئات الوظيفية جميعاً على زيادة مجزية تحسن من ظروفهم المعيشية.

■ كيف سيتم التعامل مع الحكومة إذا استمرت في تجاهل مطالبكم؟

– لدينا برنامج متواصل من الاحتجاجات في عموم المحافظات وسنعمل على تصعيدها في المرحلة القادمة إذا لم نصل مع الحكومة إلى اتفاق على الأقل للوصول إلى الحد الادنى من المطالب وفقاً للدستور والقانون ولكن نأمل من الحكومة ان تستشعر المسؤولية.

■ هل الجميع ملتف حول النقابة؟

– لا نلتمس ونستشعر أن غالبية العاملين في مجال التعليم يقدرون مواقف نقابة المعلمين وجديتها في تحسين ظروفهم وحصولهم على حقوقهم القانونية. وما يحدث من ممارسات تعسفية وضغوطات وتهديدات تحول دون مشاركتهم في الاحتجاجات التي تدعو إليها النقابة.

■ حدثت اعتقالات واعتداءات على مدرسين، آخرها ما تعرض له رئيس فرع النقابة في ذمار، ما هو موقف النقابة؟

– طبعاً أثناء تنفيذ الاحتجاجات تحدث تعسفات واعتقالات. في العام الماضي 2006. أثناء الفعاليات الإحتجاجة للمعلمين، تم اعتقال قرابة 60 شخصاً من القيادات التربوية، وفي الاسبوع الماضي 13 من قيادة النقابة والمعلمين في ذمار وذلك بسبب قيامهم باعتصام سلمي، ونحن إزاء هذه ندين هذه الاعتقالات اللاقانونية ضد المعلمين والتربويين الذين يمارسون حقهم ونقوم بالجهود والضغط في سبيل إطلاقهم ومعالجة أوضاعهم.

■ سمعنا أن هناك تنسيباً قسرياً للمعلمين لنقابة المهن التربوية، ما تعليقكم؟

– هذه الممارسات مرفوضة لأنها تتعارض مع أبسط الحقوق القانونية والدستورية للمواطن في اختيار النقابة التي ينتمي إليها وفي حرية الانتماء النقابي. ونحن نقول إن الذين يمارسون هذه الممارسات يريدون أن يوجد لهم جماهير ومنتسبون. هذا وهم وما بني على باطل فهو باطل. ونقول إنه يجب الاقلاع عن مثل هذه الممارسات البالية في الضغط على الناس وإجبارهم على الانتماء إليهم، وفي نفس الوقت منع الناس عن المشاركة الطوعية الحرة في الأنشطة النقابية والاحتجاجات المطالبية التي تدعو إليها القوة الاخرى.

■ إلى أين وصل حوار التوحد بين النقابات الثلاث؟

– وصل إلى طريق مسدود. وأعتقد أن الخلاف سببه التباين في وجهات النظر. وهناك من يريد أن يكون العمل النقابي عملاً مستقلاً ويقف مع الفئة التي يمثلها، و آخر يهدف إلى أن يكون العمل النقابي غير ديكور يزين عمل الحكومة، وليس هناك عمل جاد في الدفاع عن حقوق الفئات المهضومة. الزملاء في نقابة المهن التعليمية يشاركون الموقف في ضرورة إيجاد نقابة مستقلة عن هيمنة السلطة والأحزاب السياسية، وينحاز إلى صف المعلمين والتربويين فقط.

■ ما هي آليات التنسيق بين النقابات الدولية ونقابة المعلمين؟

– اولاً نحن بدأنا منذ سنوات في حوار التواصل بين نقابة المعلمين والنقابات الخارجية سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي أو العربي من خلال التواصل الثنائي. في الفترة الاخيرة اكتسبت نقابة المعلمين عضوية الاتحاد الدولي للتعليم (EI) والذي يضم حوالي 422 نقابة تعليمية على المستوى الدولي، وأيضاً السعي لأجل تفعيل علاقتنا مع النقابات العربية، وبالذات المجموعة العربية في الإطار الدولي التي تبلغ 12 نقابة عربية.

■ هل لديكم توجه لتنمية التعاون بينكم وبين المنظمات الدولية والنقابات؟

–التوجه موجود منذ تاسيس النقابة ولكننا نحن نعتبر التوسع في هذه الفترة الاخيرة تفاعلاً وتوسيعا لهذه العلاقة. ويأتي هذا في سياق تفاعل العلاقات مع المنظمات المحلية: المجتمع المدني ومجلس تنسيق النقابات المهنية، من خلال حضورنا ولدينا توجه مع الاتحاد الدولي في مجال التدريب والتأهيل وتنمية القدرات النقابية والفنية وبهذه المناسبة نؤكد أن الانضمام إلى مثل هذه النقابات أمر مشروع وقانوني.

■ هل تتلقون المساندة من المنظمات؟

– إلى حد الآن لم نتلق أي مساندة على اعتبار أننا أعضاء جدد ولم نطلب إلى الآن المساندة من الاتحاد الدولي، ولكن بطبيعة الحال من أهم أهداف الاتحاد الدولي وغيره هو التضامن المهني بين النقابات والأعضاء ولا شك أن هناك فوائد أخرى من الانضمام لمثل هذه الاتحادات الدولية.

■ ما موقفكم من اتحاد المعلمين العرب؟

– لسنا أعضاء في اتحاد المعلمين العرب رغم أننا سعينا إلى الانضمام، ولكن المشكلة أن اتحاد المعلمين العرب منغلق على نفسه وتهيمن عليه نقابات سلطوية في بعض الدول العربية وبالتالي لم تسمح لهذه النقابات بفتح الاتحاد ليضم كل نقابات المعلمين العرب. وهذا الاتحاد يمثل شريحة قليلة وبسبب هذه السياسة، الاتحاد ضعيف ونأمل أن يعي الاتحاد هذه الوضعية غير المرغوبة ويسعى إلى تطوير مؤسسات الاتحاد وتوسيع قاعدة العضوية، وأن يكون الاتحاد مستقلاً بعيداً عن هيمنة الحكومات.

■ ما هي مطالبكم لتحسين وضع التعليم بشكل عام؟

– نحن نعتقد أن التدهور في التعليم لا يمكن إيقافه إلا من خلال: توفير وضع مناسب معيشي ووظيفي للمعلمين والمعلمات العاملين في مجال التعليم بما يتواكب مع الظروف المعيشية.

الأمر الثاني: إصلاح وضع الإدارة المدرسية والتربوية، وأختيارها وفقاً لمعيار قانوني وعلمي بعيد عن المحسوبية والمناطقية والحزبية وفقاً للكفاءة. الأمر الثالث: تفعيل برامج التأهيل أثناء الخدمة للمعلمين والمعلمات وجميع العاملين في مجال التعليم بهدف رفع كفاءتهم وتحسين مستوى أدائهم. الامر الرابع: إيجاد وتوسيع اعتمادات كافية للتعليم لا تقل عن 25٪ من موازنة الدولة السنوية وذلك لتوسيع و بناء المدارس وتأمين المستلزمات والوسائل التعليمية اللازمة، وإيجاد الدعم اللازم للعاملين في القطاع. الامر الخامس.. تطوير المناهج التعليمية وتبسيطها لتسهل على التلاميذ والمعلمين استيعابها والتعاطي معها، ثم إيجاد مكانة محترمة للعلم والمعلمين وإعادة هيبتهم في أوساط الطلاب.

بيتهُ أول مدرسة أخرجت للناسْ ولايجدُ سبيلاً لتعليم ابنهْ

عبدالله حسنْ... وحيداً تحتَ ظلِ شجرة!!

■ يحي هائل سلام

(22758) ريالاً، قد يكون راتباً شهرياً، لموظف متقاعد، ويمكنه أن يكون شيئاً آخرَ: طبلٌ صفيح، يُوَتِّرُ الروحَ ويزعجُ الذاكرة، بضجيج الغبن، وسوء الخاتمة!!

هذا غير ذي صلة بلمعان البداية، ففي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، كان عبدالله حسنْ، ما يزال شاباً، ومثله حلمه، يافعٌ بهيٌ، يرى مايريدْ...

أراد لندنَ، بالأصح الدراسة هناك،هدف تستلزمه شهادة "جي. سي. إيّ" الثقافة العامة. ولتشذيب الهدف من مستلزماته، التحق بما تسمى " سيتي أنجلزْ" ومقرها آنذاك المعلا بمدينة عدن. إلى حد كبير استغرقه تشذيب الهدف، والى حد كبير، كان حاسماً في قرار التضحية به لصالح فرصة، في وسعها أن تمنحه صكوك رد الجميل:

بعد وفاة والِده، ثمّة زوجان بلا نسل، ربيّاهُ صغيرا، اتخذاهُ ابناً، حفاهُ بالحب، وطوقاه بالعواطف الجميلة، مرةً ألمته عيناه، اصطحباه لشراء نظارة أنيقة، والآنَ، سيمكنه أن يتحمل معهما، وربما عنهما شيئاً من أعباء الحياة. لعل هذا، أو هوهذا ماكان يفكر فيه، وهو يبدي موافقته على الإلتحاق بمدرسة بازرعة الخيرية الإسلامية، ليس طالباً، كما كان حاله في المدرسة، بل مُعلماً هذه المرة، وبراتب شهري: (400) شلن.

يقول: " العمل في ذات المدرسة التي علمني فيها اساتذةٌ كبارٌ، كالأديب علي عبدِ العزيز نصر، وغيره الكثيرين، مثّل بالنسبة لي امتحاناً، تجاوزته بالمثابرة العالية، والجهد المضاعفْ ".

بعد مرور عام على التحاقه بالوظيفة، تزامناً مع تحوله من تدريس مادة اللغة العربية إلى تدريس الانكليزية، وفيما يشبه المكافأة، أضيف الى راتبه الشهري (50) شلناً، أكثر من ذلك، كانت للرجُل طريقته الخاصة في المقايضة للكسْبْ: يكتبُ عدداً من الشهادات، وفي المقابل، يحصل على قصيدة، أو جزء من قصيدة للمتنبي أو أبي تمامْ، وغيرهما من الشعراء. بالضبطْ، هذا ماكان يفعله مع زميلٍ له في المدرسة، يكبُره في السن، له ذاكرة شعرية هائلة، ويدرس مادة التربية الإسلامية!!

سنواتٌ سبعُ سمانٌ، أمضاها في المدرسة، عن جعلها موضوع ذكرى، إذا ما تعثرتْ هنا أو هناكْ، أمكنَ لرجل في السبعين أن يتعلل بالزهايمرْ، داءٌ يهزمه الاحساسْ، الاحساسُ هو الاخرُ ذاكرة، هي لاتسردْ، بل ترسمُ، وفي وجه عبدالله حسنْ، اكثر منها في كلامه، الحكاياتُ تُقال، فلاتموتْ!!

مأسوفٌ عليه، في 1963/1/30 غادر المدرسة، وفي حوزته البرهانْ: " وإنّ إدارة المدرسة لتضطر آسفة لقبول استقالته من عمله في المدرسة "، مقتطفٌ من رد على كتاب استقالتهْ، في الرد أيضاً: " كان خلال الفترة التي قضاها في المدرسة مثالاً رائعاً للمدرس الكفء المخلص المواظب على عمله والمؤدي لواجباته بكل أمانة وإخلاص ".

لم تكنْ الاستقالة نهاية لتلك الفترة فحسبْ، لقد أنهتْ سنواتٍ من الحياة في مدينة عدنْ، حملها معهُ عبدالله حسن، وهو يتبعُ متعالياً بوصلة الثورة، في اتجاه الشمال، هناك قد يجد طريقه للدراسة العليا في الخارج، وعندما يعود سيكون اكثر نفعاً للجمهورية الوليدة، هكذا كان يحلم. إلى أن بلغ مدينة تعز، التقى هناك أول وزير للتربية والتعليم، قاسم غالبٌ، قبل سنوات، كان الوزير مدرساً في مدرسة بازرعة، وكان من بين طلابه عبدالله حسن،علاقة حميمة، وظفها الطرف القدوة في اقناع الحالم بالتضحية بالحلم، ولأجل عيونِ الوطنْ!!

مثّل عبدالله حسن، ما كان ليتردد، وافقَ الوزيرَ البقاءَ للتدريس، ودون أنْ يكون له الخيار، تم ارساله الى مدينة القاعدة. أما لماذا هي بالذات، فيقول: " كانت منطقة تجارية مهمة وربما هذا هوسبب الاهتمام بها! ".

من العائدات المالية للمدينة، تقرردفع راتب المدرس الشهري، 60 ريالا (فرنس)، على أنه، وفي مقابل بناء منزل للمدرس، على أنقاض معْلامة قديمة (خرَابة)، تم خصم مبلغ 10 ريالات من رواتبه الشهريةّ.

وظيفةُ المنزل لم تقتصرْعلى السكن، أصبحَ هوالمدرسة، أول مدرسة اخرجت للناس في المدينة، في ثلاث غرف يتلقى طلابُ الفصول الإبتدائية الستّة تعليمهم، أما المدرسُ والمدير والفراش، فواحدٌ: عبدالله حسنْ!!

هنا يتذكرْ: " كل صفين دراسيين في غرفة، وكنت أُقَسمْ السبورة الى قسمين، كل قسم لصف، فمثلا في قسم الصَف الثالث من السبورة تكون المادة رياضيات، بينما في قسم الصف الرابع من ذات السبورة تكون المادة لغة عربية، وعلى هذا النحو يتواصل تنقلي بين الصفوف الغرف"!!

مع ذلك، كان مستوى التحصيل عالياً، ولعلها مناسبةً للتذكرْ، يقولْ: " أتذكر أن علي الصراري، الذي هو الآن صحفي، أكيد تعرفه، كان من طلابي، وعندما أكمل صف سادس ابتدائي، أراد مواصلة الدراسة في تعز، هناك إستغربوا، لم يكونوا يتوقعون أن في القاعدة مدرسة، وأنها تُخرج هكذا طلابْ ".

لم يقتصرْ في ممارسته الدور، على عناصر الفعل التعليمي داخل غرف الدراسة، كانت منظومته أوسعَ من ذلك، فيها المكونات الضرورية جميعها اللازمة لحراك التعليم، والنتيجة: الشروع في بناء أول مدرسة حكومية في المدينة، مشهدٌ حراكيٌ أخرجَه عبدالله حسن، ابتداءً بإشهار الحاجة إلى مبنى مدرسي في أوساط المجتمع، وثم الاشراف على جمع التبرعات، مروراً بالمبادرة إلى فعل استباقي، أنقذ مجموع التبرعات، وهو(500)ريال، من احتمالات التآكل بمرور الزمن، إذ حمله إلى المسؤولين في إب، وأخيراً، عندما أسال ايقاف المقاول البناء في مراحله الأخيرة لعابَ التجار، فأرادوا تحويل المبنى الى سوق مركزي، سارع عبدالله حسن إلى تجفيف لعابهم، وأيضا إحراج المسؤولين، بوضع الجميع أمام الأمر الواقع ؛ إذْ انتقل مع طلابه من بيته إلى المبنى الجديد، ولايزال سقفه السماء..

في وصف ظروف الانتقال يقول: " حمَلتُ أنا والطلابُ الحصير، وفي الطريق الى المبنى الجديد، لاأزال أتذكر ذلك الكم الهائل من " الكنمْ" والقمل الذي تساقط من الحصير على الملابس والأجساد "، ويضيف: " شرعنا في الدراسة رغم عدم جاهزية المبنى، وسرعان ما بادر المسؤولون إلى إكمال مبنى المدرسة، وسميت "الثورة" "!!

أثقل حمل "الثورة" كاهل الرجل، فإلى دوره الكوكتيل، الذي استمر فيه يملأ الفراغ بالعادة، وليس بالقرار الرسمي، أضيفت مهمة جديدة: إصلاح سقف المبنى بعد هطول الأمطار!

وبقدوم المدرسين الأشقاء، من مصر والسودان، وجد نفسه متمترساً في خندق اللغة، يدفع عن الضاد جبروت الزايْ، وطغيان الهمزة أوالغين عن القافْ، وهما يمارسان قسراً على التلاميذ تشوهات النطق والكتابة.

عبدالله حسن اليوم وحيد، أعزل بلا سواتر، يخاف أن يسقط وهو يسير، هكذا قال، ومع ذلك، هو يسير، الوجهة يعرفها جيداً، في الصباح الباكر من كل يوم، ينتبذ مكاناً في أقاصي الوادي، وتحت ظل شجرة، يبدأ مطالعة الصحف..

ذاك الجانب الأهم في جدوله اليومي، بعد أن خلا من مواعيد الحصص الدراسية، ودقات الجرس المدرسي، وكراريس التعبير، قبل ستٍ سنوات من الآن،وفقاً لحساب الأزمنة والمواقيت، وتبعاً لحساب من نوع آخر؛ بعد عام الصدمة:

في العام 2000م، اختفى اسم عبدالله حسن من كشف المرتبات، أثناء المراجعة، اكتشف ماهو أسوأ، إذ لا وجود لملفه الوظيفي في الارشيف، بالمختصر المفيد: لا موظف بهذا الاسم وفي المقابل ثمة من كان ماضياً في إجراءات التوظيف عنه بالبدل، أفلح في استعادة وجوديته الوظيفية، لكن الثمن كان باهضا:عام كامل من اللاطمأنينة والترحال!!

كان فيما يشبه الغيبوبة، غيبوبة الصدمة، أفاق منها، ليجد نفسه على رصيف التقاعد. محكومة حياته ومجموع أسرته براتب شهري (22758ريالاً) أسأله: هل يكفيك؟، يجيب: " إسأل هزاع! "، ولمزيد من الإيضاح، يدس يده في جيب "الكوت"، فتخرج مثقلة بدفتر صغير" أبو جر "يشير إليه، وكمن يصعد بصخرة أعالي الجبل، يتصاعد صوته قبل أن يتهاوى، فتتلقفه العينان للكلام بالنيابة...

ويعود الصوت: " أنا أقتصد في مصروفاتي كثير: لا أخزن ولا أدخن، وحتى الصحف أشتريها لأصحاب من فلوسهم يقرأوها، وبعدين أأخذها منهم. ومع ذلك الراتب يذهب في تسديد نصف الديون، ونصفها يؤجل، وكذا من شهر إلى شهر ". يتوقف قليلاً قبل أن يواصل الكلام: " ما يقهرني اننا ما استطعتش اعلم ابني هشام في الجامعة، أمنيته يدرس آداب انجليزي، لكن قالوا معدلوا مايسمحش، إلا إذا دفعت مبلغ من المال، هذا اللي يقولوا موازي، وانا ما معيش!!"، ويضيف: " تخيل ان اللي علم في الجنوب والشمال،أكثر من 45 عام، مش قادر يعلم ابنه ".

يقول تخيل، ولامتسع في مخيلتي، تماماً كما لامتسع في مقاعد الجامعات لهشام، ولامتسع في الوطن لعبدالله حسن!!

● عبدالله حسن

yahyahayl@hotmail.com

بعد عام على اختطافهما

طفلان في غياهب المجهول

■ هلال الجمرة

مع غروب آخر أيام العام الماضي، لم يكن أحمد الغرباني ليتخيَّل ما يخبئه حلول العام الجديد 2007، من مفاجأة غير سارة لم تكن في الحسبان، فيوم عيد الأضحى الماضي حدثت المأساة، فبينما كان الناس يلهون ويمرحون مع أطفالهم، كان الغرباني يلف أرجاء مناخة بحثاً عن نجليه الوحيدين، وهو يكاد يصعق من هول الصدمة.

بعد أسبوعين سيدخل الطفلان (أمير الدين 7 سنوات، نور الدين 5 سنوات) عامهما الثاني، في غياهب الضياع.

في مساء كان ينذر بالشر، والسماء ملبدة بالغيوم، اختَفى الطفلان وأحدثا بغيابهما كارثة بالنسبة لأهلهما، فوهن قلب أمهما؛ فهي بين حين وآخر ترتاد المستشفى فيما دموعها لا تفارق خديها، أما والدهما فلا يهدأ له بال، و عندما تفوته مكالمة يضطرب حتى يعرف مصدرها وما كانت ستنبئ به، ولم تكل له قدم في البحث عنهما، فالرجل سافر قبل 4 أشهر إلى السعودية بغرض التحسس والتحري عن أخبار طفليه.

بعد أن أدّى الغرباني صلاة عيد الأضحى في صنعاء، قصد وأسرته منطقة مناخة- مديرية حراز، لزيارة أم زوجته، وعصر ذلك اليوم جلس وولداه في منزل أحد أصدقائهم حتى تمكنا في الساعة الـ5، من الحصول على إذن للذهاب إلى منزل جدتهما، وهو على بعد «خمسة بيوت»، فيما لم يتمكّنا من الوصول إلى أحضان والدتهما.

بعدئذٍ وصل الأب المنزل ينادي طفليه، غير أنه تفاجأ بعدم مجيئهم حتى ذلك الوقت، وفجأة علا الصياح، وتجمع الناس للبحث عن الطفلين.

أسرع الأب الخائف والناس خلفه للتحري في جميع الاماكن، وتحرك إلى إدارة الأمن

● الغرباني

لإبلاغهم بـ«إختفاء ابنيه»، فما وجد في الأمن سوى شخصين فقط «وما عملوا شيء»، قال أحمد متنهداً.

وفي عرض الشارع كان مجموعة الباحثين قد التقوا بأكرم عبدالوهاب الجوفي وسألهم: هل تبحثون عن طفلين؟ شارحا أوصافهم أجابوا نعم، فقال: «خرجوا من محل الألعاب واتجهوا خط قسم باعة». وهو الخط المعاكس لاتجاه المنزل و «تبعهم محمد المزنعي»، وفقاً لوالد المختطفين. المزنعي نفى الحدث موضحاً أن «أكرم» خصم له «أتى معنا للبحث عن الجوفي والذي لقيناه الساعة 2 ليلاً وهو سكران». بحسب الغرباني، الذي هؤلاء وأربعة آخرين بأنهم متورطون في القضية.

ويقول والد المختطفين: «إدارة أمن مديرية حراز وأمن محافظة صنعاء لم يحضروا المتهمين ويحققوا معهم، والذي مسكوه منهم أطلقوه بضمانة وما حققوا معه سَوا» أكد ذلك أمين حجر، عضو النيابة الجزائية بمحافظة صنعاء، في مذكرة تكميلية رفعها إلى النائب العام: «من خلال الإطلاع على الأوليات التي شابها القصور، وعدم التحري وجمع الاستدلالات من قبل مأموري الضبط القضائي». وذكرت أنه وجه أكثر من مرة بإعادة التحقيقات والتحري «ولكن دون جدوى ولم يتم موافاتنا أو اتخاذ أي اجراء من المطلوب استيفاءه».

والدة الطفلين تعاني حالياً من مرض في القلب أصيبت به جراء إختطاف «أمير الدين ونور الدين»، وتحسَّر والدهما: «ما به معي إلا هم ذكور و4 بنات»، وقلبه يكاد أن يتمزق حزناً عليهما.

ويتذكر أحمد اللحظات الجميلة مع أطفاله، وما كان يحمله أمير الدين من أحلام «كان يشتي يقع دكتور»، وهو لا يضاهى في ذكائه وذاكرته العجيبة، وفقاً لوالده.

ملت الصحف النشر عنهما ومل الأمن الحديث عن سيرتهما، غير أن والدهما لم يتوقف في تقصي حكايتهما؛ في نهاية أغسطس الماضي سافر إلى السعودية أملاً في لقائهما، ظل هناك لأكثر من شهر ونصف متنقلاً بين مدنها وأجهزتها الأمنية ومراكز إيواء الأطفال فيها، يتلمس وقع ولديه، أيضاً كان يوزع صورهما وأرسلها مع «العمانيين والاماراتيين وباقي دول الخليج مع حجّاج من هناك».

يمضي الغرباني ببطء شديد ويتطلع أمامه متسائلاً: «هل هذه قضية رأي عام والا قضية الغرباني؟» فخسارته ليست ضئيلة «خسرنا الأرض بـ2 مليون مع الزلط مع الجهّال (الطفلين) واحنا ندور العدالة والدفاع عن حقوق الانسان والحريات»، يعدد الغرباني ما فقده حتى الآن.

أحمد الغرباني، رجل من فئة البسطاء ذو أنفة وكبرياء، وبخطى حثيثة يواصل ما بدأه في عامه الماضي، ويشكو بلهجة عفوية: «لو كان عيالي من أولاد المسؤولين لقلبوا الدولة عاليها سافلها، أما احنا المساكين، احنب بروحك». مضيفاً: «لو كانوا إرهابيين إن قد لقوهم».

يبدو أنه لا يقصد سوى لفت نظر الدولة وإشعارها بقضيته التي تقر النيابة بوجود تراخ في إجراءات التحقيقات والتحريات «المفروض ان الدولة تتابع مش أنا، هذه قضية اختطاف، ورجعت اتلاحق لي انا والدولة».

لم ينس الغرباني (45 عاماً)، الذي يحمل وجهه تباشير بالخير، أن الجهات الأمنية اليمنية لم يعطونه عناوين الهاربين من المتهمين في السعودية: «غرمائي الآن ستة أشخاص أربعة في السعودية هاربين وأطالب بإيصالهم، واثنين هنا كان بعضهم محبوس وفكوه الأمن بضمانة تجارية»، سرد غرماءه مستنكراً تساهل الجهات الامنية، «لم تنفذ حتى أوامر البرلمان واللجنة المكلفة من يحيى الراعي».

حينئذ، لم يعد لدى الرجل، الذي خدم في الجيش 23 عاماً «والدولة ما خدمتنا بهذه القضية»، سوى أن قال «لا حول ولا قوة إلا بالله». ثم دعى عبر «النداء» جميع الخيرين والجهات الأمنية والقيادات ذات العلاقة إلى التعاون في البحث والتحري عن ابنيه، والأمن إلى إجراء تحقيقات صارمة مع المتهمين. وتساءل: «عاد شي أخس (أسوأ) من ما يشلوا أطفالك؟!».

● أمير الدين ونور الدين

جمعية المعاقين حركياً بتعز تشكو مكتب الصحة من عدم توظيف أعضائها

■ تعز - عبد الهادي ناجي علي

قالت جمعية المعاقين حركيا بتعز، في شكوى موجهة إلى محافظ تعز، الشيخ: صادق أمين أبو رأس، إن مكتب الصحة والسكان بمحافظة تعز رفض قبول توظيف 16 معاقا ومعاقة من حملة المؤهلات المختلفة الذين يستحقون التوظيف تطبيقا للقانون المحدد نسبة 5% من الوظائف الشاغرة في الجهاز الإداري للدولة للمعاقين. وحسب مذكرة مؤرخة بـ11/12/ 2007 مرفوعة إلى محافظ المحافظة، فإن مدير عام مكتب صحة تعز برر عدم قبوله توظيف 16معاقا من أصل 22، حيث تم قبول 6 منهم فقط، بعدم وجود مخرجات صحية من بينهم كون البقية يحملون مؤهلات غير صحية ولا تقترب من التخصص المطلوب للوظائف الصحية. وقالت الجمعية في مذكرتها إن هذا يعد مخالفة قانونية. مبدية استغرابها من تجاهل القانون الذي يعطي 5% للمعاقين بغض النظر عن التخصصات. في حين أفادت مذكرة مكتب الخدمة المدنية الموجهة إلى مدير عام الصحة، بأن عدد الدرجات المطلوب خصمها كحصة للمعاقين بواقع 5% تعني قبول 22 خريجا. مؤكدة أن المعاقين المسجلين بتخصصات: تجارة، شريعة، وعلوم حاسوب، موزعون بين مؤهلات الدبلوم والبكالوريوس، وأنه يتطلب خصم النسبة المحددة بواقع 5% من إجمالي الدرجات المعتمدة لمكتب الصحة للعام 2007 من جميع التخصصات وليس في التخصصات الصحية فقط.

وعلمت "النداء" أن عدد الوظائف المستحقة للمعاقين لهذا العام 2007 بلغت 47 درجة، وزعت على التربية والتأمينات والمعهد التقني، فيما تم قبول6 فقط من وظائف الصحة المستحقة لهم، من أصل 22 درجة.

جريح يطالب بإلزام الجناة بمواصلة علاجه

ناشد المواطن خالد الشريف الجهات الأمنية إلزام الجناة باستمرار معالجته؛ وأفاد أن عصابة مسلحة من 20 فرداً من سكان حارة المصلى بتعز، قاموا بالاعتداء عليه داخل محله مستخدمين الأسلحة، مما أدى إلى إصابته بعدة طلقات نارية أقعدته طريح السرير حتى الآن، مخلفا أطفالا وأسرة بلا عائل لهم إلا الله. وجه مناشدته إلى محافظ تعز ووزير الداخلية بإلزام الجناة بمواصلة علاجه حتى يتماثل للشفاء، حسب الاتفاق الذي التزموا به لدى المحكمين وبمصادقة عاقل الحارة أمين صالح بن صالح، والذي بدأوا يتنصلون منه. ولذلك فهو يرجو فقط إلزامهم بدفع تكاليف العلاج حتى يتماثل للشفاء ويقف على قدميه.

108 من المكفوفين يؤدون فريضة الحج

76 ألفاً عدد الكفيفات في اليمن، حسب إحصائية جمعية الأمان لرعاية الكفيفات.

يبدو الرقم كبيراً غير أن الأهم أن إعطاء الإهتمام بهذه الشريحة هو ما يجب أن يحتل أولويات الحكومة.

تبذل فاطمة العاقل رئيسة الجمعية، جهوداً مضنية من أجل إيجاد دعم وتوفير خدمات علمية وثقافية لشريحة الكفيفات، وتقف إلى جانبها أياد بيضاء تمديد المساعدة وتمسح بعض غبار الزمن الصعب.

مطلع الأسبوع الحالي، كانت جمعية الأمان لرعاية الكفيفات تستقبل سعادة السفير السعودي علي بن محمد الحمدان، الذي قدم شيكاً بمبلغ 45 ألف ريال سعودي كتبرع من الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

المبلغ الذي قدمه الأمير سلطان كان لتغطية تكاليف أداء مناسك الحج لهذا العام لـ108 من المكفوفين والمكفوفات في اليمن.

ومن جولة داخل جمعية الأمان كان حديث رئيسة الجمعية مثيراً للحزن: كيف يتعامل بعض أولياء الأمور مع الكفيفات.

كانت جمعية الأمان قد خصصت بعض الدعم للكفيفات وكان أولياء أمورهن يأتون لأخذ الدعم والذهاب لشراء القات، بينما تظل الكفيفة غير مستفيدة من هذه المساعدات الأمر الذي دفع الجمعية إلى اتخاذ قرار بعدم تسليم الدعم لأولياء الأمور واقتصار تسليمه للكفيفات المستفيدات.

تظل معاناة الكفيفات متعددة بالطبع، لكن الشعور الذي يتبادر إلى الأذهان ساعة الإقتراب منهن، يبعث على التحدي والقوة الممزوجة بإبداع خلاق يتدفق من خلف عيون مبصرة.

وقالت فاطمة العاقل رئيسة الجمعية إن الدعم السعودي ليس بجديد على شريحة المكفوفين، إذ يضاف هذا إلى سجل قديم حافل بالمبادرات الكريمة.

في حين قال السفير الحمدان إن هذا الدعم يضاف إلى أعمال سمو الأمير سلطا الخيرة والإنسانية وبخاصة تجاه هذه الفئة التي فقدت نعمة البصر. وأضاف: «أن هذه الشريحة تملك القوة والابداع والتصميم على العمل والإنجاز».

ترفع جمعية الأمان لرعاية الكفيفات شعار «أساس بنائنا.. طوبة بأيدكم» لتنطلق في برنامجها الهادف: مشروع التدخل المبكر لأسر المعاقين، مشروع مركز الارشاد الأسري، ومشروع وحدة ضعاف البصر، ومشروع العيادة الطبية، ومشروع دمج المكفوفين في المجتمع. وتقول فاطمة العاقل إن أكثر المحافظات فيها كفيفات هي محافظة الحديدة وعزت الفقر كسبب مهم جعل العديد من الأسر غير قادرة على علاج أبنائها. الأمر الذي يضاعف المرض ويودي إلي فقدان البصر نهائياً في بعض الحالات.

وتشير فاطمة العاقل إلى أن الجمعية تعمل دائماً من أجل استخراج كل مواهبة وإبداع داخل كل كفيفة «لنصل بها إلى أعلى قمة في سلم المجد والعطاء».

رقم واحد يتسبب بقطع راتب جندي

■ لحج - عبدالرب علي

يحمل أحمد سالم الوحيشي رقماً عسكرياً خماسياً 42917 منذ العام 1974 حين التحق بالوحدة العسكرية المشرفة على مدارس البدو الرحل في منطقة كرش بمحافظة لحج.

لكن الرقم الذي كان مصدر إثبات انتمائه للمؤسسة العسكرية وبه يتسلم راتبه ومستحقاته وأصبح بعد حرب 94 وسيلة لحرمانه من كل شيء.

اذ لم يعد الوحشي بموجب رقمه الخماسي جندياً في سجلات وزارة الدفاع، أوكشوفات الراتب لوحدته العسكرية التي كان يعمل بها.

ففي بداية التسعينيات شكلت لجان من وزارة الدفاع وتم استبدال الارقام الخماسية بآخر سداسية.

حينها كان الوحشي قابعاً في السجن على خلفية قضية أسرية. وعقب خروجه من السجن عام 94، كانت اللجنة قد شدت رحالها إلى العاصمة وقيل له أن يلحق بها. وظل يتابع في صنعاء، ويقدم الوحشي المعلومات والبيانات للمختص في اللجنة ليقدم له ماهو ضروري من بيانات تثبت انتسابه للقوات المسلحة. لكنه في النهاية يتفاجئ بأن هذه اللجنة لأصحاب الأرقام السداسية.

ومن لجنة إلى أخرى والوحشي يتابع لإعطائه رقماً جديد بموجبه يتسلم راتبه الموقوف لكن دون جدوى.

وتحول الوحشي 55 عاماً، وهو أب لخمسة أولاد بعد أن عجز من إطلاق راتبه حطاب ليوفر منها جزء من دخل يكفيه في معيشته.

● الوحيشي

ضرير يناشد النائب العام الافراج عن ابنه السجين

يناشد المقدم يحيى محمد شرف الدين، النائب العام الإفراج عن نجله عبدالقادر، المحتجز في السجن المركزي بصنعاء منذ ستة أشهر.

عبدالقادر شرف الدين كان قد اقتيد، في 7 يوليو الماضي، من مكان خدمته في المنطقة الخامسة، بتهمة حيازة وبيع مفرقعات بدون ترخيص من الجهة المختصة، وفقاً لقرار الاتهام المقدم من النيابة الجزائية المتخصصة.

فالجندي، الذي التحق بالأمن عام 2004، لم يكن سيء النية، بيد أنه أراد تلبية طلب والده: «قبل سنتين، عندما حرق البيت بالغاز قال لي ابي اتصرف فيهن لا يعلمين لنا نثرة في البيت»، حسب محضر جمع الاستدلالات والتحريات، فوالده يمتلكها منذ كان «يخدم في البقع». حينها، حمل عبدالقادر «القنابل الثلاث» للتخلص منها، بعد أن طلب منه زميله «أن يبعهن له وعبدالقادر مش داري أن أخا زميله هذا من أصحاب الحوثي وبعد سنتين طلع متهم»، قال محمد، الأخ الأصغر للسجين.

خلال الاسبوعين الماضيين، أراد المقدم يحيى شرف الدين، والد المتهم، مقابلة النائب العام أكثر من مرة، إلا أن محاولاته باءت بالفشل، بسبب عدم تواجد الأخير في كل مرة.

ويقول يحيى، الذي أصيب بالعمى في البقع عام 2001: «عبدالقادر هو من يعولنا وهو جندي في الأمن ويعمل على خدمة الدولة»، مشيرا إلى أن ابنه السجين، كان ضمن الحملة التي ألقت القبض على «جماعة من حق الحوثي قبل القبض عليه باسبوع».

الأخ الأصغر لعبدالقادر قدم أمس الأول، إلى مكتب «النداء»، بغرض طلب مناشدة، إلى النائب العام، للإفراج عن أخيه السجين، ذيلت بتوقيع والده المناضل، وحمل توقيعات 83 شخصاً من أهالي حي الصادق، الذي يقطنه الشاب الذي لم يبلغ عقده الثالث، يشهدون له بحسن السيرة والسلوك، وأنه يستحق الرعاية والاهتمام، وصادق على بصماتهم، عاقل حارتهم.

● عبدالقادر شرف الدين

حين تتحول المطالبة بتحقيق العدالة إلى تهمة بالمناطقية

■ معاذ منصر

إن ما يجري تناوله حول قضية مقتل الشيخ عبد السلام حمود القيسي، والموقف الذي يتبناه أهله وذووه، أولياء الدم، وأبناء تعز، يحتاج إلى إجلاء الحقيقة بموضوعية. فالمتهمين بارتكاب جريمة القتل هم أفراد طقم من رجال الشرطة، وليست مؤسسة الشرطة ممثلة بالأمن المركزي التي ينتسب المتهمون إليها. فكل مواطن شريف يثمن ما تقوم به هذه الوحدة من حفظ للأمن والاستقرار في ربوع اليمن، وما تشهده من تطور في أدائها وأداء أفرادها المنضبطين في مواقع الشرف والواجب.

فالأمن المركزي ليس له خصومة مع أحد، وليس متهما بمقتل الشيخ عبد السلام القيسي. وما حدث هو عملية اغتيال للشيخ، وجرم ارتكب من قبل جنود كانوا خارج النطاق المكاني المكلفين بتأدية واجبهم فيه. ولم يكن الشيخ عبد السلام مطلوبا من أي جهة أمنية أو رسمية، وليس طرفا في قضية ما، بل كان هو ونجله ومرافقوه عزلا وعابري سبيل كغيرهم من المواطنين الذين كانوا في سباق مع موعد أذان المغرب كي يتسنى لهم تناول طعام الفطور في منازلهم.

ولكي يكون المعلقون على ما ينشر من أخبار منصفين في تعليقاتهم، وأمناء في مواقفهم من أجل تحقيق العدالة، ودعم سلطة القانون بما يحمي الدماء ويصون الأعراض لكل المواطنين، بمعيار الدستور الذي ينص على أن المواطنين اليمنيين سواسية في الحقوق والواجبات أمام القانون، فإن ما يطالب به أولياء دم الشيخ الشهيد عبد السلام القيسي هو إقامة شرع الله وتطبيق القانون بما يخدم الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي. ولعل لجوءهم إلى القضاء لا يمنعهم من التعبير عن مطالبهم بالطرق السلمية المكفولة في الدستور والقوانين النافذة.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، ينبغي تأكيد أن أفراد الطقم لم يكونوا مكلفين بأي مهمة ترقى إلى مستوى الواجب المناط بقوات الأمن المركزي، ولم تصدر لهم أي أوامر من قيادتهم لتعقب أو ملاحقة الشيخ عبد السلام القيسي أو القبض عليه، وليس لما حدث أي صلة بحملة التفتيش ضد السلاح، خاصة وأن الشيخ القيسي كان قد ترك سلاحه منذ الأيام الأولى لبدء الحملة امتثالا للإجراءات الرسمية وتطبيقا للقانون.

وهذه حقائق توصلت إليها النيابة التي حققت في الحادثة، وبعد أن أجرت كافة التحريات

● القيسي

والتحقيقات واستمعت إلى اعترافات أفراد الطقم المتهمين، والشهود الذين شهدوا واقعة القتل ويزيد عددهم على 13 شاهدا، تقدمت بقرار الاتهام إلى المحكمة، والذي تضمن اتهام أفراد الطقم الثمانية بتهمة "التمالؤ" والتي يؤكد فقهاء القانون أن عقوبتها أقسى من عقوبة "الحرابة"، أي أن الأفراد الثمانية بحسب شهادة الشهود أمام المحكمة، أطلقوا النار من أسلحتهم على سيارة الشيخ عبد السلام القيسي، بل إن البعض منهم أطلق النار على جسد الشهيد القيسي وهو يعلم أنه قد فارق الحياة برصاصات سابقة.

إن هؤلاء الجنود ومعهم قائد الطقم ومساعده أقدموا على ارتكاب جريمة قتل مشهودة وبصورة جماعية بدون أوامر أو مصوغ شرعي، وخارج نطاق المهمة المكلفين بها. وكان من الأحرى أن تكون قيادتهم أكثر صرامة معهم، كونهم خالفوا القانون والواجب المناط بهم، وتحولوا إلى جماعة قاتلة لمواطن أعزل بريء غير مطلوب من أي جهة رسمية، وينبغي على قيادة الأمن المركزي أن تحاكمهم لمخالفتهم التعليمات والإخلال بالواجب، وأن يعاقبوا على هذا الخطأ الجسيم الذي أساءوا به إلى وحدتهم التي تحمل رسالة نبيلة ويؤدي رجالها المغاوير واجبا وطنيا مقدسا في كل موقع ونقطة.

ووفقا لنصوص القانون التي يؤكد عليها العديد من المحامين والقضاة وخبراء القانون، فإن الحكم الذي كان متوقعا صدوره من محكمة البدايات هو أن يقضي بإعدام جميع المتهمين الثمانية. ولا يجد الكثير من المتابعين والمطلعين على تفاصيل القضية مبررا لتنويع العقوبات، لا سيما ما يتصل بقائد الطقم ومساعده، باعتبار أن أفراد الطقم يتصرفون بأوامر منه، كما شهد الشهود أنهم شاهدوه وقد ترجل من الطقم، وكان يطلق النار من مسدسه باتجاه سيارة الشيخ القيسي.

ومن منطلق الحرص على سلطة القانون وواجب الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي، ينبغي أن ينظر إلى قضية مقتل الشيخ القيسي برؤية وطنية مسؤولة تتجاوز الحدود الضيقة المناطقية والقبلية والجهوية وغيرها، وأن تعالج وفقا لشرع الله وللقانون العادل، وأن لا يسمح لأي مزايدات أو مكايدات أو تأثير على سير العدالة.

وإذا كان أولياء الدم أو من يناصرهم من أهلهم وذويهم لا يخفون استياءهم من الحكم الابتدائي، وعدم قناعتهم به، فإن من حقهم متابعة إيصال رأيهم وموقفهم وحجتهم ومطالبهم إلى السلطات القضائية والرسمية المعنية، بكل السبل والطرق السلمية والمشروعة المتاحة، ما دام ذلك لا يخل بالأمن ولا يؤثر على سير العدالة بل يسعى من أجل تحقيقها والحيلولة دون التأثير عليها من أي جهة.

فالدولة العادلة هي التي تطبق القانون لتعاقب المفسد والمخل بالأمن والسلم الاجتماعي مهما كانت صفته، وهي التي تقتص للمواطن مهما كانت صفته ومرتبته الاجتماعية وغيرها من أي معتدٍ عليه، ولا سيما إذا كان هذا المواطن أو ذاك معتدًى عليه من رجال أمن غير مكلفين بمهمة رسمية، ومخالفين لتعليمات قادتهم، وارتكبوا جريمة قتل مشهودة.

إن الأمن والاستقرار لا يتحقق بالشعارات والالتفاف على القانون، ولا بهدر دماء الأبرياء من المواطنين، ولا بمبدأ "إذا سرق فينا القوي تركناه، وإذا سرق فينا الضعيف أقمنا عليه الحد"، بل بالعدل والمساواة، وإنصاف الضعيف من القوي، والمواطن من المسؤول أو رجل الشرطة أو غيرهما، وبحماية المواطن، وحماية دم الجنود المكلفين حين يتعرضون للخطر وهم في مواقع أداء الواجب، لأن انتسابهم إلى الجندية لا يعني منحهم الحصانة من أي عقوبة جزاء أي جرم يقترفونه خارج نطاق الواجب.

وأعتقد أن أبناء الشهيد ومع أبناء شرعب وكل من يؤازرهم في هذه القضية، ينشدون الحق والعدل والعدالة، ومعاقبة كل من تثبت إدانته، بالعقوبة المنصوص عليها شرعا وقانونا، وليس أكثر من ذلك أو أبعد، ولم يفقدوا الأمل في القضاء وفي شخص الرئيس علي عبد الله صالح الذي أولى هذه القضية اهتماما خاصا، وأصدر توجيهاته منذ الوهلة الأولى بمتابعة الجناة وتقديمهم للعدالة، مشددا على أن تأخذ العادلة مجراها الصحيح، ولذا فإن أي محاولة للتأثير على العدالة في قضية كهذه ينبغي على أصحابها -إن وجدوا- الكف عن ذلك. والله المستعان على كل كلام غير مسؤول وغير منصف يردده مغرضون مفسدون مشوهون للحقيقة، ومشوشرون لا هم لهم سوى تأجيج الفتن.

عائلة الصلاحي تطالب بقاتل ابنها

ناشدت عائلة الجندي مطيع الصلاحي محافظ تعز وإدارة الأمن فيها بإلقاء القبض على المتهم بقتل نجلها الذي كان يؤدي واجبه في جهاز الأمن.

وقالت العائلة إنها تستغرب تجاهل الأجهزة الأمنية والقضاء لحادثة مقتل إبنها مع أنه لم يكن طرفاً في حادثة مقتل الشيخ حمود القيس على يد أفراد من قوات الأمن المركزي.

وكان غاضبون من أبناء منطقة القيسي قد هاجموا مركزاً للشرطة في مديرية شرعب ما أدى إلى مقتل الصلاحي، وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً بإعدام ثلاثة من أفراد الامن المركزي على ذمة حادثة مقتل الشيخ القيسي وإدانة آخرين بالسجن، إلا أن النيابة والمحكمة لم تتعرضا لحادثة مقتل الجندي الصلاحي.

«رؤية» طلاب الإعلام تثير سخط دكاترة الجامعة

بعد يومين، من صدور العدد الرابع من صحيفة «رؤية» الصادرة عن مجموعة من طلاب كلية الاعلام بجامعة صنعاء، شكلت لجنة للتحقيق مع صادق أمين رئيس التحرير، وشذى الحرازي نائب رئيس التحرير.

وبحسب صادق وشذى، فإن اللجنة التي مثلا أمامها، الإثنين الماضي، لم تحقق معهما، وأخبرتهما أن عمادة كلية الإعلام طلبت من اللجنة التحقيق دون معرفة الحيثيات، واكتفت اللجنة بإشعار صادق وشذى بأنهما سيستدعيان في وقت آخر.

وكانت هيئة تحرير «رؤية»، تلقت هجوماً شديداً من قبل نائب عميد الكلية اثناء محاضرته.

جؤالة جامعة صنعاء رفعت شكوى الاحد الماضي -من 4 أوراق- حصلت «النداء» على نسخة منها- إلى عميد الكلية ضد هيئة تحرير الصحيفة، بعد أن كانت اللجنة تشكلت، وجّه العميد في أسفلها: «تعرض على اللجنة المشكلة» وذيّل توقيعه فيها.

وطالبت الشكوى بسرعة تشكيل لجنة تحقيق من كليتي الاعلام والشريعة والقانون، والاحتفاظ في حقهم في إبداء آرائهم حول

● صادق أمين

● شذى الحرازي

الشكوى، محذرين برفع القضية إلى رئاسة الجامعة إذا لم تلبَّ مطالبهم.

كما انتقد العديد من طلاب الكلية العمادة ورئاسة الجامعة في إتخاذها مثل هذا الإجراء، الذي يصورها بشكل غير لائق، مستنكرين إنتقاد الجامعة للصحيفة بعد كشفها عن بؤر الفساد في الجامع، بدلاً من انتقاد المتورطين وإحالتهم إلى التحقيق.

رؤية كشفت في تحقيقاتها عن خفايا مدفونة داخل الجامعة وأثارت بعض عناوينها حفيظة إدارة الجامعة مثل: «سكن طالبات جامعة صنعاء.. مسكون بالقطط والأمراض، ثالوث يشكو منه سكن الطلاب الجامعي، اساتذة جامعيون وطالبات تعديات لفظية.. غزل أكاديمي.. خفايا أكبر»، وغيرها من العناوين والموضوعات التي نشرت في عددها الرابع.

وبرغم تصدر خبر الدراسات العليا أعلا الترويسة بالصفحة الأولى، الذي أظهر دفاعاً عن خروقات الكلية، التي سبق لـ«النداء» الكشف عنها في عدد سابق، إلا أن ذلك لم يشفع لهيئة تحريرها جرأة الطرح لقضايا طالما أراد مسؤولو الجامعة إبقاءها في الظل.

وعلمت «النداء» من مصادر مطلعة، أن عميد الإعلام تلقى اتصالاً هاتفياً بسرعة تشكيل اللجنة للتحقيق مع هيئة تحرير «رؤية» مع هذا يشاع داخل الكلية أن أساتذة قسم الصحافة «يموتون غيظاً لعدم استطاعتهم إصدار صحيفة «الإعلامي» الصادرة عن القسم، بهذا الإبداع والتميز»، فبدلاً من أن يشيد القسم ويشجع العمل الطلابي، الذي أذهل الكثير من الجمهور، وقف محايداً وكأنه ليس سوى متفرج.

امرأة تطالب الرئيس بإنصافها من المستشار الأمني لمحافظ إب

رفعت صفية أحمد الشعراني، وهي من أبناء محافظة إب، مناشدة عاجلة إلى رئيس الجمهورية، تطالبه فيها بإنصافها من العقيد علي العهلة، المستشار الأمني لمحافظ إب، الذي طردها من منزلها واستولى عليه.

وقالت في مناشدتها إن الرجل الأمني سعى إلى الحصول على قرارات وأحكام تمنحه شرعية التملك، بعد أن امتنع عن الإمتثال لأوامر القضاء على مدى سبع سنوات، مشيرة إلى أن التهديدات، والإعتداءات التي يمارسها بحقها وحق زوجها وأولادهما لم تعد تحتمل.

ونادت رئيس الجمهورية -عبر «النداء»- بتساؤل: «أيحدث هذا في بلدكم وتحت سلطانكم؟! وهل يترك المغتصبون دون دولة تردعهم وتحمي حقوق وحرمات المظلومين!».

آملة أن ترى الجواب، لا أن تسمعه.

اثيوبي مسجون في أبين يطالب النائب العام بالإفراج عنه

طالب منكر حلفهم سوهاتو (أثيوبي الجنسية) المسجون في سجن زنجبار المركزي بمحافظة أبين منذ 9 سنوات، النائب العام بالإفراج عنه حسب توجيهات اللجنة الرئاسية التي زارت السجن في شهر شعبان الماضي.

وحسب نائب مدير السجن، فإن اللجنة التي زارت السجن والمكونة من الجهات المختصة وبحضور نائب مدير أمن أبين ورئيس نيابة المحافظة والوكيل، أوصت عند التقائها سوهاتو بأن يكتفي بالمدة التي قضاها في السجن والتي قاربت 9 سنوات.

يذكر أن سوهاتو أشهر إسلامه عام 2000، وغير اسمه إلى «محمد حلفهم» حسب ما جاء في شهادة إشهار إسلامه الصادرة عن مكتب الاوقاف والارشاد بأبين.

وكان «حلفهم» قد حكم عليه عام 99 بالسجن 15 سنة بسبب قضية الاتجار بالمخدرات.

مدير تربية الضالع يوقف الزوقري عن العمل!

الضالع - شفيع العبد

تعرض الناشط أحمد بن أحمد الزوقري لإجراءات تعسفية من قبل مدير عام مكتب التربية والتعليم بمحافظة الضالع تمثلت في توجيه مذكرة إلى مدراء ادارات التربية والتعليم بمديريات المحافظة تلزمهم بعدم التعامل مع المذكور، الذي يشغل منصب مدير إدارة الوسائل التعليمية بمكتب المحافظة كونه قد تم إيقافه عن العمل.

كما وجه مدير التربية والتعليم توجيهات لاحقة لأمين الصندوق قضت بتوقيف راتب المذكور وألا يتم إطلاقه إلا من قبله.

وتأتي هذه الإجراءات التعسفية على خلفية نشاط الزوقري ومشاركته الفاعلة في الحراك الذي تشهده مختلف المحافظات الجنوبية.

وفي تصريح لـ«النداء» قال الزوقري: «ليست المرة الأولى التي أتعرض فيها لمثل هذا الظلم، فقد سبق وأن اعتبروا فترة اعتقالي في سجن البحث الجنائي بعدن على خلفية مشاركتي في اعتصام الثاني من سبتمبر، اعتبروها فترة غياب عن العمل وتم الخصم من راتبي»، وأضاف: «لقد صدر أمر توقيف راتبي مؤخراً في نفس اليوم الذي كنت فيه في محكمة صيرة الابتدائية أواجه تهمة تكدير السلم الاهلي والتي برأتني منها المحكمة. إلا أنني فوجئت بتصرفات مدير التربية والتي آخرها شطبي من حافظة الدوام».

وناشد الزوقري وزير التربية والتعليم التدخل لوقف ممارسات مدير التربية والتي يحاول من خلالها «قمعنا وإثناءنا» عن حقنا في النضال السلمي للتعبير عن الظلم المفروض علينا.

130 معلماً في شبوة يشكون عدم صرف رواتبهم

شبوة - ش.ع.

مازال 130 معلماً بمحافظة شبوة بدون رواتب منذُ توظيفهم بمكتب التربية والتعليم في المحافظة العام الماضي.

وترجع بعض المصادر أسباب التأخير في الصرف إلى محاولات خصم نسبة من مبالغ المعلمين ومستحقاتهم تحت مبرر أتعاب للمراجعين.. علماً بأن كشوفات الرواتب قد تم إعدادها... والتعزيز المالي موجود لدى البنك.

الجدير بالذكر أن المعلمين الـ130 من خريجي كلية النفط والمعادن بالمحافظة وقد تم توظفيهم على حساب وزارة التربية والتعليم بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية في عام 2003.

وقد تساءل عدد من المعلمين عن اسباب تأخير توظيفهم، وكذا عن مصير مستحقاتهم المالية منذُ 2003. وحتى 2006.

بسبب المؤسسة العامة للطرق والجسور في شبوة

مواطنون يعانون من أمراض الجهاز التنفسي

يعاني سكان قرى آل خليفة (خمر، القرى، والعطف) في مديرية عتق بمحافظة شبوة من الأضرار الناجمة عن عمل «الكسارة وخلاطة الاسفلت» التابعة للمؤسسة العامة للطرق والجسور بالمحافظة.. وذلك بما تنفثه من أدخنة وغبار.. تسببت في انتشار امراض الجهاز التنفسي عند السكان وبالذات الأطفال والشيوخ.

تجدر الإشارة إلى أن «الكسارة» والتي انشئت قبل ثمانية عشر يوماً تتوسط القرى الثلاث ولا يفصل بينها وبين أقرب منزل مسافة مائة متر.

مواطنون ذكروا لـ«النداء» انهم تقدموا باكثر من شكوى للسلطة المحلية بالمحافظة طالبوا من خلالها بنقل «الكسارة» من وسط المساكن إلى منطقة بعيدة، دون أن تجد شكاواهم أي تجاوب.

مبادرة الرئيس.. إنفراد بالرأي وإقصاء للآخر

عبدالباري طاهر

دعا الاخ الرئيس علي عبدالله صالح إلى اجتماع المجلسين: الشورى والنواب/ الغرفتين. وهما غرفتان «لا تندهي مافي حدا».

فهما مفرغتان من أي مضمون حي وحقيقي، فالنواب والشورى، وهما تسميتان متناوبتان ومترادفتان منذ تأسيس المجلس التشريعي في المحمية عدن عام 1947. وأول انتخابات له عام 55 وكانت الثانية في 58. واللافت أن انتخابات هذا المجلس والدعوة إليه، كانتا السبب في تفجر الأزمة في عدن، كما مثلت بداية الانقسام والتمايز بين الحركة الوطنية الحديثة والقوى التقليدية.

أما في الشمال فكانت دعوة الأحرار، وبالاخص النعمان ومعه الزبيري والقاضي عبدالرحمن الارياني ومحمد علي عثمان وآخرون كثيرون، إلى تأسيس مجلس شورى غير مرحب به في مجتمع مسلح ويخوض قتالاً جمهورياً ملكياً في أكثر من أربعين جبهة، كالتعبير السائد حينها.

أردت بهذا المهاد الاشارة إلى أن شرعية القوة مزاج عام في الشمال والجنوب، وإن كان رفض الانتخابات في عدن لم يكن سببه رفض الحياة النيابية أو الديمقراطية، فقد كانت المدينة تعيش تعددية حزبية وسياسية نتأسى بها اليوم، وإنما كان الرفض والاحتجاجات الواسعة ضدها لحرمانها أبناء المحميات وأبناء الشمال من المشاركة، وحصرها في مواطنة «مخلقة عدن"، حسب الادارة البريطانية. وكان رفض القيادة الثورية بعد السادس والعشرين من سبتمبر في الشمال هو الوضع الثوري داخل الشمال وتأثير التجربة القومية وبالاخص في مصر يوليو 52.

معروف أن مجلس الشعب الاعلى في الجنوب في السبعينيات كان شكلياً من الألف إلى الياء، وكان صورة من صور هيمنة التنظيم السياسي منفرداً على الحياة السياسية برمتها.

أما في الشمال ففي ظل «من تحزب خان»، شعار العقيد القذافي، فإن سيطرة القوى التقليدية وتحديداً القبائلية، ظلت هي المهيمنة مع مشاركة هامشية وجد محدودة للاسلام السياسي وقوميين ومستقلين. وكانت شوراه حتى اليوم أقرب للشورى الاسلامية غير الملزمة في رأي غالبية فقهاء السُّنة منها إلى شيء آخر.

مجلسا الشورى والنواب مؤسستان كاريكاتوريتان كبقية مؤسسات الحكم. فهما لاعلاقة لهما بالرقابة أو التشريع. فالنواب (البرلمان) لا يستطيع المساءلة الحقيقية للوزراء، كما أنه أبعد ما يكون عن سحب الثقة منها.

صحيح أن داخل هاتين «المؤسستين» التشريعيتين رجال لهم خبرة ومقدرة طيبة ولكن «ما تفعل المرأة المدبرة في البيت العطل». وجعله عاطلاً باطلاً ارادة حاكمة لاراد لها.

فماذا تعني دعوة «الغرفتين الفارغتين»؟!. إن التوقعات الراعبة هي إعلان حالة الطوارئ، وهو توقع مرجوح في بلد يعيش الطوارئ منذ أماد متطاولة.

وخطورة إعلان الطوارئ لوحدثت -لا سمح الله- ستكون موجهة بالأساس ضد احتجاجات الجنوب، وستكون امتداداً لحرب 94، التي لم تتوقف وإن اتخذت صوراً واشكالاً عديدة ومتنوعة.

اما التوقع الثاني والراجح فهو طرح المبادرة الرئاسية في تعديل الدستور، والحكم المحلي. والفاجع أن الضحية في اليمن دائماً الدستور. فالحكم لـ«بندق العدال» أو «ثور الهجر» فكان الدستور هو الضحية للتكفير عن الخطيئة أو استجلاب رضى الآلهة.

اللجوء إلى المجلسين لتبني المبادرة، وهي مضمونة سلفاً، ولن يحدث حولها أي معارضة في ظل هيمنة «حزب الحاكم»!.

ما يؤرق أن المبادرة الرئاسية الآتية من أعلى تستهين بالاحتجاجات المتصاعدة في عموم اليمن، وبالأخص في الجنوب. الذي لم يبرأ من جراحات حرب 94. وهي قطعاً ليست مع المعارضة السياسية «الدائخة»، وإنما مع المجتمع اليمني الذي فقد الثقة بالسلطة، وأصبح لا يرى فيها إلا أداة قمع ونهب.

المبادرة تؤكد أن السلطة غائبة حد القطيعة عن معاناة الناس والمشاكل الحقيقية لهم. تمثل المبادرة «الانفراد» بالحكم والإنفراد بصنع المشاكل وإرادة التفرد بحلها أيضاً. فلم يعد الحكم يكتفي بصنع الكوارث، وإنما يصر أيضاً على منع الناس وحرمانهم من حق المشاركة في المعالجة أو الإطفاء.

نحن إزاء سلطة لا تتقن إلا الغلبة، ولا تنزل إلاّ على حكمها، والضحية المستمرة والمتكررة بالدستور هي التعبير المكثف عن الاستهانة بالعقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها. فالتشريع والدستور والسياسة برمتها لا تغني عن القوة شيئاً، وحدة 22مايو 90، ليست وحدة لأنها تمت بعقد اجتماعي «الدستور»، وبتوافق سياسي كمصالحة وطنية بين الشمال، والجنوب. وتحديداً بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. ومن هنا يؤرخ الحكم للوحدة المهورة بالدم أو المعمدة به في 94/7/7.

شرعية القوة لا تحمى إلا بالقوة. وما الدستور إلا ضحية لعبة تكتيكية لا تعني الكثير. وقضية الحكم تسير في نفس اتجاه رفض شركات الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ورفض التوافق والتحاور والنزول عند إرادة مجتمع محتج وغاضب.

لقد استمرأ الحكم التفرد بالسلطة: بدأ بإقصاء الحليف الاشتراكي بحرب إجرامية. ثم استبعد حلفاءه في الحرب: التيارات الجهادية ثم الاصلاح. ثم استغنى عن خدمات حلفائه من غير المنطقة ليصل الأمر إلى التصدع داخل الأسرة ذاتها.

ضلال الحكم الذي لاشفاء منه أو هداية له، هو الاعتقاد بأنه حزب الأغلبية، في حين يعرف الحاكم أكثر من غيره طرائف صناعة هذه الاغلبية.

مبادرة الرئيس انفراد بالرأي، وإقصاء للآخر، ورفض مبطن للحوار، وقفز على قضية الجنوب، وسير في طريق «لنا الصدر دون العالمين أو القبر». موافقة المجلسين عليها تحصيل حاصل!. وحتى لو طرح خيار الطوارئ فلن يعترض أحد. ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه.

وأخطر ما في الأمر أنَّ الحكم لم يعد يعي أو يدرك أنه في وادٍ والاغلبية «المزعومة» في وادٍ آخر.

تذكرني التعديلات المكرورة للدستور بقصة «قس» وعد عبده العجوز بالعتق إذا أكل رعيته الديك الرومي المقدم اليهم في أعياد السيد المسيح. ولمعرفة الرعية ببخل القس لم تمتد أيديهم إلى الديك. أمر القس عبده بإعادة الديك إلى الثلاجة. في العام الثاني أمره باستخراجه وتسخينه وتقديمه إليهم. فلم تمتد أيديهم إليه، فأمره بإعادته. وفي العام الثالث عندما أمره بتقديمه انفجر العبد باكيا، قال له القس قد وعدتك بالعتق إذا أكل الضيوف الديك ولكنهم لم يأكلوه، فلماذا تبكي؟! رد العبد: «لا أطلب عتقي، ولكني ارجوك إعتق الديك!!». فمن يعتق ديكنا الذبيح: الدستور؟!

كما ذكرني تهديد الاستاذ محمد عبدالله اليدومي بالحرب دفاعاً عن الوحدة، بتصريح صدام حسين بالحرب ضد الاتحاد السوفيتي إذا غزا السعودية، ولكنه في العام نفسه قام بغزو الكويت، وتهديد أمن السعودية. ولعل مقارنة بين تصريح اليدومي وتصريح مسؤول الاصلاح في حضرموت (محسن باصرة) حول الوحدة، يكشف عمق الخلل في رؤية أحزابنا للأوضاع لا تقبل الشطط أو الخفة.

في القضية الجنوبية.. يجوز ترتيب كهذا

إبراهيم حسين محمد

الأمر المؤكد أن حرب صيف 94، أفرزت استحقاقات لا علاقة لها «بإعادة توحيد اليمن». منتصر، مهزوم، غالب مغلوب في الإطار السياسي، هكذا كان الأمر. وهو أمر مفهوم، ليس بجديد على تاريخ الدويلات الإسلامية (المتأسلمة)، تاريخ تكوينه الفتك بالآخر والتنكيل بالخصوم.. منذ تلك اللحظة لم يقدم (الإسلام) حلاً لمصفوفة من المشاكل والتعقيدات التي برزت في حياة الناس.

ظل الأمر متوقفاً عند إشكالية فروض الوضوء، ونجاسة دم البعوض...

عودة لما حدث في اليمن، بعد حرب 94: تسيد المنتصر (الشمال)، وأصبح المهزوم (الجنوب)، ذليلاً لا منكسراً... «الجنوب» هنا ليس الحزب الاشتراكي الذي خرج أو أخرج باقتدار من اللعبة، لأن قيادته كانت غير مدركة لقواعد اللعبة، وتمكن «التفكير القبلي» من هزيمة نخبة الماركسيين والمتمركسين... «الجنوب» هنا إجمالي القاطنين في الرقعة الجغرافية الممتدة من عدن إلى المهرة.. هؤلاء تحولت حرب 94 إلى قدر مرعب من المعاناة في حياتهم اليومية. عرفوا أصنافاً من السلوك الذي لم يعهدوه في حياتهم منذ (صانونة الهواء) مروراً بطوابير «الروتي»، وإنتهاءً بمسيرة الحصول على «علبة الدانو»... لكنهم لم يعرفوا هذا الكم من الإذلال والتجويع والرعب.

اليوم يصبح قدر أبناء الجنوب، وهم خليط من العدني، اليافعي، الحضرمي، الأغبري، العبسي، العنسي، الرداعي، والضالعي، أنهم في الصفوف الأولى لمعاناة ما أنزل الله بها من سلطان.

سكان الجنوب وليس الجنوبيون، اليوم بحاجة إلى قدر من المواساة، وتقبيل الجبين وربما الركب، لما لحق بهم من ظلم جراء «معركة» غير عادلة انتصر فيها «الشمال» القبيلي على «الجنوب المدني» في تلك الحرب اختلطت أوراق كثيرة، قاتلت «الزمرة» ضد الطغمة، اصطف قياديو جيش عدن أبين وتنظيمات القاعدة، ضد الخصم اللدود، الأشتراكي.

اليوم يظل الحديث عن انفصال الجنوب عن الشمال، أمراً غير ممكن التحقيق بظروف محلية، إقليمية ودولية، ويظل الحديث عن «حكومات» محلية تضليلاً لا جدوى منه... لكنه أمر غير مستحيل مستقبلاً.

الانتخابات البرلمانية قادمة السنة المقبلة سيكون مفيداً إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث تكون دوائر المحافظات الجنوبية مساوية لدوائر المحافظات الشمالية، بمعنى أن يكون التمثيل البرلماني مناصفةً بين شمال اليمن وجنوبه.... أمر كهذا يمكن أن يجنب اليمن مشاريع الكونفدرالية، والفيدرالية، وإمارة حضرموت، وجمهورية تعز، ودويلة صعدة... إلخ.

اليمن قادمة على مستقبل «يجهل لاعبوه الأساسيون اليوم ملامحه»، ولربما يكون هؤلاء في الصفوف الخلفية، لحظة تقسيم اليمن.

سيناريوهات انتخابية

أبوبكر عبدالله

الاتهامات والتصريحات النارية الأخيرة لقيادات المؤتمر وأحزاب المشترك في شأن الحوار السياسي وتعديل الدستور وقانون الانتخابات، كانت أشبه بأسلحة دمار شامل لمبدأ التسوية والتوافق في القضايا محل الخلاف، بل يمكن القول إنها وضعت آخر مسمار في نعش الحوار السياسي العالق منذ أشهر في مربع التفاهمات.

منذ أكثر من عام ومع استئناف الأحزاب في الحكم والمعارضة حواراتها والمشهد السياسي في البلد مشطور إلى نصفين. لكن الحال انتقل إلى مرحلة شديدة التعقيد غداة الإعلان عن دعوة الرئيس صالح مجلسي النواب والشورى إلى عقد اجتماع مشترك، بعد إجازة عيد الأضحى، للنظر في مشاريع تعديل الدستور وقانون الانتخابات، في خطوة مؤتمرية ذكية لم تكتف بتجاوز العواصف الحاصلة بل ونقلت الصراع الانتخابي إلى مرحلة تكسير العظام واستعراض العضلات أمام طرف أثار القلق في فعالياته الشعبية الاحتجاجية في المحافظات.

هذا الأمر أكدته تصريحات أمين عام المؤتمر، عبد القادر باجمال، الذي أكد استكمال 90 في المائة من مشروع تعديل قانون الانتخابات من دون أن يتضمن توصيات بعثة الإتحاد الأوروبي بشأن نزاهة الانتخابات، إلى إعلانه استعداد المؤتمر "للحوار مع الأحزاب الممثلة في البرلمان للتوافق حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قائمة مجلس القضاء الأعلى المقدمة للبرلمان"، ليترك بذلك سؤالا كبيرا: ما الذي يمكن أن يفعله الحوار بعد كل هذا؟

ربما يتفق البعض معي على أن هذه التطورات بقدر ما أوصلت مشروع الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك إلى طريق مسدود، فقد حددت المعالم المحتملة لسيناريوهات المعترك الانتخابي القادم.

والخطوة القادمة بلا شك سيلعبها البرلمان الذي يسيطر المؤتمر على غالبية مقاعده، ومعه مجلس الشورى المعين، في اجتماعهما المرتقب لإقرار تعديلات الدستور وقانون الانتخابات، والتي ستمكنه من إدارة العملية الانتخابية عبر لجنة ذات لون واحد، فيما سيكون الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور مؤشر اختبار لقياس مناطق القوة والضعف لديه قبيل الولوج في معترك انتخابات مجلس الأمة (النواب والشورى).

تاليا سيكون المؤتمر قد تجاوز مربع الضغوط الداخلية والخارجية وحسم كل مشكلاته السياسية استنادا على شرعية "الأمة" التي سيجسدها عمليا بقرارات الاجتماع المشترك ونتائج الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور.

وبتشكيل لجنة الانتخابات -التي حمّلتها المعارضة سابقا مسؤولية فساد العملية الانتخابية- من القضاة، وفق التوجهات المعلنة، فالمرجح أن المعارضة لن تخرج بأية حصيلة تذكر فيما يخص القضايا الأساسية حول النظام الانتخابي وتصحيح سجلات الناخبين، وستجد نفسها مرة أخرى أمام الخيارات القديمة نفسها: إما المشاركة الهزيلة في قوام اللجان الانتخابية، وإما المقاطعة التي ستكون بلا شك آخر طلقة توجهها إلى قلب قاعدتها الانتخابية.

باعتقادي لم يعد هناك مجال لدى المعارضة للحديث عن التسوية عبر مشروعها لتعديل القانون الانتخابي الذي طرحته على استحياء مؤخرا؛ فذلك كان يمكن تحقيقه قبل الوصول إلى "الفراغ" بشأن لجنة الانتخابات، إذ كان يمكنها إحراز مكاسب ولو قليلة حيال المعادلة الانتخابية.

ما يخشاه الكثيرون أن تعاود القوى السياسية طريقتها في تجاوز خلافاتها السياسية العصية، بأسلوب الصفقات والتسويات الفوقية؛ لأن ذلك سيقدم دليلا لليمنيين وللعالم على ضعف وهشاشة التجربة اليمنية وعدم قدرتها على التطور والصمود أمام العواصف.

لا يا «وعاظ السلاطين» الدين ليس في خدمة السلطان

أبوبكر السقاف

كانت البداية في الجَنَد، الأرض التي ارتبطت في ذاكراتنا ببداية حكم الدولة الاسلامية في هذه الديار، فعكر خطيب السلطان صفو العيد بتكفير الجنوبيين وظل سادراً في غي التحريض على القتل والاستباحة التي لا تعرف حدوداً لها إلا نزوات السلطان. ذكرنا خطيب الجند بتبادل الأدوار الذي قام بإخراجه وتمثيله الرئيس و«ذو الوجه الكئيب» عندما قام الأول خطيباً، وتفقد الثاني المعسكرات في إطار الإعداد لحرب القبيلة على الوطن المنشود في العام 1994.

أن يكون الشيباني واحداً من و«عاظ السلاطين» أمر لا يثير الاستغراب؛ فهو لا يغضب لوطنه الصغير وربع أهله ومنطقته، ويقدم ولاءه المنفلت ثمناً لرضا السلطة/ السلطان، كما أن مؤتمر الزنداني في تشرين الثاني للتملي والتفكير في «فتنة» الجنوب أيضاً أمر متوقع؛ فالرجل كان ولا يزال سادراً في طريق «شيخ الذباحين» الراحل الزرقاوي، رغم أنه منذ جريمة 2001/9/11، تحدث كثيراً عن الوسط والوسطية اللذين عاداهما بجهادية سلفية منذ ستينيات القرن الماضي، ولكنه أدرك أن هز الوسط ليس أمراً هيناً بعد أن أصبح في صراط سياسي شديد الوطأة، كأنما يصعد في السماء بين مساومات السلطان المحلي ومحارب الارهاب لصالح أمريكا الراعية والجامعة وبين السلطان الأمريكي المجنون الرئيس بوش -المسدس.

كل هذه البهلوانيات التكفيرية المتعطشة لدماء الجنوبيين تخرج من جيب السلطان والاسلام السياسي المتحالف معه منذ سبعينيات القرن الماضي عبر مسيرة شائكة ودموية من القتل والارهاب والاغتيال وتسخير قيم الدين السامية بأكثر الطرق فجاجة؛ وحتى تناسب أجواء اليوم يسندها السلطان بتسعير نار الثارات في الجنوب، فـ«فرق تسد» بسلاح أثير على سلطان ومحبي الاستعمار الداخلي أيضاً.

لا يوجد أي شك عند من يراقب أحوال هذي البلاد في أن هذا الحلف غير المقدس كان ولا يزال في مقدمة أسباب تدمير كل إمكانات بناء دولة حديثة، أي دولة لمواطنيها، فالاسلام السياسي والذهنية القبيلية يلتقيان عند مفهوم الراعي والرعية، وإلا ما كان شيخ الاصلاح القبيلي وشيخ التكفير الاصلاحي من لوازم السياسة اليمنية قبل الوحدة وبعدها، و في هذا السياق الجنوب دائماً غنيمة؛ ومبدأ الغنيمة هو محرك السياسة والأخلاق والتدين، في اتساق وتناغم يظلل تاريخ الدولة العربية الاسلامية حتى يوم الناس هذا.

لقد استغرب أبناء الجنوب خطبة الجمعة في عدن، ثم ما نشر في «الأيام» عن «حوار» الرئيس مع العلماء من عدن وحضرموت. كان تناول الخطيب لتاريخ الشطرين قبل الوحدة ناقصاً، وإيجازاً مخلاً إلى درجة تجعله غير منصف، بل ومنحازاً إلى جانب السلطان، فليس الجنوبيون وحدهم من كانوا يخافون السفر إلى الشمال. بل الشماليون أيضاً كانوا يسافرون إلى الجنوب عبر جيبوتي وبتحايل معقد. كما أن الجنوبيين الذين يصلون إلى جنة المأوى في الشمال كانوا يساموا الخسف من الأمن الوطني لفترة طويلة حتى يتم تدجينهم وبعد ابتزاز مالي وسياسي طويل، إن استلم بطاقة شخصية تكون مختومة «جنوبي يقيم في صنعاء». نذكر كل جنوبي بما ذكره الشاعر محمود درويش بأنه يحمل بطاقة «فلسطيني يقيم في إسرائيل». كما أن الجوازات التي حملها الجنوبيون تحمل الحرف «ج» إلى جانب الرقم، ولدي جواز سفر يحمل هذا الحرف الجليل. كما أن السجلات الرسمية للجنوبيين مستقلة عن نظيراتها المخصصة للشماليين. وحكايات السجن والاستجواب الذي يستمر أسابيع طويلة، وكتابة تاريخ حياة الوافد الجنوبي غير مرة، والتدقيق في قوائم أفراد أسرته وأصدقائه وزملاء دراسته، كان مكملاً للرشاوى/ الإتاوات التي لا تكاد تتوقف في كل مناسبة. ليست ظروف الحرب الباردة وحدها في أساس هذه المعاملة، بل الحكم العسكري الأمني والعصبية القبيلية التي يشرب من كأسها الجنوبيون منذ 94/7/7، هو أس الأسس وموطن الداء الوبيل في جهاز يجمع بين ما دون الدولة وما قبل الدولة في اتساق يصبغه بتضافر لا مفارقة فيه تاريخ القبيلة ونظام موجود في القرن الواحد والعشرين.

أما الأمن والأمان اللذان تحدث عنهما خطيب الجمعة في عدن، وعلماء عدن وحضرموت فإنهما كذبة منبر، إلا إذا كانوا جميعاً لا يسمعون أزيز الرصاص في ساحة الحرية وردفان والهاشمي والمكلا وحوطة لحج.

أيها الاخوة، إتقوا الله. أهلكم يقتلون في الساحات العامة والشوارع وهم عزل، ويوصمون بأقبح الصفات، وأنتم تباركون ذلك باسم وحدة غير قائمة اغتالها النظام منذ 94/7/7، فأصبحت وحدة مغدورة، يمكن أن نقول إنها اغتالت كل الوحدات القادمة. كان عليكم إما أن تمارسوا التفكير في السياسة باتزان ومهنية واقتدار، أو أن تمارسوا الوعظ بالحسنى وتقديمه للجميع: للسلطان وجنده وحزبه وأركان حربه والمعارضة، وأبناء الجنوب كافة الذين خرجوا بعد صمت وصبر طويلين، لو طالا أكثر من ذلك لشك المؤرخون في آدميتهم وألحقوهم بالبهائم، أو بالحجر الذي تمنى أن يكونه أحد شعرائنا القدامى؛ بعد أن تعذر طيب العيش عليه في جحيم الدولة الأموية.

ألم تفطنوا بأن السلطان يريدكم وقوداً لنار حربه ضداً على أهلكم في الجنوب. فبعد توظيف تاريخ الثأر القبلي الآثم، أراد الاستفادة القصوى من الدين أولاً ومن كونكم من أبناء الجنوب، لتشهدوا في محكمته ولصالح مظالمه التي اعترف بها، وإن لم يعترف مكابراً بوجود قضية جنوبية، مع أنها ملء الأفق والأسماع والأبصار وتغذ السير نحو حرية طال انتظارها وكرامة كادت تحتضر ولو لم يسعفها الشجعان والشجاعات من أهل الجنوب.

وبعيداً عن الغوص في تاريخ الجنوب العربي الدامي والمعقد، الذي يعني تاريخيا كل أصقاع وأركان هذا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية في مقابل الشمال العربي، أذكركم بأن أحد أئمة الدولة القاسمية* جعل جنوب الشمال والجنوب الذي تنتمون إليه أرضاً خراجية (مفتوحة) وهذا يعني أنهم ليسوا مسلمين وإلا لكانت أرضهم عشورية، مثل سائر بلاد المسلمين.

أذكركم بهذا لأن لب ذهنية النظام القائم، حتى بعد زوال الدولة الزيدية المذهبية بعد انقلاب سبتمبر62. فالجهة الجغرافية نفسها، وقبائلها نفسها وممثلوهما في الجيش والإدارة ومجال المال الذي استولوا عليه دون أن يساهموا في إنتاجه، أي «وثوباً إلى الدولة» (ابن خلدون) وبوساطة الدولة. وتحت هذا الشعار شن علي عبدالله صالح، والأحمر (الأب) شفاه الله وعافاه، حرب التكفير والتخوين في العام 1994. إن الصورة المعاصرة لنظام الخراج القديم هي النهب الذي طال كل شيئ: الزرع على الأرض والنفط في باطنها والبحر والموقع، وحتى التاريخ أصبح ملحقاً بدولة السلطة القبيلية التي تكتبه بأثر رجعي، وهي تنظم في الأيام القليلة القادمة ندوة لكتابته يشرف عليها -ولا تستغربوا- التوجيه المعنوي بالجيش؛ فنحن أبعد ما نكون عن الدولة المدنية: ضالتنا وضالة إخواننا الباكستانيين ومن في حكمهم. إن المخلب المزدوج للقبيلة/ الجيش ينهك جسد وروح الناس في هذه الجمهورية القبيلية، التي أعدت منذ سنوات مراسم توريثكم لـ«يزيد» القادم. أيها الاخوة الأعزاء: كان الامام الغزالي ينفر من مجالسة الحكام ويوصي بعدم الدعاء لهم بطول العمر؛ حتى لا يكون مشاركاً في ظلمهم الذي يمارسونه إذا ما امتد بهم العمر. هذه قمة لا أظنكم تقدرون على ارتقائها. وأيسر منها التزام صمت الحكمة، فهو أقرب إلى الدين، الذي يتوحد به الجهاد الأفضل، الذي علمنا النبي العربي (صلى الله عليه وسلم) إنه الجهر بكلمة الحق في وجه سلطان جائر.

2007/11/24

* هو المتوكل إسماعيل بن القاسم 1087-هـ 1676.

ردا على محمد ناجي أحمد:

الغناء في تعز والرقص في عدن

أحمد أمين المساوى
ahmadameen2@yahoo.com

بداية من خلال متابعة كتابات الأستاذ محمد ناجي يتضح بأنه قارئ فاحص للوقائع والأحداث التاريخية فنجد أن مقالاته التي تناقلتها الصحافة الإلكترونية والورقية حجزت صدارة المتناول التاريخي السياسي، كما أن ما تعقبها من حركات جهوية تطرق الأستاذ لماضيها، تدقيقا وتمحيصاً يؤكد أن الطرح التاريخي لمحمد ناجي سياسي ممنهج بامتياز، إذ نجده يبرز حقائق أغفلتها أغراض المؤرخين وكانت تلك الحوادث عوامل إخفاق أو نجاح ولورود الحقائق مطلسمة، كما ساقها المؤرخون

كان إمكانية تكرار إخفاقات مثيلاتها مستقبلاً أمر مؤكد وعليه يتجلى الدافع الذي دفع بن ناجي لفك طلاسم التجارب والغور بأسرارها ولتزامن قراءاته في "تعز والحكم الذاتي"، "الهويات المتخيلة" "مذكرات جمهورية5نوفمبر" مع الحراك الجاري في جنوب الوطن. يظهر الأستاذ محمد ناجي كمن يغني في تعز والمراد الرقص في عدن على طريقة "إياك أعني فأسمعي يا جاره"

فيقدم تجربة تعز في مواجهة طمس الهوية والتحكم بإدارتها، وكيف أجهضت السلطات العليا أدوات الممانعة الذاتية التي كانت بالأمس قائمة على قدم وساق، مستعرضا تجربة مؤتمر "العماقي" وحركة 1922م التي قادها الشيخ الشجاع حمود بن عبدالرب سنان وساندة السياسي الشيخ عبدالوهاب أحمد نعمان، ومعهم جمع من أعيان إب وتعز والذين اتفقوا على الفتك برموز السلطة الجهوية العليا والتي بدأت تهدد سلطاتهم والاستقلال بحكم ذاتي، أو في أدنى حد مفاوضة الإمام على مكانة محددة لا تطولها السلطات العليا. إلا أن تنازع الطموح وقصر الهمة لدى الأعيان في اليمن الأسفل آنذاك، شتت شملهم وفرقت موقفهم ومن ثبت منهم أحبطته السلطات العليا التي تميزت آنذاك بغطاء ثقافي ديني ومالي، بخلاف المناهضين الذي لم تتضح لهم راية وإطار يوحدهم إن كتب لهم النجاح ما يدفع للتصور بأن الأمر كان محاولة للردع من الاستخفاف بسلطاتهم الذاتية في الحكم المحلي لقبائلهم وإلا لما أطلعوا السيد أحمد الباشا وهم يعلمون بزيديته ومتوكلية نسبه.

كما أن الطموح الذي عرف به الشيخ حمود عبدالرب سنان قد دفعه لذاك على أمل منعة رجاله وثقته بإمكانية سيطرته على اليمن الأسفل، وهو الأرجح، حيث كان قد أوفد معظم قبائله إلى تعز وجهزهم لأداء مهمة قتل الأمير وجنوده وهو ما أفشل في اللحظات الأخيرة.

وقد كان محمد ناجي أحمد موفق في اعتباره الهويات نتاج خيال

كان حقيقياً أو خرافياً كما أنه بدا منصف في تقييمه للتصرفات دون تحديد موقف من السلطات الموجهة لها بالنظر إليها كسلوكيات تُقيم لذاتها صدرت من رئيس أو إمام على السواء؛ وعليه فخروج الشيخ هو ذاك أكان على إمام أو رئيس أو ملك

ما يجعل من قراءاته الواقعية الجادة بناء معرفي تراكمي يمكن البناء عليه وتجنب إعاقات الماضي للتحول الإيجابي. لا كما أعتبرها حسين الأحمر أنها وقائع تعزز من قيمة زائدة تؤكد حاجة السلطان لأدواته خفضاً ورفعا في تذكيره بزوال دولة الأمام يحيى حميد الدين. ولهذا فالذي يستحق المتابعة والبحث ومحاولة تجنب انحراف المسار كالسابق هو حراك مطلع الألفية الثانية في اليمن والمتمثل:

بعودة تحسس الهويات عقب يأس من حلم التسعينات بالمواطنة المتساوية ؛ بعثتها في إب مقتل السجين صلاح الرعوي وفي تعز مقتل الشيخ القيسي

وكانت قبلها قد تشكلت هوية جنوبية مدنية وقبلية مثلت حالة أرقي وأكثر وعياً تمثلت بمطالب حقوقية للمتقاعدين والمبعدين والعاطلين ومطالب سياسية متعلقة بالمواطنة وتقاسم الثروة والسلطة، وسبقت الجميع هوية عتيدة في صعدة تدافع بكل قوتها القتالية عن خياراتها الدينية ومعتقداتها ما أدى للعديد من الضحايا

وشكلت قبائل الضحايا مؤتمرات لرعاية أسرهم، ومؤتمر خمر المتعدد الأغراض ليس ببعيد، وإن دل ذلك على عدم استيعاب القبائل على المهام والمسؤوليات في سياق الدولة الحديثة فعمل الجمعيات أضحي بالمفاهيم الحديثة متخلف حلت التأمينات بديلا أكثر ضمانا وأفضل أداء

ولكل الظواهر التي تجلت يمنيا مطلع الألفية ندعو الأستاذ محمد ناجي أحمد لإخراج كوامنه ومعارفه الباطنة في دراسة تلك الظواهر الشعبية المتجاوزة لأحزابها وهو ما لحظه طاووس اليمن المهندس حيدر العطاس والذي يأسف المتابع الحريص إبعاده وأمثاله عن وطنهم!

ختاماً مذكرات الشيخ عبدالله الأحمر وتناول بن ناجي تدعو لتقدير عفوية الطرفين فالشيخ عبدالله بعفوية سرد الوقائع كما تمت. ونقد سرده بن ناجي بعفوية دون محاولة توظيف لصالح فريق سياسي أو اجتماعي أو مناطقي باستثناء حمية متوقعة وثورة وعي على ما سرده الشيخ من انتصارات حققها فريقه ضد قوى اليسار وكذا الغلبة على من أسماهم الشيخ بالغوغاء وهو ما يحسب للشيخ بحكايته الواقع كما كان يراه دون رتوش أو فلسفة، كما نجد في المذكرات يورد الشيخ عبدالله رسالة من الديوان الملكي الإمامي

التابع لمحمد البدر،

وذلك بحسب ما ورد فيها بشعبان1388هـ الذي سيوافق 1968م، بمعنى أنه كان هناك تواصل عقب قيام الثورة عبر حلقة بين الشيخ والأئمة رمزت إليه الرسالة بالفضولي ما يرجح أن موقف الشيخ مع الثورة كان نسبياً، مكنه ذلك من الحفاظ على شعرة معاوية بين سلطات الماضي والحاضر. وهنا يتجلى سر الجانب السياسي في الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والذي جعل أداءه محل اهتمام الفرقاء، وجعل لأدائه اعتدالاً مقبولاً تجاه من اعتبرهم حكاماً؛ ولكل ما سبق من المؤكد أن لمذكرات الشيخ بقية ولكنها محفوظة لأمد بعد حين.

هل العودُ أحمد؟

عبدالله علي مكارم
Makarem555@yahoo.com

بعد سنين من "نضال الفنادق" اتجهت المعارضة في الخارج إلى "نضال الفضائيات": تصريح هنا ومقابلة صحفية هناك، جعلت الحاكم مرتعد الفرائص.

إن القارئ لدعوة الرئيس في ذكرى الاستقلال بعدن، تلك الدعوة التي أطلقها لعودة كافة عناصر المعارضة في الخارج إلى الوطن لممارسة نشاطهم السياسي في الداخل، تظهر بجلاء ضعف الحاكم في تشخيص مصلحة النظام؛ ذلك أن موجة الاحتجاجات في الداخل ليست بسبب معارضة الخارج، وهو أمر لا يدركه الحاكم إطلاقاً، وكأنه أراد أن يختزل جميع هموم الشعب في عودة المعارضة، متناسياً مصفوفة من منغصات العيش التي تجعل من الحياة في الوطن ضرباً من المستحيل.

وأهم هذه المنغصات هي غلاء الأسعار وعدم ثبات سعر أي سلعة من المواد الاستهلاكية الأساسية وجعلها رهينة لطغمة تتحكم فيها كيفما شاءت. ثم غياب سلطة الدولة في بعض المربعات القبلية والعشائرية. الأمر الذي أفضى إلى غياب مبدأ المواطنة المتساوية، وانتشار قوى التخلف الرجعية، وكذلك تبخر الشريحة المتوسطة بسبب سياسات الإفقار المتوالية على البلاد، بحيث انعدمت هذه الشريحة ولم يبق إلا فقرٌ مدقع أو غنى فاحش. وأيضاً تعامل البعض من المسؤولين تجاه المال العام باعتباره إقطاعيات ورثوها أباً عن جد، دونما رقيب أو حسيب... إلخ.

وإن إصرار النظام على التعلق بمن ثبت إصابتهم بداء "العنوسة السياسية" واستقطابهم من الخارج، يؤكد بلا شك عنوسة النظام وأنه لا يزال يدير البلاد بعقلية 1978، ونحن في عهد الطفرة الثالثة من النفط؛ الأمر الذي يستوجب عليه أن يرحل عن الحكم، وأن يدرك أن عودة المعارضة إلى الوطن لن يكون، عوداً أحمدَ، إلاّ إذا كان النظام يتحرّى العنوسة والتأبيد، ولا يخشى البتة من ثورة جديدة، ثورة هي محصلة طبيعية من الداخل المطحون، ثورة الجياع القادمة لا محالة.

محمد صالح الحدي قائد المقاومة الشعبية في المناطق الوسطى لـ«النداء»:

استدعاني علي ناصر محمد من موسكو وأمرني مماز حا بشن الحرب على صنعاء

العميد محمد صالح الحدي، من مواليد 1948
- أحد الجنود الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وكان أحد قادة كتائب المقاومة الشعبية التي شكلت للدفاع عن الثورة إبان حصار السبعين يوما على صنعاء.
- نزح مع عدد من الضباط إلى عدن عقب أحداث أغسطس التي ترتب عليها تسريح وإبعاد مجموعة من ضباط القوات المسلحة.
- ترشح للكلية العسكرية والسياسية لمناهضة اليابان في جمهورية الصين الشعبية 71 - 1972.
- احد القادة المؤسسين لمنظمة المقاومين الثوريين التي تولت مقاومة السلطة في المناطق الوسطى فيما عرف حينها بحركة التخريب.
- كان الحدي المفاوض الرئيس باسم المقاومة والجبهة الوطنية مع الرؤساء إبراهيم الحمدي وأحمد الغشمي وأخيرا علي عبدا لله صالح.

هو الان ضمن المتقاعدين، أحيل للتقاعد عام 2002م. ويقول إنه يقضي وقته في الصلح بين الناس وتلمس همومهم لانه يعتبر ذلك واجب، إضافة إلى أنه ما يزال يتواصل مع رفاقه القدامى وإن كان يعتبر الجميع رفاقه حتى الذين اختلف معهم في الماضي ؛ ويكثر من حث الناس على التوحد وتجاوز أخطاء الماضي وصراعاته ويقول: لا يجوز أن نظل أنا وأنت مختلفين لأن جدتي اختلفت مع جدتك في سنة الجراد !!
«النداء» التقته في منزله في قرية "معزبة الحدي" بمديرية الرضمة محافظة إب.
وكانت هذه الحصيلة:

● الحدي يلقي كلمة في قرية الصوفة منتصف 82

■ حوار: فؤاد مسعد ضيف الله - هاني الشوذبي

■ لنبدأ من أحداث أغسطس،ما تذكر منها؟
– كنا ضمن كتائب المقاومة الشعبية التي تم تشكيلها لدعم القوات المسلحة والأمن لفك حصار السبعين يوما عن العاصمة صنعاء (نهاية 1967)، وحدثت خلافات حول صفقة الأسلحة القادمة إلى اليمن وفوجئنا بقصف مقر قيادة المقاومة الشعبية، في الوقت الذي أوكلت إلينا مهمة التصدي للقوات الملكية التي بدأت تزحف إلى البيضاء. ألحقنا بهم عددا من الهزائم غير أن قواتنا تعرضت بعدها لحصار من قبل السلطة في صنعاء نتيجة الخلافات التي نشبت داخل الصف الجمهوري، كما تم اعتقال علي مثنى جبران وعدد من المحسوبين على عبد الرقيب عبد الوهاب، وترتب على ذلك اضطرارنا مع بعض الضباط إلى النزوح إلى عدن.

■ من أبرز من نزح معكم؟
– كان معنا محمد ناصر العنسي وعلي عبدا لله السلال وآخرون.

■ بوصفك احد مؤسسي منظمة المقاومين لماذا المقاومة؟ ومتى بدأت؟
– بعد أحداث أغسطس بدأت السلطة بإرسال حملات عسكرية إلى المناطق الوسطى بهدف تصفية العناصر المحسوبة على المقاومة الشعبية. ومنها حملة عام 69 19التي قامت بضرب قرية بيت الحيدري، وحملة عام 70م التي حاولت الوصول إلى قرية الظاهرة (شرق دمت) حيث يوجد كثير من عناصر المقاومة الشعبية إلا أنها توقفت في مدينة دمت وكان ذلك بهدف التخلص من العناصر الموالية للجبهة القومية الحاكمة في الجنوب. تمهيدا للحرب الشطرية؛ وفي هذه الحملة قتل رفيقانا المرقب والظاهري؛ وعندما اشتكى أقاربهم للسلطة زجوا بهم في السجن، ومن هنا تحديدا بدأ تفكيرنا في المقاومة.

■ من كان معكم في هذا التوجه؟
– الشيخ طاهر ناجي الظاهري وصالح أحمد الظاهري وحسين الهمزة وعبد اللطيف الهمزة وعلي عباد الحصيني. وقد طلعنا من عدن عام 71 واتفقنا على إسقاط منطقة دمت من يد السلطة. كان معنا إلى جانب من ذكرت: احمد علي الشفيري وحميد الحيدري وجبران الحيدري ومسعد العداشي وعلي الصيفي وعيلة وصالح برقوق وعلي محمد الظاهري ومحمد أحمد محسن الظاهري وأحمد مسعد الحقب وعبدالله القاضي ومحمد الحيدري وصالح قائد الكهالي. تم إسقاط المنطقة وقمنا بسحب المدافع والرشاشات إلى قرية الظاهرة.
أرسلت السلطة حملة بقيادة اللواء حسين الكبسي وهو من خيار القادة السبتمبريين وتم التفاوض معه وأفضى الحوار إلى حلول سلمية.
في اواخر العام 71 تم ترشيحي من قبل الجبهة القومية للدراسة في الكلية العسكرية لمناهضة اليابان في جمهورية الصين الشعبية. عدت منتصف العام 1972م وأثناء غيابي في الصين نزلت حملة للانتقام من الظاهرة وآل عمر في عزلة الحبيشية (مديرية دمت) واستشهد فيها الضابط صالح أحمد الظاهري والشيخ طاهر ناجي الظاهري الذي عاد حينها من جبن وسلم نفسه مع آخرين، واخذوهم ليتم إعدامهم في صنعاء. وفيها قال أحد المناضلين:
"يا ابن اليمن من نومك اصحى عهد الطمع ولى وقد راح ثورة كوادرها من الريف يقودها عامل وفلاح".
وبعد عودتنا تم تشكيل منظمة "المقاومين الثوريين" الذي تولى أمانتها العامة الدكتور حسين الهمزة الذي كانت تربطنا به علاقة متينة من خلال عملنا المشترك في حل القضايا الناشبة في المنطقة، وتشكلت لجنة عامة برئاسة الأمين العام وتضم: احمد علي السلامي، عبد اللطيف الهمزة، أحمد السيد.

■ من هو احمد السيد؟
– احد رفاقنا المؤسسين وهو من منطقة يريم، زار ارتيريا اواخر السبعينيات ومنها توجه إلى السودان، وفي اثيوبيا تمت تصفيته من قبل السلطة اثناء خلافنا معها.

■ وماذا عن قيادة منظمتكم؟
– كانت للمنظمة قيادة مركزية مكونة من محمد صالح الحدي وعلي العواضي وأحمد عباد شريف وعبدالله أحمد مجيديع.

■ كيف كان يتم اختيار القيادة؟
– بالانتخابات.

■ هل حدث تغيير في العناصر القيادية أم أنها ظلت محتفظة بمناصبها؟
– **حدث تغيير. بعد الدكتور حسين الهمزة تولى الأمانة العامة المناضل المعروف أحمد علي السلامي، وكذلك فيما يتعلق باللجان القيادية.**

■ وجود عناصر معكم من خارج المنطقة هل يعني أن المنظمة كان لها وجود في تلك المناطق؟
– **بالطبع. المنظمة توسعت وأصبح تواجدها يشمل معظم المحافظات.**

■ هل نفذتم عمليات تستهدف القوات الحكومية؟
– **كان اكثر ما نركز عليه مقاومة الظلم الذي حاولت السلطة إلحاقه بنا كأثر من آثار أحداث اغسطس. وحين ارادت السلطة أن تشن الحرب الشطرية فكرت مرة اخرى بالتخلص منا كوننا من الموالين لحكومة الجنوب، وهذا ما جعلنا نفكر جديا بالمقاومة.**

■ وماذا عن عمليات الاغتيال التي اتهمتم فيها؟
– **اغتيال من؟**

■ محمد علي عثمان مثلا؟
– **هذه العملية لم يثبت أن لنا أي علاقة بها، لا من قريب ولا من بعيد.**

■ بالنسبة لمنظمتكم هل كانت تشمل مثقفين وشرائح جتماعية اخرى أم أنها اقتصرت على العسكريين؟
– **شملت مختلف الشرائح، كان تواجد الضباط لافتاً، وذلك لا يعني عدم وجود آخرين في إطارها.**

■ هل كان لديكم مشروع سياسي أم أن جعبتكم لم تكن تحوي إلا العمل المسلح؟
– (مبتسما) أيش، يعني قراح فقط؟ **كان لدينا مشروع سياسي يتمثل في تطبيق العدالة والمواطنة المتساوية للجميع دون تمييز، وما انخراطنا في المقاومة إلا للدفاع عن أنفسنا من الظلم الذي لحق بنا.**

■ حدثنا عن علاقتكم بقيادة الشطر الجنوبي؟
– **كان يوجد تنسيق وبشكل دائم.**

■ من كان يتولى الاشراف عليكم؟
– **قبل ان تتوحد الفصائل كان التواصل يتم مع محسن ناجي العقلة مدير شؤون الوحدة، عبدالقوي عبدالله – قائد القوات الشعبية.**

■ وهل كنتم على اتصال بصالح مصلح؟
– **نعم وخصوصا بعد توحيد الفصائل. وكان من أكثر القيادات حنكة. وكنت كثيرا ما أتولى مقارعته بكثير من المواقف.**

■ في أي موقف؟
– **لسنا هنا بصدد الحديث عن ما اختلفنا عليه أصبح ذلك من الماضي.**

■ متى تعرفت عليه؟
– **بدأت علاقتنا عام 1969 عندما ما كان قائد اللواء 22، واستمر تواصلنا معه.**

■ عن طريق من كان يتم التواصل؟
– **كان يتم التواصل بين القيادة الميدانية مع القيادة في عدن، وليس هناك مسؤول محدد للتواصل.**

■ هل حدث أن التقيتم به داخل الحدود الشمالية؟
– **نعم أثناء الحرب، وأذكر أنه زارنا في دمت عام 1979.**

■ يعني كنتم تتلقون منه التوجيهات؟
– **كانت القيادة في عدن تتولى توجيهنا، ليس بالضرورة صالح مصلح.**

■ بالنسبة لموضوع الدمج بين فصائل اليسار في الشمال، هل قبلتم جميعا بالدمج أم كان هناك من يرفضه؟
– **الحقيقة أننا في المنظمة كنا مجمعين على قرار الدمج.**

■ وبقية الفصائل.
– **جميع الفصائل التي تم دمجها عقدت احتماعات متواصلة قبل الدمج، ولما وجد أن هناك اجماعاً من كل الفصائل تم الدمج.**

■ لو سألناك عن موقفك الشخصي من هذا الدمج؟
– **ساقول إني منذ بداية انخراطي في العمل الوطني أدعو إلى الوحدة، وكنت أكثر الداعين لتوحيد الفصائل لإيماني المطلق أن ذلك التوحيد الذي توّج بالدمج مع كافة الفصائل الموجودة في الجنوب ومن ثم إنشاء الحزب الاشتراكي اليمني هو النواة الحقيقية لتحقيق الوحدة اليمنية.**

■ هل تسبب الدمج في حدوث اختراقات أمنية لفصائلكم؟
– **لا لم يحدث أي اختراق.**

■ لكن بعض الفصائل تؤكد أنكم (منظمة المقاومين) أُخترقتم من قبل الامن الوطني؟
– **ذلك لم يحدث.**

■ كنت تمثل جبهة المقاومة المعروفة لدى السلطة بجبهة التخريب، فهل تفاوضتم مع النظام حينها؟
– **نعم. التقيت الرئيس إبراهيم الحمدي أكثر من مرة.**

■ أين؟
– **في بيته ومرة في قيادة المظلات.**

■ قابلته بصفتك ممثل المقاومة.
– **نعم.**

■ من كان معك؟
– **لم يكن معي أحد، واتفقنا على تهدئة الأوضاع.**

■ هل هدأت فعلا؟
– **نعم هدأت واستقر الناس في مناطقهم.**

■ إذاً لماذا شكلتم الجبهة الوطنية في نفس الفترة؟
– **كان لنا مشروع كما للحمدي مشروع، وفي الفترة نفسها حدث انفتاح وسمح للتواجد العلني، مما هيأ للاعلان عن الجبهة.**

■ لكن حدثت مواجهات.
– **حدثت بداية عام 1976، لكن الامور حسمت بالتفاوض.**

■ هل تكلمت مع الحمدي في قضايا أخرى؟
– **نصحته أن يزيح الغشمي ومحمد خميس.**

■ بماذا رد؟
– **قال إنه يعرف أن الغشمي لا يطمع أن يكون أكثر مما هو عليه.**

■ ما كانت مآخذك على الغشمي؟
– **كنا وإياه على طرفي نقيض، فهو الذي تولى مهمة استقطاب بعض عناصرنا الى صفوف السلطة.**

■ كيف تلقيتم خبر اغتيال الرئيس الحمدي؟
– **مثل لنا فاجعة أليمة وقتها بكينا كثيرا.**

■ لكن بعض فصائل اليسار كانت تتوجس من الحمدي وترى فيه منفذا لأجندة السعودية.
– **نحن كنا نرى فيه قائداً وطنياً يجب التعاون معه ولم نكن نشك فيه مجرد شك رغم إدراكنا لعلاقته بالسعودية، حيث اطلعنا على رسائل من الشيخ عبدالله لعدد من المشائخ تؤكد مطالبة السعودية لكبار مشائخ اليمن بالتعاون مع الحمدي.**

■ مقاومتكم للسلطة اشتعلت من جديد بعد اغتيالة؟
– **عادت بعد تولي أحمد الغشمي السلطة.**

■ هل التقيت الغشمي؟
– **نعم.**

■ السلطة تتعامل مع الشعب كأنه غريمها، وهي سبب الاحتقان في الجنوب

■ أين؟

– في مقر القيادة.

■ وماذا دار بينكم؟

– طلب مني أن أسمعه زاملا قلته عقب استشهاد الحمدي، وأسمعته:

اينو إبراهيم ياالعاصمة صنعاء وياالغشمي نريد الجواب
الشعب عارف بكل الدسائس ويلكم من صرختة والعقاب

■ كيف كانت ردة فعله؟

– هو كان يعرف أن هذا موقفنا منه قبل استشهاد الحمدي وبعده وبالتالي لم يقل شيئاً.

■ هذا يعني أنه كان ودوداً معكم؟

– لا. الغشمي لم يكن كذلك، لكن هذه طبيعة اليمنيين، أثناء اللقاءات تحدث المجاملة وإبداء التسامح.

■ ماذا طلب منكم؟

– طلب منا أن نتخلى عن كلمة "رفيق"، فقلت له هذه كلمة عربية موجودة من زمان قبل أن يستخدمها الاشتراكيون، والمثل يقول "الرفيق قبل الطريق" ولم تمر بعدها سوى خمسة أيام حتى قتل.

■ بعد اغتيال الغشمي برز القاضي عبدالكريم العرشي وعلي عبد الله صالح كمرشحين وحيدين للحكم، مع من وجدتم انفسكم؟

– الحقيقة أننا بعد اغتيال الحمدي كنا ضد الكل. لم نكن مع أي منهما.

■ في حرب 1979م الشطر الجنوبي حقق انتصارات كبيرة على السلطة وكان النظام في الشمال يوشك على الانهيار، هل كنتم كفصائل موالية للجنوب تسعون لإسقاط السلطة والسيطرة على الاوضاع؟

– كخطة استراتيجية في تلك الحرب لم يكن هذا واردا.

■ وحين اتفق النظامان على التهدئة هل شعرتم أن ذلك استهداف لكم؟

– لا. كنا مع الاتفاق لأن فيه حقن دماء اليمنيين، وهذا هو توجهنا.

■ هل كنتم على علم مسبق بتخطيط الناصريين للانقلاب على حكم الرئيس علي عبدالله صالح؟

– لا. كانت لدينا خطة لإسقاط النظام بعد استشهاد الحمدي مباشرة.

■ من كان معكم؟

– تواصلنا مع مجاهد القهالي كي يتولى الحشد من جهة عمران، ونحن نتولى حشد المناطق الوسطى إضافة لعدد من المناضلين، فضلا عن معظم قادة الجيش الذين كنا وإياهم على اتصال.

■ لكنكم لم تفعلوا شيئاً؟

– حدث تباطؤ وارتباك بدا في بعض وحدات الجيش.

■ متى بدأت علاقتكم بالشيخ مجاهد القهالي؟

– بدأت قبل ذلك بفترة. وكان احمد ناصر الظاهري يتولى التواصل معه.

■ كيف تقيِّم حركة الناصريين تلك؟

– كان بالإمكان نجاحها لو أشركوا غيرهم فيها.

■ في مطلع الثمانينيات توتر الوضع من جديد في المناطق الوسطى رغم اتفاق الطرفين على التهدئة.. من خرق الاتفاق أنتم أم السلطة؟

– عندما حدث التوتر الأخير كنت أدرس موسكو، ولم أعرف إلا عندما أتاني استدعاء بصورة عاجلة للعودة إلى اليمن.

■ من استدعاك؟

الرئيس علي ناصر محمد.

■ لماذا؟

– من أجل العمل على استتباب الوضع وإعادة بعض المواقع التي سقطت بيد السلطة.

■ بأي صفة كان يأمرك علي ناصر محمد؟

– بصفته أمين عام الحزب وأنا عضو لجنة مركزية. وقد مازحني إذ أمرني فور وصولي من موسكو بشن الحرب من جديد، فقلت له: أنا لم أكن داعية حرب وانا في أرض الحرب (اليمن) فما بالك وانا قادم من أرض السلام (روسيا) حيث تخصص ساعة قبل الدراسة لإلقاء محاضرات عن أهمية السلام والحفاظ على أرواح البشر. وكان معنا عدد من قيادات الحزب منهم جارالله عمر وآخرون.

■ هل استمر علي ناصر في الاشراف عليكم؟

– لا سكرتارية الحزب هي التي تولت الاشراف والمتابعة عبر الشهيد جارالله الذي كان مسؤولاً عن النشاط في الداخل.

■ متى تعرفت على جار الله؟

– بعد خروجه من السجن إثر أحداث اغسطس. توجه إلى عدن وكنا قد سبقناه إليها، وهناك بدات علاقتنا به وآخرين مثل أحمد علي السلامي وغيره.

■ كيف تحول الحدي من قيادي في المقاومة ضد السلطة إلى قيادي في جيش السلطة نفسها؟

– كان هدفنا الرئيسي تحقيق الأمن والاستقرار وممارسة النضال السلمي وحماية حياة المواطنين وحياة الأسرى من القوات المسلحة الذين وقعوا في قبضة الجبهة الوطنية أثناء حدوث المصادمات العسكرية بين الطرفين، ونظرا لوجود بعض تباينات في الرؤى لدى قيادة الحزب بدا همس خفي (مفاده) أن وجود الحدي في الداخل أصبح يخدم النظام في صنعاء...

■ لماذا؟

– نتيجة لتحسس بعض رفاقنا من حرصنا على حماية أسرى الجيش الذين وصلوا إلينا، حيث كنت أعيدهم إلى الدولة سالمين ومكرمين، ما دفع ببعض مسؤولي السلطة لتخفيف الحدة نحونا الأمر الذي أثار حفيظة رفاقنا في قيادة الحزب، لذلك أرسلوني إلى موسكو لأخذ دورة في العلوم السياسية وبقيت هناك من عام 1980 حتى منتصف العام 1982 عندما تأجج الصدام العسكري مما اضطر قيادة الحزب لاستدعائي كما ذكرت سابقا.

■ ما هي المهمة التي أوكلت إليك بعد عودتك؟

– كلفني الحزب بقرار من المكتب السياسي لرئاسة المفاوضات مع السلطة ووقف الحرب وتسوية الأوضاع في المناطق تنفيذا لما اتُفق عليه الرئيسان علي ناصر محمد و علي عبد الله صالح. تلك المفاوضات كانت المدخل لمشاركة الحزب الاشتراكي وكل القوى السياسية في صياغة الميثاق الوطني. وتم الاتفاق على دخول كافة القوى في المؤتمر الشعبي العام كمظلة للجميع وبقي بعضنا في المؤتمر وفي الأمن والجيش بقرار من الحزب.

■ **بعد اتفاقكم مع السلطة في الشمال كيف صارت علاقتكم مع حلفائكم في الجنوب؟**

– اتفاقنا مع السلطة في صنعاء جاء تنفيذا لقرار قيادة الحزب كما أسلفنا، وقد اختلفنا مع بعض الرفاق في الحزب على وضع منطقة مريس(مديرية قعطبة) عندما قالوا تُسوى الأوضاع في كل المناطق باستثناء مريس لأن وزير الدفاع سيضع خطة دفاعية تشملها فاعترضنا وقلنا لماذا مريس دون غيرها؟ وحدثت بعد ذلك القطيعة لفترة زمنية.

■ **هل عاتبك جارالله على هذه القطيعة؟**

– لم نناقش معه هذا الامر.

■ ألم تتواصل معه؟

– انقطع التواصل لفترة. لكنا تواصلنا بعد ذلك بصورة شبه مستمرة؟

■ كيف تلقيت نبأ استشهاد جار الله؟

– كان رفيقا عزيزا ويعز علينا رحيله فهو من أنبل الشخصيات اليمنية في العصر الحديث، ومن القادة الذين استحقوا احترام خصومهم فما بالك بإخوانهم ورفاقهم. اغتياله كان كارثة بكل المقاييس. كنت أتصور انه سيكون آخر من تطاله عمليات التصفية لموقفه المعروف من العنف والاغتيالات. كنت ضمن مستقبلي العزاء في بيته إلا أني لم استطع أن أقول لزوجته "عظم الله اجركم" لهول الحادثة.

■ ماذا عن حسين الهمزة هل حدثت بينكم قطيعة في تلك الفترة؟

– لا. استمر تواصلنا معه.

■ بالنسبة للدعم المقدم من الحزب، هل استمر؟

– لمرة أو مرتين فقط.

■ أثناء المفاوضات بين قيادتي الشطرين لوقف الصراع، هل كان لكم دور باعتباركم القادة الميدانيين لهذا الصراع؟

– نعم، فنحن من أوقف الحرب ومن أشرف على تسوية الأوضاع.

■ ذكر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته التي نشرها مؤخرا أن هناك مخربين مثل محمد صالح الحدي تم إدخالهم في القوات المسلحة (بعد المفاوضات) ليجدوا مجالا جديدا للعمل ضد المشائخ والتيار الإسلامي، ما تعليقك على ذلك؟

– الشيخ عبدالله رمز من رموز اليمن والثورة، ويستحق الاحترام والتقدير وهو عندما يتكلم عن التاريخ لابد أن يسمي الأمور بأسمائها خصوصا في تلك الظروف وفي ظل الاختلاف والتباين، ولو سألت اليوم الشيخ عبدالله والتيار الإسلامي عن محمد صالح الحدي لوجدت جوابا ايجابيا يتفق والتطورات والمستجدات.

■ الملاحظ في خطاب الأخ الرئيس انه لا يذكر المناطق الوسطى إلاّ و معها التخريب والمخربين، برأيك لماذا هذا الربط؟

– أرجو أن تعفوني من الإجابة عن هذا السؤال.

■ لماذا؟

– لأن الإجابة ستفتح علينا أبوابا واسعة لا نرى مبررا لفتحها.

■ قلت في أحد زواملك:يا عيد عيدنا على ما احنا عليه... في ظل وحدة رقدتنا في البيوت.. هل يعد هذا مطالبة بإصلاح مسار الوحدة لكن من الشمال ومنذ وقت مبكر؟

– كنا ننظر إلى الوحدة على أنها ستنهي كل مظاهر الفساد والإفساد وتشيع قيم العدل والمساواة.

■ كيف تقرأ الوضع اليوم خصوصا في ظل تصاعد احتجاجات الجنوب؟

– اليمن تتعرض لموجات من التآمر داخلية وخارجية تستهدف النيل من وحدتها وأمنها واستقرارها. وما يقلقنا أن المطالب الحقوقية التي يقف معها كل أبناء شعبنا خرجت عن طورها إلى حد رفع شعارات انفصالية و(ترديد) ان دم الجنوبي على الجنوبي حرام. علما أننا نبارك المصالحة وتصفية رواسب الماضي لا على مستوى شطري وإنما على مستوى اليمن الواحد. ليكن شعار الجميع أن دم اليمني على اليمني حرام. هناك مظلومون ومحرومون في مختلف المناطق ومنها المناطق الوسطى ومأرب والبيضاء وذمار وريمة وإب وتعز والضالع، حيث حرموا من أبسط حقوقهم المكتسبة وبتآمر من قبل البعض في صنعاء وعدن. اعتمدوا للشهداء سواء المحسوبون على صنعاء أو المحسوبون على عدن راتبا شهريا قدره خمسمائة ريال وصل بعد التسويات الأخيرة إلى ألف وخمسمائة ريال لكل شهيد.

ولا يزال الضابط الطيار علي احمد الشغدري من مديرية دمت مفقودا منذ حرب 1994، ولا يعرف عنه شيء ولم يسلم راتبه إلى أهله، أليس هذا ظلما؟ وهل نقول إن الوحدة السبب في ذلك؟ لا فالوحدة هدف سام ونبيل ولا يمكن المساومة عليها مهما كانت المظالم.

■ وما الذي أفضى إلى هذا الاحتقان؟

– ممارسات السلطة الخاطئة هي العامل الرئيسي في ذلك. تتعامل مع الشعب كما لو كان غريما و لها معه ثار. البلد تدار بعقلية عصابة لا تهمها مصلحة الوطن.

■ لو طلب منك تشخيص الواقع بزامل، ماذا تقول؟

– قلت في آخر قصيدة مخاطبا رئيس الجمهورية:

يا سيدي طاقة الأحزاب وظفها
الانفراد يا حبيب الشعب أحجانا
وحمل الأم حملا فوق طاقتها
والشعب يدفع ثمنها آلافاً وأطنانا
حتى ان الأسعار بلغت فوق ذروتها
مع النزيف (صعدة) الذي إن ظل أعمانا
أنت الذي تفتح الأبواب وتغلقها
تعيد روح المحبة مثلما كانا
هذي نصيحة من الحدي تقبلها
يشفى بها جرح أوجعنا وغثانا

■ التقيت الغشمي في مكتبه بالقيادة وأنشدته: أين ابراهيم ياالعاصمة صنعاء ويالغشمي نريد الجواب

غلاف

احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق» لعبد الوهاب عبد الستار القصاب.

يهدف هذا الكتاب إلى سبر أغوار الحقائق والدوافع التي تذرعت بها الولايات المتحدة لغزو العراق وتدمير دولته المستقلة. وهو يمهد لتحليله بإلقاء الضوء على مرتكزات التخطيط الاستراتيجي العراقي منذ تأسيس دولة العراق الحديثة، وبخاصة إبان التجربة البعثية في الحكم في الفترة 1968– 2003. أو في حقبة الجمهورية الثالثة، ويقف على مشكلات العراق الجيوبوليتيكية، ولا سيما تلك الموروثة من صراعه مع إيران، الذي بلغ مرحلة متقدمة جداً في الحرب الإيرانية– العراقية التي استمرت تداعياتها السياسية خلال تعرض العراق لحصار محكم عقب غزوه للكويت، وصولاً إلى وقوعه فريسة للاجتياح الأمريكي عام 2003.

ويقدم الكتاب نقداً لفكرة الدفاع العراقية خلال أيام الغزو الأمريكي، وملحوظات حول أداء القوات المسلحة العراقية. ويشير إلى أن «المقاومة العراقية المتنامية واحدة من أهم السمات والدروس المستفادة من الغزو».

عبدالوهاب عبد الستار القصاب

– دكتوراه في التاريخ العسكري (قيد الإقرار)، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، بغداد.
– درَّس في الجامعة المستنصرية، وجامعة النهرين في بغداد، وجامعة بغداد. له مؤلفات عديدة، منها:
– المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية 2000.
– التسلح بين المفاهيمية والتطبيق 2002.
– الميزان الاستراتيجي للوطن العربي 2003.

يقع الكتاب في 360 صفحة.
وثمنه 12 دولاراً أو ما يعادلها.

الدين في الديمقراطية

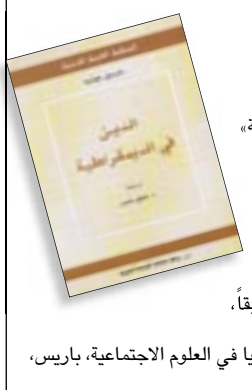

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «الدين في الديمقراطية: مسار العلمنة» تأليف مارسيل غوشيه، ترجمة د. شفيق محسن، ومراجعة د. بسام بركة.

هناك منعطف في العلاقات بين الأديان والسياسة. هذا المنعطف الذي بلغت فيه العلمانية، في أوروبا، مرحلةً جديدة، يحتاج إلى تحليل عميق. وليس هذا للإجابة عن سؤال يتزايد طرحه: ما معنى أن يحكم الإنسان، بعد أن تخلص، كما يقول، من سلطة الآلهة؟ وإنما، أيضاً، لمعرفة دوافع القلق الذي تنتجه العلمانية في مجتمع يطالب بها، وكذلك لمعرفة الصيغ والصعوبات الجديدة التي تواجهها الديمقراطية، في مرحلة تبدو فيها المفارقة كبيرة: تراجع الديني يخلخل فكرة السياسة التي قامت وتطورت، سابقاً، لمواجهته. تراجع الديني يدعو، إذاً، إلى إعادة تعريف السياسة والديمقراطية، معاً.

– مارسيل غوشيه: مؤرخ وفيلسوف فرنسي. مدير الدراسات بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس، ورئيس تحرير مجلة Le Debat.
– د. شفيق محسن: أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية.

يقع الكتاب في 175 صفحة، وثمنه 6 دولارات أو ما يعادلها.
ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة (بالنظر إلى مساهمات راينهولد في رسم لحال الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر، الكرّاس الأول)» تأليف غِيُورْغ فِلهِلم فرِدْرِيشْ هيغل، وترجمة وتقديم وتعليق د. ناجي العونلي.

ليس كتاب الفَرْق أوّل عهد هيغل بالتفكير الفلسفيّ، ولا بيانَ انتصار فلسفيٍّ لمثاليّة شلنغ ضدّ مثاليّة فيشته، وإنما هو أول حصيد لصيرورة هيغل نفسه إلى الفلسفة وبداية استحالة الفلسفة نفسها، وهذا إشكال قائم برأسه سيعمل هيغل على ضبطه ومعالجته على مرّ طور بينّا وإلى حين نشر فنومينولوجيا الرّوح في 1807.

وإنّ الهدف من تقديمه اليوم، منقولاً إلى العربية، أن تكون فيه خيرُ شهادة على ما زاوله هيغل الأول من تفحص نقدي ومناظرة تأملية لزمان الفلسفة الذي عاصره، عسى أن نتوصل نحن إلى ما به نناظر فلسفياً «زماننا ونتفهّم تاريخيًا» ما يتفعّل فيه من تصايير مجنونة ومن منقلبات عنيفة.

– غيورغ فلهلم فريدريش هيغل 1770– 1831: من أبرز فلاسفة المثاليّة الألمانية. من آثاره الشهيرة: فنومينولوجيا الرّوح 1807، علم المنطق 1812– 1816، موسوعة العلوم الفلسفيّة 1718–1827–1830.
– ناجي العونلي: أستاذ فلسفة بالجامعة التونسية، متحصل على الدكتوراه في فلسفة هيغل، له العديد من المقالات والدراسات التي تشتغل على تاريخ الفكر الألمانيّ، وبخاصّة في لحظته الهيغليّة.

يقع الكتاب في 278 صفحة، وثمنه 10 دولارات أو ما يعادلها.
ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

الممكن والتكنولوجيات الحيوية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «الممكن والتكنولوجيات الحيوية: مقالة فلسفية في العلوم». تأليف كلود دوبرو، ترجمة د. ميشال يوسف، ومراجعة: د. جورج زيناتي.

في هذا الكتاب عرض للأسس الفلسفية والعلمية للتطور الحاصل في مجال التكنولوجيات الحيوية. وهو تطور يتأسس، فلسفياً، على فكرة تحقيق الممكن العزيزة على قلوب الفلاسفة في كل زمان ومكان.

في هذا الكتاب، أيضاً، عرض للصلة الحميمة بين التكنولوجيات الحيوية والتطور البيولوجي، مع شرح ما تم من منجزات التكنولوجيات والبيولوجيا الجزيئية في السنوات الثلاثين الأخيرة، من قبيل الحامض النووي الريبي المنزوع الأوكسجين، ومختلف أشكال الاستنساخ.

ويطرح الكتاب مسائل متعلقة بأخلاقيات العلم وبما يسمى سياسات العلم، وذلك لجهة صلة كل منهما بالتكنولوجيات الحيوية، كما يدعو إلى التفكير في المسؤولية الأخلاقية في العلم وفي العلاقة بين المجتمع وتطور البيولوجيا. وهما قضيتان مطروحتان، بإلحاح، منذ حوالي ثلاثين سنة.

– كلود دوبرو: مدير بحث بالمعهد الوطني للبحث العلمي (فرنسا)، أستاذ بالجامعة ثم بالمدرسة العليا الفرنسية.
– د. ميشال يوسف: أستاذ بكلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية– جامعة دمشق. درس التصميم الميكانيكي في أكاديمية فيرساي ومحاضراً في المدرسة المركزية للفنون والصنائع بباريس.

يقع الكتاب في 590 صفحة، وثمنه 18 دولاراً أو ما يعادلها.
ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

أسس تدريس الترجمة التقنية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «أسس تدريس الترجمة التقنية» تأليف كريستين دوريو، ترجمة د. هدى مُقنص.

قليلة هي الكتب التي تعنى بعلم الترجمة في اللغة العربية. وعلى الرغم من صدور كتاب كريستين دوريو هذا في العام 1988، فإنه مازال يعتبر، إلى اليوم، من أهم المراجع الأساسية في علم الترجمة وطرائق تدريسها. وإنّ صدوره، منقولا إلى العربية، يشكل علامة فارقة في المكتبة العربية، إذ هو يلبي حاجة الطلبة والأساتذة ومحترفي الترجمة. إنه أداة عمل في غاية الأهمية، من النواحي النظرية والمنهجية والعمليّة.

– كريستين دوريو: أستاذة جامعية في فرنسا وخبيرة في شؤون الترجمة لدى الأمم المتحدة.
– هدى مُقنص: مترجمة وأستاذة في الترجمة في الجامعة اللبنانية.

يقع الكتاب في 283صفحة، وثمنه 10 دولارات أو ما يعادلها.
ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

alnedaa_yemen@yahoo.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 3 ذو الحجة 1428هـ الموافق 12 ديسمبر 2007 العدد (131) Wed. 3/12/1428 - 12 Dece. 2007

عيد أضحى مبارك

تتوجه أسرة "النداء" لقرائها الأعزاء بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة عيد الأضحى المبارك، راجية أن يعمر قلوب اليمنيين بالسعادة والحب والسلام. وتلفت عناية القراء إلى أن الصحيفة ستحتجب خلال اجازة العيد.

الكراهية

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

الحوار القائم الآن مع قيادات الحزب الإشتراكي المقيمة في الخارج منذ حرب صيف 1994، وفق تأكيدات رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي، قد يكون سبباً لهذه الهجمة التي يتعرض لها الحزب وحلفاوه في اللقاء المشترك، لأن هناك من لا يزال يعتقد أن أي معالجات لآثار تلك الحرب سيحرمه من نعمة الزعامة والتحدث باسم المحافظات الجنوبية والشرقية.

وإذا ما تأكدت جدية حكم الرئيس علي عبدالله صالح في الحوار مع الطرف الأول في إنجاز الوحدة، فإن الحال لا يتطلب التعامل مع أحزاب اللقاء المشترك بذلك التعالي لأن هذه الأطراف مع إزالة آثار الحرب وإصلاح النظام السياسي بما يؤمن للجميع المشاركة في إدارة الشأن العام ويجنب البلاد خطر التحول إلى دولة فاشلة.

في تجربة الفترة الإنتقالية ومن ثم الأزمة السياسية والحرب وما بعدها ما يكفي لتغيير آلية التعامل مع متطلبات الشركة الوطنية وإيجاد نظام ديمقراطي عادل وخطورة استخدام السلطة والاستئثار بالثروة، وعليه فإن فشل الحوار كما ألمح لذلك القيادي في الحزب الحاكم سيدفع باليمن نحو الجحيم، خاصة إذا استخدم لمجرد امتصاص حالة الاحتقان الشعبي أو كورقة سياسية في الانتخابات النيابية القادمة لأننا قد لا نجد فرصة أخرى لإنقاذ البلاد من التشظي.

لقد أدت سياسة القضاء على كل موروث دولة الحزب الاشتراكي من نظام وقوانين وممتلكات، إلى ظهور هذه الأزمة الوطنية التي وظفت لبث الكراهية ضد أبناء منطقة جغرافية بعينها وحملوا المسؤولية عن فساد المسؤولين وسياسة الإقصاء والتمييز لمجرد أنهم ولدوا في المنطقة الجغرافية التي كان النظام الحالي يحكمها، ولابد من الاعتراف بأن البعض يعمل بجد للإساءة للمطالب العادلة للناس ويسعى لاستثمار هذه المعاناة لتحقيق مشاريع صغيرة، كما أن هناك حكماً ما زال يكابر ويرفض الإقرار بأخطائه ويبدي الاستعداد لإصلاحها.

معاداة الحزبية وجهة نظر لا نملك إلا أن نحترم أصحابها مثلما عليهم أن يحترموا وجهات نظر الآخرين، وإذا لم يكن لهم مشاريع غير معلومة، فإن بمقدورهم أن يواجهوا العالم الذي بقول أن التعددية الحزبية والسياسية والانتخابات، أفضل النظم لتحقيق العدالة في العالم على الأقل حتى الآن لأنه لا يوجد بعد نظام بديل، وإذا لم يكن الهدف هو التحريض المناطقي، فلماذا الريبة من الحزبية ومعاداة العمل الحزبي؟ وهؤلاء كانوا قادة بارزين في الحزب الاشتراكي وبسبب مواقفهم تلك نالوا من خيرات السلطة ونعيمها ما لم يحصل عليه من يدعون الحديث باسمهم.

الرهان على تغذية الكراهية استناداً على المنطقة الجغرافية للأشخاص لن تؤدي إلا إلى خسران القضايا لأنه وإلى ما قبل الاستقلال لم تكن هناك هوية سياسية موحدة للمحافظات الجنوبية القومية أن توحد تلك السلطنات والمشيخات في إطار الدولة الجديدة، كما أن البديل للأحزاب هي الإنتماءات القبلية والمناطقية ومعها تنمو المشاريع الصغيرة وتكبر تطلعات الزعامة وسياسة تمزيق الأحزاب وتدجينها هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه حيث بات الناس اليوم بمختلف شرائحهم، يبحثون عن إنتماءات تعود إلى عصر ما قبل الدولة.

تفاعلاً مع «النداء»:

النائب العام يوجه الأمن السياسي بالإفراج عن بقية المعتقلين ضمن قائمة الـ16

وجه النائب العام مذكرة إلى رئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي يطالبه باتخاذ الإجراءات القانونية حيال الـ16 المعتقلين في سجن الجهاز بمحافظة ذمار الذين طرقت «النداء» مأساتهم في أخيرة العدد الماضي.

وطالب النائب العام بإحالة المعتقلين مع أولوياتهم إلى النيابة المختصة أو الإفراج عنهم حال عدم وجود فعل جنائي وفقاً للقانون.

جلال في القاهرة لتغطية «أخبار الحرب»

غادر الزميل جلال الشرعبي مدير التحرير إلى القاهرة أمس للمشاركة في دورة عن تغطية أخبار الحرب، ينظمها الصليب الأحمر الدولي. ويحاضر في الدورة صحفيون ومراسلون عسكريون بارزون من أمريكا وأوروبا والعالم العربي، حيث يعرضون تجاربهم وخبراتهم في الاستفادة من القانون الدولي والانساني لتقديم تغطية موضوعية ومتوازنة في مناطق النزاعات المسلحة.

القاضي يناقش رسالة الدكتوراه الخميس

يناقش الزميل الباحث محمد حاتم القاضي مراسل صحيفة "الرياض" السعودية والكاتب في صحيفة "يمن تايمز" يوم غد الخميس القادم أطروحة الدكتوراه في الأدب الانجليزي. وتتناول الرسالة الموسومة بـ" دراسة النسوية في روايات جورج اليوت" قضية المرأة في روايات الكاتبة الانجليزية جورج اليوت. وكان القاضي حصل على رسالة الماجستير من كلية اللغات بجامعة صنعاء التي يعمل مدرسا بها.

منحة يابانية لتحسين الخدمات الصحية في العدين

قدمت الحكومة اليابانية 80239 دولارا أمريكيا منحة لبناء وحدة صحية في الجزء الشمالي من مديرية العدين بمحافظة إب، وشراء معدات طبية مختلفة لرعاية الأمومة والطفولة في مستشفى العدين.

ويأتي هذا الدعم في إطار البرنامج الياباني المسمى "المنح المقدمة لمشاريع الأمن البشري الأهلية" والذي يهدف إلى دعم المشاريع الأهلية صغيرة الحجم في مجال الاحتياجات البشرية الأساسية في الدول النامية، مثل التعليم الأساسي، والعناية الصحية الأولية، وتموينات مياه الريف. وجرى التوقيع على اتفاقية الأحد الماضي في صنعاء، بين: السيد ماساكازو توشيكاجي سفير اليابان لدى الجمهورية اليمنية، وجمال احمد محمد باشا مدير مكتب الصحة بمديرية العدين.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

اليمن.. فيديو بلال

التقيت بصديق متقاعد، ظريف، غادر عدن قبل أكثر من عام لتلقي العلاج في القاهرة، واستطاب له البقاء والتسكع بين مقهى «زهرة الميدان» في وسط البلد وغرفته المكركبة على سطح عمارة غير بعيدة من المقهى، واصبح يتذرع بمعوقات شتى حالت دون رجوعه السريع إلى أحضان عائلته، وبالأخص زوجته التي كنت أعلم أنه لم ينقطع عنها أكثر من شهر منذ اقترانهما قبل أزيد من ثلاثة عقود.

سألني عن أحوال اليمن وسألته عن أحواله. وقال إن الحال من بعضه، وغمز، وأردف أنه يعرفني كشخص حليم وينبغي أن أفهم أن تحسن حالته يتوقف على تحسن أحوال البلاد والعكس، وأنه لم يبق في القاهرة عبثاً أو من أجل اللهو والطرب وأنه... وأنه... ينطوي على مشروع كبير، خطير، سيأتي وقته؟!

استعجلني الجواب عن حالة اليمن بإلحاح، في مقابل أن يكشف لي عن سر العمر والفرصة التي لم أحلم بها قط.

وأجبته: سأصارحك أن حالة اليمن اليوم لا تختلف بالمرة عن حالة جهاز الفيديو حق بلال فضل، وهي محفوفة بمصير فيديو بلال في كل الأحوال: الانهيار.

اشتط وتبرم لاعتقاده أني أتمسخر؛ ما أجبرني على أن أحكي قصة الصحفي المصري المتعدد المواهب واللاذع بلال فضل (بالمناسبة هو من أب يمني).

تحدث بلال عن انهيار جهاز الفيديو الذي اشتراه منذ عشر سنوات وهو مستخدم وبعد أن كان مر على أكثر من خمسة عشر نادي فيديو، وشاهد عليه عدداً مهولاً من أشرطة الفيديو، ودفع للأندية غرامات تأخير قيمتها أكثر مما دفع أهله على تربيته، ورحل صديقه– أي الفيديو– بعد أن تعرض لإهانات لم يتعرض لها مواطن في لجنة.. يكفي أنه كان يعمل في أيام البطالة أكثر من 16 ساعة دون توقف، ويجبر على شرب أفلام منحطة وخربانه، ويضرب ويركل ويخضع للاصلاح من قبل أناس لا علاقة لهم بالهندسة، وتُستخدم لإصلاحه أساليب وأدوات بدائية فجة أفضت في النهاية إلى الاجهاز عليه تماماً.

يقول بلال: «سأسمع منكم: طيب كيف تدعي أنه انهار فجأة بينما تعترف بكل هذه المرمطة التي تعرض لها في خدمتك. ولهذا الذكي سأقول إنني كأي مواطن مصري صالح لا بد أن يصف أي وكسة يتعرض لها انها حصلت له فجأة حتى لو كانت علاماتها تتعاظم أمام عينيه يوماً بعد يوم. تُغرق المياه العمارة على مدى سنوات دون أن يتحرك أحد لوقف ذلك وعندما تنهار يولول الجميع لأنها سقطت فجأة».

وهكذا يضرب بلال الأمثال بعبد الناصر والسادات ومبارك، وقلت: هذه هي اليمن يا صاحبي.. هي الفيديو حق بلال، أو تلك العمارة المنهارة وطالما أننا ندرك أنها تنهار ولا نفعل شيئاً لتدارك الانهيار، فليس من حقنا الولولة وتقمص دور من نزلت عليه مفاجأة صاعقة.

أطمأن صاحبي لما سمع مني وأخبرني بأني أسير على خطه، وأنه سيجهر بسره الخطير الذي حرص على كتمه طويلا إلى أن التقاني وقال إنه يمتلك قدرات باراسيكولوجية خارقة تمكن من رؤية ما سيأتي من أهوال بدقة فوتوغرافية، ولو كانت ستأتي بعد عام أو أكثر.

وزاد: إنه لم يشأ توظيف قدراته في النزاعات والحروب الداخلية، أو لخدمة مآرب أنانية وزعامية.

ثم زاد: إن الحساسية الاستشعارية للأسماك تستوطن أعماقه، وأنه التقط ذبذبة الزلازل والبراكين التي ستجتاح اليمن قبل ستة أشهر، وقد صبر الكثير ولم يبق سوى القليل، وسوف ينتظر لأن البلاد ستحتاج لمن يلملم أشتاتها وشتاتها، ومن الراجح أن عناية الأقدار قد تأتي بـ«المنقذ» بعيداً عن الطوفان.

كان كريماً، متواضعاً، ولم ينبس باسم «المنقذ»، وتمتم: أعوذ بالله من كلمة أنا.. وختم كلامه: أعتقد أنك فطنت لسبب عدم رجوعي إلى أحضان البلاد والأحباء حتى الآن.

وافقته: نعم.. إنه فيديو بلال فضل.

التصفيق لأنفسنا

محمد ناجي أحمد

في بيئة سياسية كاليمن، الاختلاف مفردة مستهجنة لم نتربَّ عليها، وإن كنا تعودنا الخصومة بحدها الأدنى (الفجور) والأعلى (ليس لها سقف أخلاقي لنقف عنده).

تعرفت على أمل الباشا مع ملتقى الشعراء العرب الأول الذي انعقد في صنعاء 2004، وكنت قد قرأت لها بعض الكتابات التي تعد من أروع المراثي التي قيلت في زوجها أحمد طربوش (القومي الناصري) وبعض الكتابات النثرية التي أعجبتني حينها لعدة أسباب، ربما من بينها أن "أمل" تكتب بمداد الروح كلما اقتربت من عالمها مع أحمد طربوش. قرأت مراثي الأصدقاء والزملاء، وكنت من الذين كتبوا نصاً وصفت فيه (المرحوم) بـ"عاشق سر الحقيقة".

لكنني لم أجد كتابة تتفجر حميمية تجاه رفيقها (أحمد) سوى كتابتها (أمل). وفي صحيفة "النداء" قرأت أخيراً آخر مراثيها لزوجها، وشعرت أن لغة "أمل" كلما ابتعدت عن رفيقها تقترض معجم الآخرين بحكم المثاقفة الشفهية، وكلما اقتربت من رفيقها في نهاية المقال اقتربت من روحها ومداد كلماتها: أمل "الشقائق" الذي ترأسه كأهم مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الثانية، هذا إذا صنفنا الأحزاب كمؤسسات مجتمع مدني أولى، ومع ذلك قام المنتدى بمجمل أنشطته متجاوزاً الأحزاب ومتصدراً الجهود في مواجهة وكشف الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان اليمني إناثاً وذكوراً.

هي لا تعمل بحرفية ومهنية عالية فحسب، ولكنها تعمل باندماج كامل مع هذه القضايا، وبحب لا يمل ولا يضيق بواقع كارثي بامتياز؛ من حيث الاستمتاع بانتهاك آدمية الإنسان، ولهذا نجد التعرض لأمل في حريتها الشخصية وسلوكها وشعرها وملبسها وآرائها... مادة للقذف والتشهير، لن أدافع عن "أمل" من منطلق أنها طاهرة وشريفة وعفيفة ونموذج للمرأة الصالحة، أعتقد أنني بهذا النهج أكون الوجه المقابل الذي يمارس اعتداءً على خصوصية الأفراد وكينونتهم الخاصة، وأنا هنا لا أتضامن أو أدافع عن "أمل"، وإنما عن حقي وحقها وحق الآخرين في أن نكون كما شئنا أن نكون، دون أن يصبح اختيارنا ورؤيتنا وسلوكنا في الحياة مدعاة قذف وتشهير من قبل الآخرين، الذين أدمنوا لغة الفجور، إنما يصل هذا الفجور إلى اتهامك بقتل أروع من تحب، فهذا ما لا تتحمله عاطفة المرء؛ لكنها (أمل) التي تستمر في سيرها بروح نضالية تعجبني في شقها الذي لا يلتفت لمثل هذه اللغة المتقيحة؛ لكنها في شق آخر من نضالها وشفهيتها تطابق نموذج الحزبي الشفهي والخطابي، ولعلها خاصية مرادفة لـ"الحزبي اليمني".

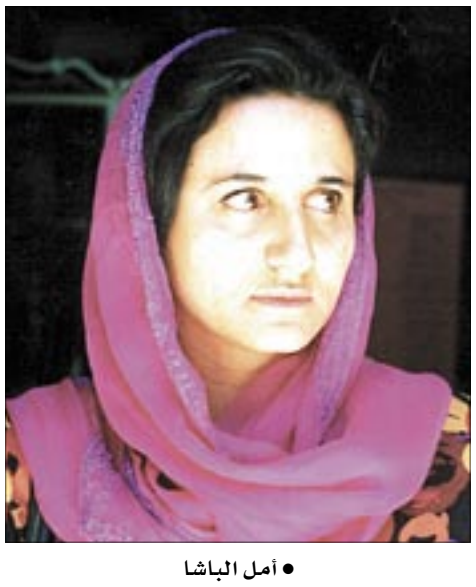

● أمل الباشا

أن تألفَ (أمل) بسرعة وتشعر بأن علاقتك بها طبيعية فذلك يعود من وجهة نظري إلى سيكولوجية أبناء تعز القديمة، يمكنك أن تذهل إلى هناك صباحاً أو مساءً وتجلس مع أهلها، تمزح وتتبادل النكات والأحاديث من أول لقاء لك معهم. هي مدينة مميزة بلغتها وعشرتها، وحسن الصحبة، لا تشعر بالغربة في هذه (المدينة القديمة) تحديداً "الأشرفية" و"المظفر" و"عبد الهادي السودي" و"الميدان" و"باب موسى" و"باب الكبير" و"باب المداجر" و"باب النصر"، وهذه الأبواب الأربعة هي محيط مدينة ليس فيها غريب، كلهم من الأتراك والأكراد والشوام والعدين وصبر والمخلاف والحجرية و... مدينة السادة والقضاة والتجار والفالحين والمهنيين، وهذا التنوع النظري لا تجده في الواقع سوى شيء واحد متماه.

القاطنون في هذه المدينة امتزجوا بروح شفافة تجعلك منهم بمجرد أن تقعد معهم لثوان معدودات. ولهذا أستطيع القول إن "أمل" هي هذه المدينة بتنوعاتها ومساحة حريتها وتسامحها وقبابها ولغتها التي تنطق بإمالة خاصة فيها شجنٌ تجعلك لا تمل الاستماع وتجعلها لا تمل الحكي.

نعم إنها "أمل" المدينة التي إذا عادت إلى روحها تحدثت بلغة فيها من الحب والتسامح ما يجعلك تصفو، وإن اقترضت من لغة الآخرين أشعرتك بغربة، لأنك تعرف "أمل" وتعرف تعز.

مقطع من قصيدة "إجهاش" للدكتور/ عبد العزيز المقالح، في رثاء أحمد طربوش:

كان يضحك ملء يديه وعينيه
يمشي على عجلٍ في ثيابٍ من الكبرياء الرصينة والصدق
كانت أغانيه خضراء
في لون سيدة كان يعشقها
(هي كل البلاد)...